



2020

التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020

التقرير عن المسائل الجنسانية

جيل جديد: 25 عاماً من الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم



التقرير
العالمي
لرصد التعليم



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

التقرير العالمي لرصد التعليم لعام

2020

التقرير عن المسائل الجنسانية

جيل جديد: 25 عاماً من الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين
في التعليم

فريق التقرير العالمي لرصد التعليم

إخراج: مانوس أنتونيس

دانيل أبريل، بلال بركات، مادلين باري، نيكول بيلا، أنا كريستينا ديو، ماتياس إيك، فرانثيسكا إندريه، كونستانزا جينسترا، غلين هيرتيلندي، أولريش جانسي فان فورين، بريادارشانى جوشي، ميلاغروس ليشليينتر، كيت لينكينز، كاميللا ليما دي موراييس، كاسيانى ليثرونغوميتس، أنيسة مختار، كلودين موكيزوا، بوكي موراكامي، جوديث راندرينانتوفايينا، كيت ريدمان، ماريا روجنوف، أنا إيوا روسكفيتش، لورا سنتيبانوفيك، مورغان ستريكر، روزا فيدارتي، جوليانا زاباتا وليما زيكيريا.

إنّ التقرير العالمي لرصد التعليم هو منشور سنوي مستقل وهو ممول من مجموعة من الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات الخاصة، بتيسير ودعم من اليونيسكو.



هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسبة المصنّف إلى مؤلفه - الترخيص بالمثل Attribution-ShareAlike 3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO) والمتوفّر على (<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/>). يوافق المستفيدون، عند استخدام هذا المنشور، على الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع المطبوعات ذات الانتفاع الحر التابع لليونسكو (<http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-en>).

العنوان الأصلي باللغة الإنجليزية: UNESCO. 2020. *Global Education Monitoring Report – Gender Report: A new generation. 25 years of efforts for gender equality in education*. Paris, UNESCO

لا تنطبق الرخصة الحالية إلا على محتوى نص هذا التقرير حصراً. ولا بدّ من طلب إذن مسبق من اليونسكو قبل استخدام أية مادة من المواد الأخرى التي لا ينص هذا المنشور نصاً صريحاً على أنها ملك لليونسكو وذلك عن طريق الاتصال بالمنظمة بالبريد أو بالمراسلة على العنوان التالي: publication.copyright@unesco.org أو www.unesco.org أو UNESCO Publishing, 7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP France.

ويمكن الإشارة إلى هذا المنشور على النحو التالي: اليونسكو. 2020. التقرير العالمي لرصد التعليم - التقرير عن المسائل الجنسانية: جيل جديد: 25 عاماً من الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم. باريس/ اليونسكو.



لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:

بفريق التقرير العالمي لرصد التعليم
UNESCO, 7, place de Fontenoy
75352 Paris 07 SP, France
Email: gemreport@unesco.org
Tel.: +33 1 45 68 07 41
www.unesco.org/gemreport
<https://gemreportunesco.wordpress.com>

تقرير حول القضايا الجنسانية من سلسلة التقرير العالمي لرصد التعليم

2020	جيل جديد: 25 عاماً من الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم
2019	بناء الجسور من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين
2018	الوفاء بالتزاماتنا بتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم
2016	التعليم من أجل الناس والكوكب: بناء مستقبل مستدام للجميع

المراجعات الجنسانية السابقة سلسلة تقارير الرصد العالمية لتوفير التعليم للجميع

2015	نوع الجنس والتعليم للجميع 2000-2015: الإنجازات والتحديات
4/2013	التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع
2012	الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل
2011	الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم.

صورة الغلاف: جونا دي تيسيرير / المنظمة الدولية للمعوقين

التسمية التوضيحية: أدى مرض أصيبت به غرايس عند الولادة إلى بتر ساقها فتم تزويدها بساق اصطناعية. وبعد أن تغلبت على العديد من التحديات في السنوات الثماني الأولى من حياتها، تستفيد الآن إلى أقصى حد من وقتها في المدرسة. وهي في عامها الثاني في مدرسة كارمن ساليين الابتدائية، وهي إحدى المدارس المشاركة في مشروع التعليم الشامل الذي تضطلع به المنظمة الدولية للمعوقين Handicap International في كينشاسا.

إن برزت أي أخطاء أو أمور سقطت سهواً بعد الطباعة فسيصار إلى تصحيحها في النسخة الإلكترونية على العنوان التالي: www.unesco.org/gemreport

© اليونسكو، 2020
الطبعة الأولى
نشرت في عام 2020 من قبل منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلم والثقافة
7, Place de Fontenoy, 75352
Paris 07 SP, France

التنضيد الطباعي: اليونسكو
مطبوع بحبر نباتي على ورق معاد تصنيعه بشهادة برنامج اعتماد نظم إصدار الشهادات الحرجية (PEFC).

التصميم البياني: أوبتيما OPTIMA
تنسيق المحتويات: أوبتيما Strategic Agenda

ISBN: 978-92-3-600104-3

<https://doi.org/10.54676/HRQS8944>

هذا المنشور وجميع المواد ذات الصلة متاحة للتحميل على هذا الرابط: Bit.ly/2020genderreport

مريم، البالغة من العمر 17 عاماً، تصطحب ابنها إلى المنزل بعد لعب كرة القدم مع أصدقائه. وقد حملت في سن الثانية عشرة من عمرها وتسربت من المدرسة بسبب حملها. وشجعتها "مجموعة الأمهات العاملات" المنبثقة من مشروع "الحد من الحمل لدى المراهقات" المنفذ في مقاطعة مانفوتشي، في ملاوي، بتمويل من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، على العودة إلى المدرسة.

حقوق الصورة: يونس غراتسر/منظمة إنقاذ الطفولة



توطئة

يدرك المهنيون العاملون في مجال التعليم جيداً أن الإجراءات التي نتخذها اليوم للتصدي لجائحة كوفيد-19 ستكون حاسمة في السنوات وربما العقود القادمة.

ويسفر إغلاق المدارس بفعل تفشي هذه الجائحة عن تحديات هائلة يتعين على نظم التعليم التصدي لها، ويُخشى جداً من أن يفاقم انتشار الجائحة الصعوبات اليومية التي يواجهها أصلاً المتعلمون الأكثر استضعافاً، وفي مقدمتهم الفتيات، فيزداد تعرضهن للتمييز بين الجنسين فيما يتعلق بتقاسم الأعمال المنزلية، والعنف الجنساني والعنف الجنسي، والزواج القسري، والحمل المبكر.

وربما تحول هذه التحديات التي تفاقمتها الجائحة دون عودة 11 مليون فتاة وشابة إلى مقاعد المدرسة إطلاقاً.

لذا، يصدر هذا التقرير عن المساواة بين الجنسين في إطار التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020 في مرحلة حرجية. ويفحص التقرير التقدم المحرز منذ عام 1995، أي منذ صدور إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين مثلت اعتمادهما حدثاً تاريخياً من حيث التزام المجتمع الدولي بحقوق الفتيات والنساء. وقد أحرز تقدم حقيقي في هذا المضمار، فقد ارتفع عدد الفتيات الملتحقات بالمدرسة الابتدائية والثانوية بمقدار 180 مليون فتاة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية؛ وتحسنت نتائج التعلم لدى الفتيات وزاد عدد النساء الملتحقات بالتعليم العالي بثلاثة أضعاف.

ولكننا ما زلنا بعيدين عن الوفاء بالتزامنا بالمساواة بين الجنسين. فالتقرير يبيّن بوضوح أيضاً وجود مجالات عديدة كان التقدم فيها غير كافٍ أصلاً، ولا تزال أوجه عدم المساواة مستمرة فيها بل ويُخشى من تفاقمتها بفعل الأزمة الصحية الراهنة. فثلاثة أرباع الأطفال في سن الدراسة الابتدائية المعرضين لخطر عدم الالتحاق بالمدرسة هم من الفتيات، على سبيل المثال. وتمثل النساء أيضاً زهاء ثلثي الكبار العاجزين عن القراءة، إذ يبلغ عدد النساء اللواتي لا يملكن الحد الأدنى من مهارات القراءة 515 مليون امرأة. ويجب الإقرار بأن تمكن 2% فقط من النساء في البلدان المنخفضة الدخل من إتمام تعليمهن الثانوي في المناطق الريفية يعد فشلاً على الصعيد العالمي.

فالرسالة واضحة إذن: ما زال الطريق المفضي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم طويلاً، ولا يمكننا أن نسمح لعواقب الجائحة بأن تعيق جهودنا، ولا بأن تقوّض التقدم المحرز منذ عام 1995.

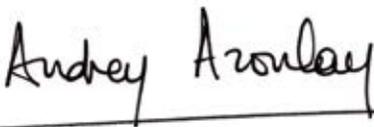
لذا علينا أن نتخذ إجراءات الآن، فهذه مسؤوليتنا تجاه الفتيات والنساء في الوقت الحاضر، وتجاه الأجيال المقبلة. وقد بتنا ندرك أن الآثار المترتبة على التقدم المحرز تتراكم بمرور الزمن، فوفقاً للحسابات التي أجريت في إطار التقرير العالمي لرصد التعليم حصلت الفتيات في البلدان المنخفضة الدخل اللواتي ولدن في ثمانينات القرن العشرين على سبعة أشهر تعليم إضافية مقابل كل سنة تعليم تلقتهن أمهاتهن. ويمثل هذا الأمر تقدماً كبيراً لأن تعليم فتيات اليوم سيعزز تعليم فتيات الغد، من خلال تحسين صحتين واستقلالهن ومعدل التحاقهن بالمدرسة.

ومن ثم، سيطرح التعليم باعتباره حجر الزاوية في انتلافات العمل الستة التي سُنّتهل إبان المنتدى المعني بالمساواة بين الأجيال المقرر عقده في عام 2021، الذي ستصدر خلاله النسخة الجديدة من إعلان بيجين.

وتستدعي هذه الفترة غير المسبوقة التعبئة بصورة غير مسبوقة أيضاً من أجل تحقيق المساواة، لكي لا يسجل التعليم تراجعاً ولكي تتمكن ملايين الفتيات من اختيار مستقبلهن، عوضاً عن فرضه عليهن فرضاً، ولتفعيل هذه القدرة الهائلة لتعليم الفتيات الذي يمثل أكثر الأدوات فعالية لتحقيق التحول المنشود في مجتمعاتنا وجعلها أكثر عدلاً وازدهاراً.

ومن ثم، ندعو الحكومات إلى تجديد جهودها، والحرص على التركيز على تعليم الفتيات والنساء بوجه خاص في إطار إجراءاتها الرامية إلى التصدي للأزمة الراهنة. فيدفا المنشود هو انتفاع جميع الشباب بلا استثناء بالتعليم الجيد، بغض النظر عن هويتهم وأصلهم وقدراتهم وجنسهم.

أودري أزولاي
المديرة العامة اليونسكو



الرسائل الرئيسية

على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، سجّلت فرص حصول الفتيات على التعليم تحسناً هائلاً، مما أدى إلى سد فجوة قدرها أربع نقاط مئوية في نسب الالتحاق بالتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت الفتيات من اللحاق بالفتيان أو حتى تجاوزهم من حيث نتائج التعلّم في القراءة والرياضيات.

غير أنّ الفتيات، ولا سيما اللاتي يعانين من أوجه حرمان متقاطعة من حيث الفقر أو الإعاقة، لا يزلن يواجهن أسوأ أشكال الإقصاء الحاد في البلدان الأشد فقراً في العالم.

إنّ التعليم هو أداة حاسمة لتحقيق حقوق المرأة. ومن شأن التركيز على التعليم، ولا سيما تعليم الفتيات، أن يكسر حلقة الحرمان المتوارث من جيل إلى جيل، حيث يميل الأطفال إلى تحصيل تعليم أعلى من آبائهم. وفي الوقت نفسه، فإن تأثير تعليم الوالدين على مستوى تعليم الأطفال، وإن كان يقل ببطء مع الوقت، لا يزال مرتفعاً، مما يتطلب تدخلات لمنع استمرار عدم المساواة.

ولا يمكن لقطاع التعليم وحده تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم. فالمعايير الجنسانية السلبية المتبقية في المجتمع تؤدي إلى تحيّز جنساني في التعليم، وتؤثر على مواقف المعلمين وخيارات الأشخاص المتعلقة بمجالات الدراسة والوظيفة، كما تؤثر على فرص المرأة في وقت لاحق من حياتها.

وعلى البلدان التركيز على جعل المدارس أكثر شمولاً لجميع الطلاب، مهما كانت خلفيتهم أو قدرتهم أو هويتهم. ويتطلّب ذلك تحسين مرافق الصرف الصحي في المدارس، وزيادة الاهتمام بالعنف القائم على النوع الاجتماعي المتصل بالمدرسة، بما في ذلك على الإنترنت، ووضع سياسات تشجّع الفتيات الحوامل على العودة إلى المدرسة. ويتردد صدى رسالة الشمول بقوة في وقت أدت فيه جائحة فيروس كورونا المستجد إلى تفاقم عدم المساواة.

النتائج الرئيسية

لقد حدثت قفزة بين الأجيال في نفاذ الفتيات إلى التعليم على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية.

كانت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة 80 امرأة بالغة لكل 100 رجل بالغ في 12 دولة، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء.

على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال الفتيات يواجهن أسوأ أشكال الإقصاء.

■ منذ عام 1995، ارتفع عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس الابتدائية والثانوية بمقدار 180 مليون فتاة.

■ على الصعيد العالمي، تبين أن ثلاثة أرباع الأطفال في سن التعليم الابتدائي الذين قد لا تطأ أقدامهم أرض المدرسة هم من الفتيات.

■ على الصعيد العالمي، تم تسجيل أعداد متساوية من الفتيان والفتيات في التعليم الابتدائي والثانوي في عام 2018، في حين تم تسجيل حوالي 90 فتاة لكل 100 فتى في عام 1995؛ وكانت الزيادات الكبيرة في جنوب آسيا والهند على وجه الخصوص، هي التي دفعت هذا النمو.

■ في عام 2018، كانت نسبة الالتحاق أقل من 90 فتاة لكل 100 فتى في 7 بلدان في المرحلة الابتدائية، وفي 14 بلداً في المرحلة الإعدادية، وفي 23 بلداً في التعليم الثانوي الأعلى.

■ لقد تضاعف التحاق الإناث بالتعليم العالي بثلاث مرات؛ وعلى الصعيد القطري، يسجل تفاوت بين الجنسين على حساب الذكور في 74% من البلدان التي توفرت بياناتها.

■ أما نسبة الإكمال فهي 80 فتاة لكل 100 فتى في المرحلة الابتدائية في 4 بلدان وفي المرحلة الإعدادية في 15 بلداً وفي المرحلة الثانوية العليا في 22 بلداً.

يتفاعل نوع الجنس مع أوجه حرمان أخرى ليعزز الإقصاء من التعليم.

■ بين عامي 1995 و2018، ارتفعت النسبة المئوية للبلدان التي حققت التكافؤ بين الجنسين في التعليم من 56% إلى 65% في المرحلة الابتدائية، ومن 45% إلى 51% في المرحلة الإعدادية، ومن 13% إلى 24% في التعليم الثانوي العالي.

■ في 20 بلداً على الأقل، بلغ معدل إكمال التعليم الثانوي الأعلى بين النساء الريفيات الفقيرات صفراً تقريباً.

■ ومن بين البلدان الـ 56 التي توفرت بياناتها للفترة بين 2000 و2018، تحسنت معدلات إكمال التعليم الابتدائي بالنسبة إلى الفتيات بمعدل أسرع من الفتيان. وفي ثلث البلدان الـ 86 التي توفرت بياناتها عن الفترة بين 2013 و2018، كانت الفتيات أكثر ترجيحاً لإكمال التعليم الابتدائي مقارنةً بالفتيان.

■ في 24 بلداً شارك في برنامج التقييم الدولي للطلاب لعام 2018، لم يحقق أكثر من 70% من الفتيان الفقراء الحد الأدنى من الإلمام بالقراءة.

■ تتخلف أكثر النساء حرماناً عن الركب أكثر من غيرهن من حيث مهارات الإلمام بالقراءة والكتابة. ففي 59 بلداً يزيد احتمال وفيات النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً المنتميات إلى الأسر المعيشية الأفقر بأربع مرات عن النساء المنتميات إلى الأسر المعيشية الأغنى.

تسجل نتائج تعلم الفتيات تحسناً بوتيرة أسرع من الفتيان، ولكن هناك فجوات جديدة بين الجنسين تظهر في مجال المهارات الرقمية، ولا تزال أغلبية البالغين الأميين من النساء.

■ تعاني النساء المعوقات من الحرمان بشكل خاص. ففي الموزامبيق، يستطيع 49% من الرجال ذوي الإعاقة القراءة والكتابة، مقارنةً بنسبة 17% فقط من النساء ذوات الإعاقة.

■ لقد اتسعت فجوة تفوق الفتيات على الفتيان في القراءة في أكثر من نصف البلدان والأقاليم الـ 38 التي شاركت في برنامج التقييم الدولي للطلاب في عامي 2000 و2018. وقد سجلت الفتيات أداءً في الرياضيات يعادل أداء الفتيان في أكثر من نصف البلدان، وأداءً أفضل منهم في ربع البلدان.

لا يزال الذكور يهيمنون على بعض مجالات الدراسة مما يؤثر على المساواة في العمل وفرص تعلم البالغين.

■ يظهر تفاوت في مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فمن بين 10 بلدان متدنية ومتوسطة الدخل توفرت فيها بيانات مفصلة، يعدّ قيام النساء باستخدام صيغة حسابية أساسية في جداول بيانات أقل احتمالاً في البلدان السبعة الأكثر فقراً، في حين أنّ التكافؤ قائم في البلدان الثلاث الأخرى.

■ على الصعيد العالمي، تقل نسبة الإناث بين خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عن 15% في أكثر من ثلثي البلدان. وانخفضت نسبة الإناث في الالتحاق بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من 45% في عام 1995 إلى 42% في عام 2018.

■ وقد انخفضت نسبة النساء بين الشباب الأميين منذ عام 2005 تقريباً، ولا سيما في شرق وجنوب شرق آسيا. غير أنّ نسبة النساء البالغات الأميات ظلت ثابتة على مدى السنوات العشرين الماضية عند حوالي 63%، وفي عام 2018،

■ إن 25% فقط من المسجلين في برامج الهندسة والتصنيع والبناء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنّ من الإناث في نصف البلدان التي توفرت بياناتها عن الفترة بين 2011 و2016.

■ 46% من البلدان بتشريعات وسياسات تعزز المساواة بين الجنسين في التعليم بقيادة وزارات أخرى.

■ لقد أدى الالتزام السياسي القوي إلى انخفاض معدلات الحمل المبكر وتوفير التعليم للفتيات الحوامل وأولياء الأمور الصغار السن.

■ لقد انخفض معدل انتشار الحمل المبكر بمقدار الثلث بين عامي 1995 و2020، من نحو 60 إلى 40 مولوداً لكل 1 000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً.

■ انخفضت نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة اللاتي تزوجن قبل سن 18 عاماً، وهو عامل يساهم في الحمل المبكر، من 25% في عام 1995 إلى 20% في الفترة الممتدة بين 2013 و2019.

■ في الأرجنتين، ساعد اتباع نهج شامل يجمع بين قانونين، وبرامج تعليمية مرنة، وإنشاء دور حضانية في المدارس، وبرامج لإعادة التحاق الأطفال الضعفاء، وبرامج التعليم الثانوي البديل غير الرسمي، على حماية حق الفتيات الحوامل وأولياء الأمور الصغار السن في التعليم؛ وفي الوقت نفسه، انخفض معدل الخصوبة بين المراهقين من 61 في عام 1995 إلى 49 في عام 2018.

■ يمكن أن تساعد آليات المناصرة والمساءلة على حماية حق الفتيات الحوامل في الذهاب إلى المدرسة. ففي سيراليون، حظرت سياسة رسمية في عام 2015 الفتيات الحوامل من الالتحاق بالمدارس. ولكن في عام 2019، وبعد عدة سنوات من المناصرة، حكمت محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأن هذا الحظر عمل تمييزي فتم رفعه.

■ يساعد التعاون المتعدد القطاعات وإقامة العلاقات بين الإدارات الحكومية على تلبية الاحتياجات المتداخلة للعديد من الفتيات والشابات في سن الإنجاب. وفي المملكة المتحدة، شملت التدابير المتخذة لتلبية هذه الاحتياجات وضع إطار قانوني للحماية، وإقامة وحدة استراتيجية للمراهقات الحوامل، وتوفير خدمات أفضل لرعاية للأطفال، وتنفيذ برامج للتوعية وحملات مناصرة موجهة إلى الشباب، وتقديم الدعم من القطاع غير الحكومي. وقد ساعدت هذه التدابير على خفض حالات الحمل لكل 1 000 فتاة تتراوح أعمارهن بين 15 و17 عاماً من 42 إلى 18 بين عامي 1995 و2017.

■ يمكن ربط انتشار الحمل المبكر بضعف النفاذ إلى التنقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

■ إن اعتماد لغة غامضة في القوانين وضعف المساواة في الإنفاذ يساهمان في السماح للمدارس بتجنب التنقيف الجنسي الشامل. وقد جعلت الأرجنتين هذا الموضوع إلزامياً في عام 2006، ولكن 16 مقاطعة فقط من أصل 23 مقاطعة التزمت بهذه السياسة أو سنتت تشريعاً خاصاً بهذا الموضوع، على الأرجح بسبب معارضة المدارس الدينية.

■ في سيراليون، تضاعفت نسبة النساء المتزوجات والناشطات جنسياً اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل من 10% إلى 20% بين عامي 2008 و2013، ولكنها عادت وانخفضت إلى 14% فقط في عام 2019. وقد يرجع ذلك إلى قرار صدر في عام 2008 بوضع حدٍ للتنقيف الجنسي الشامل في المدارس.

■ يحد الفصل بين الجنسين حسب مجال الدراسة من الخيارات المهنية المتاحة للفتيات. ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لم تتوقع سوى 14% من الفتيات اللاتي سجلن أعلى الأداءات في مجال العلوم أو الرياضيات أن يعملن في العلوم والهندسة، مقارنةً بنسبة 26% من الفتيان الذين سجلوا أعلى الأداءات. وتمثل النساء أقل من 1% من مجموع مقدمي الطلبات للوظائف التقنية في مجال الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات في سيليكون فالي.

■ تؤثر تجارب التعلم السابقة، والميل الشخصي للتعلم، وظروف الحياة، والحوافز البيئية جميعها على مشاركة البالغين في التعليم. ففي البلدان الأوروبية يكاد احتمال عدم مشاركة النساء في تعليم البالغين يكون ضعفاً احتمال عدم مشاركة الرجال لأسباب تتعلق بالأسرة.

■ يمكن للتدخلات السياساتية أن تقلل من فرصة انتقال الحرمان من التعليم بين الأجيال.

■ لقد انخفضت الفجوة بين الجنسين في نسبة الأطفال الذين حصلوا مستوى تعليمياً أعلى من مستوى أبهـم - الانتقال المطلق بين الأجيال - بالنسبة إلى كل دفعة من 10 سنوات من الأربعينات إلى الثمانينات. وعلى الصعيد العالمي، كانت نسبة البنات ممن حصلن مستويات تعليم أعلى من مستوى أبائهن (52%) أعلى بقليل من نسبة الأبناء (51%) في دفعة الثمانينات، على الرغم من أن الانتقال لا يزال أقل بالنسبة إلى الفتيات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

■ لقد تضاعف الرابط بين مستوى تعليم الأطفال ومستوى تعليم ذويهم شيئاً فشيئاً - الانتقال النسبي بين الأجيال - على الرغم من أن عدد سنوات تعليم الفتيات لا يزال أكثر ارتباطاً من الفتيان بعدد سنوات تعليم ذويهن، ولا سيما أمهاتهن.

■ تعدّ الفتيات أكثر تأثراً بمستوى تعليم أمهاتهن منه بمستوى تعليم أبائهن في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفي دفعة الفتيات المولودات في الثمانينات، تؤدي سنة إضافية من تعليم الأمهات إلى إضافة سبعة أشهر من التعليم في البلدان المنخفضة الدخل.

■ بإمكان التدخلات السياساتية أن تقلل من مدى انتقال الحرمان من التعليم من جيل إلى جيل آخر. وتشمل التدخلات المرجح نجاحها اعتماد نظام الحصص في التعليم العالي لتأمين التحاق الفئات المهمشة، إضافة إلى تقديم المنح الدراسية والتحويلات النقدية، وإلغاء رسوم الاستخدام في التعليم الابتدائي. وقد انخفض ارتباط مستوى تعليم الأمهات بتعليم أطفالهن بنسبة 12.5% عندما تم إلغاء رسوم الاستخدام.

■ تعزز أعداد متزايدة من القوانين والسياسات المساواة بين الجنسين في التعليم على الورق ولكنها لا تزال تفشل في كثير من الأحيان في الممارسة العملية.

■ على الصعيد العالمي، صدقت 105 بلدان على اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في مجال التعليم لعام 1960 فيما وقع 23 بلداً منذ عام 1995.

■ لقد قامت وزارات التعليم برعاية قوانين تعزز المساواة بين الجنسين في 50% من البلدان كما ودعمت سياسات لهذا الغرض في 42%. وتتمتع

إلى استبعاد المرأة من عملية مراجعة الكتب المدرسية وتطويرها، وإلى الافتقار إلى التدريب على العمليات، والتزام غير كاف من قبل السلطات في التصدي للمعايير التمييزية.

لقد عملت نيبال على جعل المواد أكثر مراعاةً للاعتبارات الجنسانية من خلال اعتماد توجيهات بشأن المواد التعليمية المراعية للمنظور الجنساني، وتعيين خبير في الشؤون الجنسانية لمراجعة المحتوى، فضلاً عن القيام بتدقيق جنساني واستعراضات رسمية لجميع المواد كل خمس سنوات، على الرغم من أن بعض هذه التدابير لم تتفد بالكامل.

في أوروبا، لا يتناول 23 من أصل 49 بلداً الميل الجنسي والهوية الجنسانية صراحةً في مناهجها الدراسية.

إنّ عدم المساواة بين الجنسين موجود في تعيين المعلمين وترقيتهم إلى مستويات القيادة، ولا بدّ من تثقيف إضافي للمعلمين يراعي الاعتبارات الجنسانية.

تشكل النساء 94% من المعلمين في المرحلة ما قبل الابتدائية، و66% من المعلمين في المرحلة الابتدائية و54% في المرحلة الثانوية و43% في التعليم العالي.

هناك حواجز اصطناعية موضوعية في وجه النساء اللاتي يحاولن الوصول إلى مناصب قيادية. ففي دراسة حالة للمدارس في برازيليا، البرازيل، تبين أن 75% من المدارس ليس فيها سوى مرشحين من الذكور للمناصب القيادية في المدرسة. فعلى مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، كان جميع وزراء التربية الاتحاديين من الرجال. وفي بلغاريا، لم يكن هناك سوى 5 نساء من بين 96 وزيراً للتربية على مرّ 140 عاماً.

لا يزال المعلمون يتوقعون أن تكون للفتيات والفتيان قدرات أكاديمية مختلفة، مما يؤثر على نتائجهم الأكاديمية. ففي إيطاليا، سجّلت الفتيات المعينات في صفوف معلمين لديهم تحيز ضمني مبني على نوع الجنس أداءً متدنياً في الرياضيات واخترن الالتحاق بمدارس ثانوية أقل تطلباً، بناءً على توصيات المعلمين.

إنّ ملايين المدارس لا تتمتع بالشمول، وغالباً ما يعزى ذلك إلى ضعف البنى التحتية وبيئات تعليمية غير آمنة.

على الصعيد العالمي، تبين أن أكثر من خمس المدارس الابتدائية تفتقر إلى مرافق صحية أساسية غير مختلطة في عام 2018. فنحو 335 مليون فتاة ملتحقات بمدارس ابتدائية وثانوية يفتقرن إلى مرافق أساسية للنظافة أثناء الحيض.

حتى في حالة وجود مرافق صحية غير مختلطة قد لا تكون هذه المرافق متاحة لجميع الطلاب: فأقل من مدرسة واحدة من كل 10 مدارس ذات مرافق صحية محسنة تتمتع بمرافق متاحة للطلاب ذوي الإعاقة في جمهورية تنزانيا المتحدة والسلفادور وطاجيكستان وفيجي واليمن.

قد يساعد التوجيه الواضح في تعزيز التثقيف الجنسي. ففي المملكة المتحدة، أصبح التثقيف في مجال العلاقات والجنس إلزامياً في جميع المدارس الثانوية اعتباراً من عام 2019. وقد تم نشر أدلة لمساعدة المدارس على تقديم المعلومات لأولياء الأمور والعمل معهم لتخطي مقاومتهم لهذا الموضوع.

بإمكان المشورة المدرسية المراعية للمنظور الجنساني أن تحسّن التوازن بين الجنسين في اختيار المواد.

غالباً ما يقوم المرشدون بالترويج للقوالب النمطية الجنسانية التي تؤثر على خيارات الطلاب التعليمية والوظيفية. لقد خلص مسح لمرشدي المدارس الثانوية في ولاية ويسكونسن الأمريكية إلى أنه على الرغم من أن المرشدين يعتقدون أن إمكانية نجاح الطالبات في الرياضيات أعلى من إمكانية نجاح الطلاب، فأنهم يميلون إلى توجيههن نحو دراسة الرياضيات بشكل أقل من اللغة الإنجليزية.

لا بدّ من استراتيجيات واضحة تراعي المنظور الجنساني لتحقيق التوازن. في هذا الإطار، تتمتع بوتسوانا ببرنامج شامل للتوجيه والمشورة ولجنة مرجعية للأمور الجنسانية ولكنها تفتقر إلى إطار شامل بشأن سبل مساعدة الفتيات والنساء الراغبات في متابعة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ودراستهن في مجالات التكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

إنّ غياب تدابير تراعي المنظور الجنساني في مجال إبداء المشورة والتوجيه المهني على مستوى الولايات في ألمانيا تعني أن زيادة حصة الفتيات في دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بين عامي 1999 و2017 يعود على الأرجح إلى إقامة مركز للمعلومات على الإنترنت حول العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات للفتيات والتعاون بين وزارات المرأة والشباب والعمل والشؤون الاجتماعية.

لا تشير الاستراتيجيات الوطنية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في الإمارات العربية المتحدة إلى المشورة الجنسانية أو المراعية للمنظور الجنساني، ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في مجالات الدراسة هذه.

لا تزال البلدان تنتج كتباً مدرسية تتضمن قوالب نمطية جنسانية وإشارات محدودة إلى النساء والفتيات.

لقد بلغت نسبة الإناث في نصوص وصور الكتب المدرسية الثانوية باللغة الانكليزية 44% في ماليزيا وإندونيسيا و37% في بنغلاديش و24% في مقاطعة البنجاب في باكستان.

لا بد من إقامة شراكات وعمليات تشاركية في كافة مراحل إعداد الكتب المدرسية وتقديمها من أجل إنجاز إصلاح ناجح.

في جزر القمر، لا تزال الكتب المدرسية تحتوي على قوالب نمطية جنسانية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن واضعي الكتب المدرسية لم يتلقوا التدريب أو التوعية.

لقد أبدت إثيوبيا التزامها بالمساواة بين الجنسين في التعليم، بما في ذلك من خلال تفتيح الكتب المدرسية. ومع ذلك، لا تزال هناك قوالب نمطية يمكن عزوها

لن يطرأ أي تغيير على التعليم ما لم يتم القضاء على المعايير غير المتكافئة بين الجنسين في المجتمع.

يعوق العنف القائم على نوع الجنس المتصل بالمدارس التعليم الشامل ذو النوعية الجيدة.

■ في آخر مسح للقيم العالمية اعتبر 8% من البالغين أن التمييز بين الجنسين هو المشكلة العالمية الأهم. وتشكل العودة إلى القيم التقليدية تهديداً متزايداً لحقوق المرأة. وقد ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يبدون تحيزاً معتدلاً وقوياً ضد المساواة بين الجنسين بين عامي 2005 و2009 و2010 و2014 في 15 من 31 بلداً شمله المسح.

■ تتعرض الفتيات في أغلب الأحيان للتحرش والإيذاء والعنف من الناحيتين اللفظية والجنسية في حين يتعرض الفتيان في أغلب الأحيان للعنف الجسدي.

■ كثيراً ما يواجه العنف ضد أولئك الذين لا يتناسب تعبيرهم الجنساني مع المعايير الجنسانية الثنائية. ففي المملكة المتحدة، تعرض 45% من الطلاب المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي و64% من الطلاب المغايرين للهوية الجنسية للتمييز في المدارس.

■ لم تتحسن المواقف تجاه قتل الأجنة الأناث مع التعليم. وفي المناطق الحضرية من الهند ترتبط نسبة الذكور إلى الإناث بين الجنسين ارتباطاً عكسياً بتعليم الإناث.

■ أدى التقدم السريع للتكنولوجيا إلى زيادة مخاطر التهديد والتخويف والمضايقات. وفي بلدان الاتحاد الأوروبي، أفاد واحد من كل خمسة أشخاص تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة عن تعرضهم للمضايقات على الإنترنت.

■ يهدف التمييز بين الجنسين التعليم الشامل للجميع. وفي 11 جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة ومنغوليا، بلغ مستوى التمييز في المؤسسات الاجتماعية 24% في المتوسط، مما خفض متوسط سنوات الدراسة للنساء بنسبة 16%.

■ يمكن أن تقف القوالب النمطية الجنسية التي يعتمدها الوالدين في طريق الشمول. ففي سوكو، نيجيريا، يعتقد بعض أولياء الأمور أن التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي يحول دون زواجهن. وفي فيجي، يتوقع أولياء الأمور من أبنائهم أن يساعدوهم في زراعة المحاصيل التي تدرّ بالأموال، مما قد يؤدي بهم إلى الانسحاب من المدرسة.

تجلس شومي البالغة من العمر 16 عاماً، التي امتنعت عن الزواج المبكر، على سرير في بيتها في سيلهيت ببينغلاديش تقرأ كتاباً. وقد استفادت شومي من مشروع منظمة إنقاذ الطفولة الممول من المساعدات الرسمية للمملكة المتحدة.

حقوق الصورة: توم مريليون/منظمة إنقاذ الطفولة



مقدمة

لقد غيّر التعليم حياتي. فبعد أن كنت طفلةً تعاني من الفقر في قرية صغيرة وتحاول البقاء على قيد الحياة في وجه الزواج المبكر والعنف، أصبحت الآن مدرسةً جامعيةً وناشطةً ومناصرةً للتعليم تحاول دعم وتطوير التعليم في بلدها واستخدامه كأداة للتغيير. أنا أو من بالتعليم. فتماماً كما غيّر التعليم حياتي، يمكن أن يغيّر حياة جميع الأطفال في العالم.

أحلام أحمد، اليمن

في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، تعهد العالم بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وكجزء من خطة 2030، التزم المجتمع الدولي بتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وهو "ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". وعلاوةً على ذلك، تتعهد الغاية 4.5 "بالقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم". ويلتزم الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة "بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات".

وتعكس هذه الأهداف والغايات التطلع نحو تحقيق المساواة والإنصاف والشمول. والمساواة هي حالة معينة (ماذا): أي نتيجة من الممكن رصدها من خلال المدخلات أو المخرجات أو النتائج. أما الإنصاف فهو عملية (كيف): أي إجراءات تهدف إلى ضمان المساواة. من ناحية أخرى، فإن مفهوم الشمول يتضمّن الوسائل والغايات على حد سواء. وفي هذا التقرير، يُعرّف الشمول أولاً وقبل كل شيء بأنه عملية تتصل بإجراءات تتبني التنوع وتبني إحساساً بالانتماء. كما وأن هذه العملية متجذرة في الإيمان بأن لكل شخص قيمته وامكانياته ويحق له أن يتمتع بالاحترام. ومع ذلك، فإن الشمول هو أيضاً حالة معينة ونتيجة ذات طابع متعدد الأوجه يجعل من الصعب تحديده بشكل واضح.

لذلك لا بد لأي تحليل متكامل للشمول في التعليم من منظور جنساني أن يتضمّن أكثر من مجرد الإشارة إلى مستويات التكافؤ بين الجنسين (أي المساواة في المشاركة أو في معدلات الإنجاز في مختلف مستويات التعليم ومجالاته). كما ويتطلّب إجراء استعراض لمصادر التمييز المحتملة في التعليم، كمواضع التعليم والتعلّم، ومرافق المياه والصرف الصحي، والقوانين والسياسات. ويتطلّب ذلك دراسة الأشكال المحتملة الأخرى للحرمان والتمييز، على غرار الفقر والموقع والانتماء الإثني والإعاقة، التي تتقاطع مع نوع الجنس لتجعل بعض الفتيات والفتيان والنساء والرجال يتخلفون في مجال التعليم (الإطار 1).

استناداً إلى التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020، يناقش هذا التقرير كيف يقوم الشمول في التعليم بتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم ومن خلاله وأبعد منه، وهو أمر بالغ الأهمية لإحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمع. وبطبيعة الحال فإنّ هدف المساواة بين الجنسين ليس جديداً. فقد تمّ تكريسه في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979، وكان في صميم إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995، الذي يُحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين له في العام 2020 (الإطار 2).

الإطار 1:

يتقاطع نوع الجنس مع خصائص أخرى ليفاقم الإقصاء من التعليم

فلننظر مثلاً في وضع مرافقة حامل. قد تواجه هذه المرافقة تحديات مختلفة من بينها أنها قد تعاني من تعقيدات صحية خطيرة، أو قد لا تتمكن من النفاذ إلى رعاية الأمومة، أو قد تخسر مورد عيشها، أو قد تعاني من الإقصاء من التعليم أو من المشاركة في الحياة السياسية أو من التهميش الثقافي. وقد تتمكن أو لا من النفاذ بسهولة إلى وسائل منع الحمل أو إلى معلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية. وتجارب أي فتاة حامل لم تكمل المدرسة تتأثر بشكل كبير بالموارد المالية والعاطفية التي يمكن أن توفرها لها أسرتها والوالد طفلها وأسرتها، والأحكام القانونية في بلدها في ما يخص العودة إلى المدرسة. كما وتتأثر بمواقف معلمها وأقرانها، والمرافق الصحية التي بإمكانها النفاذ إليها وبمستوى قبول المجتمع المحلي لأمومة المراهقات خارج نطاق الزواج، وبنظرة المسؤولين في المجتمع الذي تنتمي إليه الموضوع وإلى وضعها كأم صغيرة. ولكل هذه العلاقات المتقاطعة تأثير مهم على الفرص التي تتاح لها (Unterhalter, 2020).

والفكرة الأساسية من مفهوم التقاطع هي أنّ عدم المساواة الاجتماعية وممارسة السلطة يرتكزان على محاور الانقسام الاجتماعي في مجتمع معين وفي وقت معين. ولا تعمل هذه المحاور ككيانات منفصلة ومتنافية لبعضها البعض؛ بل أنها تبنى على بعضها البعض وتعمل معاً، وتتخذ أشكالاً خاصة حسب المراحل التاريخية في مواقع معينة. وتتطلب نظم عدم المساواة هذه وأوجه التداخل بينها والأفكار التي تبررها تفكيراً نقدياً مستمراً لفهم الافتراضات الضمنية وللمساعدة على توجيه العمل نحو برامج تعزز الشمول والمساواة الموضوعية بين الجنسين (Piketty, 2019).

إنّ التفاوت وعدم المساواة بين الجنسين في التعليم من مظاهر الإقصاء في النظم التعليمية. وفي كثير من البلدان، معظمها من البلدان الأفقر من غيرها، تعدّ فرص نفاذ الفتيات إلى التعليم والمشاركة فيه وإكماله أقلّ من فرص الفتيان، في حين أنّه من المرجح أكثر أن يتخلى الفتيان عن التعليم في بلدان أخرى، معظمها أكثر ثراءً من غيرها. غير أنّ الفتيات والفتيان والنساء والرجال لا يشكلون مجموعات متجانسة. فتجاربهم في مجال الإقصاء والتمييز في التعليم لا تعتمد فقط على نوع الجنس بل أيضاً على مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على الفرص الفردية والمؤسسات الجماعية. ولذلك، من المهم النظر في التجارب على المستوى الجزئي، على غرار تنمية الهوية الشخصية والعلاقات مع الآخرين، والعوامل على المستوى الكلي، مثل السياسات والممارسات في مجال التعليم وما بعده (Grant and Zwier, 2017).

ولا تركز بعض السياسات إلا على دينامية الإقصاء المرتبط بشكل واحد من الفصل الاجتماعي والهوية المرتبطة به، مثل نوع الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الفقر. وقد لا تكون هذه السياسات دقيقة بما يكفي للسماح بالاعتراف بالاختلافات داخل كل مجموعة التي قد تولّد أشكالاً خاصة من الإقصاء. وقد تركز على تدخلات بسيطة دون الاستئناس عما إذا كان التفاوت المتأصل قد أدى إلى تدخلات مماثلة فشلت في تحقيق النتائج المتوخاة وكيف تمّ ذلك.

إنّ النظر إلى السياسات العامة من منظور التقاطع - الذي يعكس الاختلافات المتداخلة بين المجموعات، ويحلل تشكيلات السلطة المؤسسية المتشابكة، وينتقد الأوصاف الحالية لنوع الجنس أو العرق أو الانتماء الإثني أو الإعاقة - يمكن أن يساعد على معالجة أوجه القصور هذه، مما يؤدي إلى تعزيز التفاعل مع الأفكار المتعلقة بالشمول. في الوقت نفسه، يتطلّب الأمر من الجهات الفاعلة أن تتمتع بمعرفة أساسية أوسع لتنفيذ عمل مشترك قادر على تحقيق التغيير.

الإطار 2:

كانت يبجيين نقطة تحوّل في تحقيق المساواة بين الجنسين، ولكنّ التحديات لا تزال قائمةً

ويندرج التعليم أيضاً في مجالات رئيسية أخرى، كالمهدف الاستراتيجي د.1، الذي تلتزم الحكومات من خلاله بمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، بما في ذلك عن طريق وضع برامج وإجراءات للقضاء على التحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة في كافة المؤسسات التعليمية (UN Women, 2014, p. 84).

وخلص تقرير الأمين العام الخمسي الأخير بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين إلى أنّ أهم أولويات الأهداف الاستراتيجية، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، تشمل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات؛ والنفاذ إلى الرعاية الصحية؛ بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، والمشاركة السياسية والتمثيل السياسي، والتعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة ذات النوعية الجيدة. أمّا البلدان المرتفعة الدخل، فتركز أكثر على حق المرأة في العمل وحقوقها في أماكن العمل؛ ومعالجة مسألة الرعاية والعمل المنزلي من دون أجر؛ والتوفيق بين العمل والأسرة؛ والحاجة إلى تغيير المعايير الاجتماعية السلبية والقوالب النمطية الجنسانية. عموماً، تبيّن أن البلدان أولت أقل قدر من الاهتمام لمسائل تعزيز مشاركة المرأة في الاستدامة البيئية؛ والحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود بشكل يراعي المنظور الجنساني؛ والإدماج الرقمي والمالي (United Nations, 2020).

لقد وضع إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995 خطةً رُبويةً لتمكين المرأة. وهو ينص على ما يلي: "تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مشاركةً كاملةً وعلى قدم المساواة وذلك على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، كما يعدّ القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس نوع الجنس من الأهداف ذات الأولوية للمجتمع الدولي" (UN Women, 2014). ويوفر الإعلان والمنهاج إطاراً عالمياً شاملاً للسياسات بشأن المساواة بين الجنسين في 12 مجالاً رئيسياً، بما في ذلك التعليم. وفي هذا الإطار، التزمت 189 دولةً عضواً بستة أهداف استراتيجية بشأن التعليم والتدريب (الجدول 1).

الجدول 1:

الأهداف الاستراتيجية المتصلة بالتعليم والتدريب الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين

ب-1	ضمان المساواة في النفاذ إلى التعليم
ب-2	محو الأمية بين النساء
ب-3	تحسين فرص نفاذ المرأة إلى التدريب المهني وإلى العلم والتكنولوجيا والتعليم المستمر
ب-4	تطوير التعليم والتدريب غير التمييزيين
ب-5	تخصيص موارد كافية لتنفيذ الإصلاحات التعليمية ورصد تنفيذها
ب-6	تعزيز التعليم والتدريب مدى الحياة للفتيات والنساء

المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014) UN Women (2014).

ويقيم هذا التقرير التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، ونحو تنفيذ استراتيجيات منتقاة من إعلان بيجين منذ عام 1995، مسترشداً بدراسات حالات قطرية عن الحمل المبكر، والمشورة المدرسية، ومواد التعليم والتعلم، والمرأة في القوى العاملة التعليمية، والعنف القائم على نوع الجنس المرتبط بالمدرسة. وقد وضعت هذا الدراسات بدعم من اليونيسكو وفريق العمل العالمي لإنهاء العنف القائم على نوع الجنس المرتبط بالمدرسة. ويهدف التقرير بوجه خاص إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- إلى أي مدى تغيّرت الأوضاع في مجال التعليم على مستوى العالم والمناطق والبلدان عن الأوضاع التي اختبرتها الفتيات والنساء منذ 25 عاماً؟
- هل استفاد الجميع من التقدم؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، من يزال متخلفاً عن الركب ولماذا؟
- كيف تنفذ البلدان الأهداف الاستراتيجية لتحسين تعليم الفتيات والنساء وتدريبهن؟
- ما الذي يتعين فعله للوفاء بتعهد بيجين والاستمرار في النهوض بالمساواة بين الجنسين في عالم محفوف بالمخاطر ويعيش في حالة من عدم اليقين؟

على الرغم من إحراز تقدم هام نحو تحقيق المساواة بين الجنسين على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، فإنّ المكاسب كانت متفاوتةً بين البلدان وداخلها. إضافةً إلى ذلك، لا يزال التقدم المحرز هشاً، إذ تحدثت بعض الانتكاسات أحياناً في بعض السياقات. كذلك فإنّ جائحة فيروس كورونا المستجد، التي تهدد بتعزيز عدم المساواة القائمة، لها آثار سلبية على المساواة بين الجنسين في العديد من البلدان.

تعتبر هذه الصورة عن القوة والسلطة والثقة الكامنة لدى العديد من الفتيات في جزر سليمان، التي يمكنها أن تتجلى إذا ما أُعطين الفرصة لإكمال تعليمهن الثانوي.

حقوق الصورة: منظمة الخطة الدولية/فتيات مرافقات من جزر سليمان



لا يمكن إنكار التقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم

في عام 1995، كان عالم التعليم مختلفاً جداً من المنظور الجنساني. إن التمييز الصارخ الذي تعرضت له الملايين من الفتيات والنساء في أماكن كثيرة من العالم كان له تداعيات لا تزال ترافقتنا حتى اليوم. وهي تتجلى بشكل مباشر من خلال ارتفاع نسبة النساء في مجموع الأميين البالغين، وبشكل غير مباشر، من خلال عواقب عدم مشاركة المرأة في المسائل المتصلة بالخصوبة أو في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبعد جيل واحد فقط، تنعم اليوم بنات تلك الشابات بفوائد التقدم الكبير الذي أحرز في مجال تحقيق التكافؤ في مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتعليم، لا سيما في التعليم الابتدائي والثانوي. ومع ذلك، يبرز عدم المساواة في مجالات جديدة تتعلق بالنفاذ إلى فرص التعلم الرقمي. ولا بدّ من رصد هذه المسائل عن كثب ومعالجتها في السنوات المقبلة. ويستعرض هذا القسم آخر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وبعض الاتجاهات الرئيسية لهذه البيانات في مجال التعليم. كما يناقش عرض موجز ما إذا كان يمكن لبعض المؤشرات المتصلة بالتعليم أن تتأثر بجائحة فيروس كورونا المستجد وكيف سيكون هذا التأثير.

66

لقد شكّلت نسبة التحاق الإناث 55% من مجموع الزيادة في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي بين عامي 1995 و2018، بزيادة قدرها 180 مليون

إن الفتيات يلتحقن بالتعليم ويكملنه أكثر من أي وقت مضى

على الصعيد العالمي، شكّلت نسبة التحاق الإناث 55% من مجموع الزيادة في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي بين عامي 1995 و2018، حيث زادت بمقدار 180 مليون، من 469 مليون إلى 649 مليون. واستأثرت آسيا الوسطى والجنوبية بنسبة 47% من مجموع الزيادة فيما حصدت أفريقيا جنوب الصحراء 38% من هذا الزيادة. وتُعزى الزيادة العالمية في التحاق النساء بالتعليم إلى ارتفاع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي من 73% إلى 89%. وهكذا، انتقل العالم نحو التكافؤ بين الجنسين (الشكل 1). وعلى الصعيد العالمي، ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي من حوالي 90 فئاً لكل 100 فتى في عام 1995 إلى عدد متساو بين الجنسين في عام 2018. وعلى كلا المستويين، كانت منطقة جنوب آسيا تقود الاتجاهات العالمية، ولا سيما الهند، حيث يفوق عدد الفتيات الملتحقات الآن بالتعليم الابتدائي والثانوي عدد الفتيان. كذلك لوحظ تحسن كبير في بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، تحققت التكافؤ في 24 بلداً بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي فيه في عام 1995 أقل من 80 فئاً لكل 100 فتى، بما في ذلك بوتان وبوركينا فاسو وجيبوتي ونيبال.



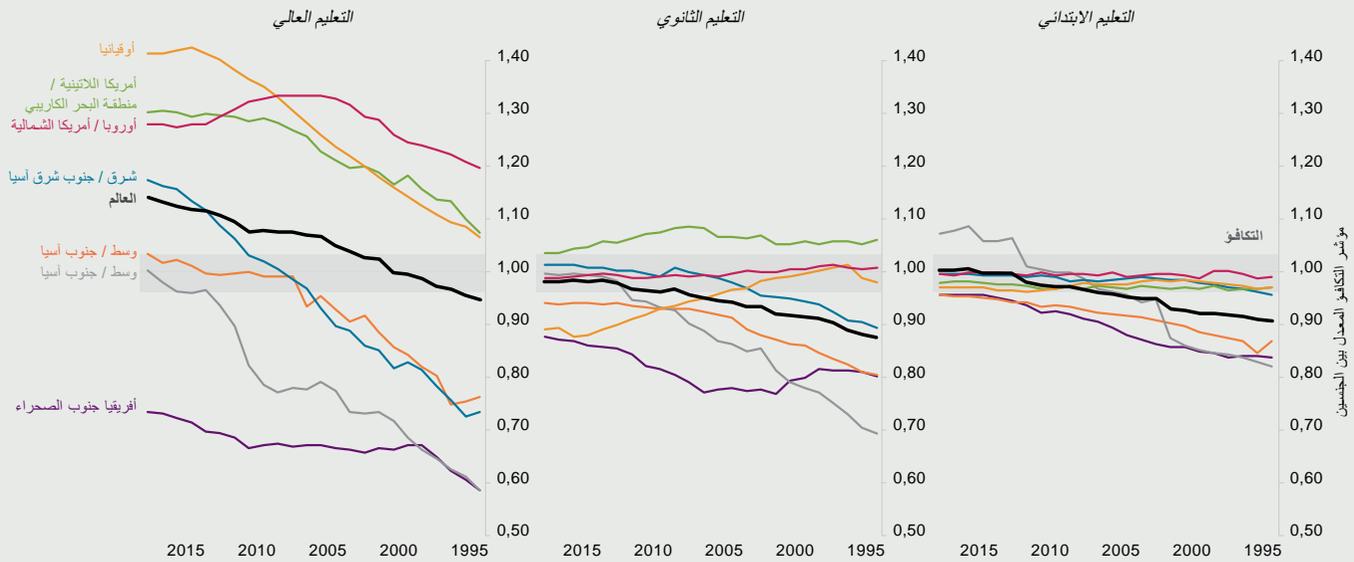
لا يزال احتمال عدم التحاق الفتيات بالتعليم أعلى من احتمال عدم التحاق الفتيان. على الصعيد العالمي، من بين 59 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي لم يلتحقوا بالتعليم في عام 2018، هناك 12 مليون طفل، أو 20%، لم يلتحقوا بالمدراس قط، ومن المحتمل ألا يلتحقوا أبداً إذا استمرت الاتجاهات الحالية.

وكانت الفتيات يشكلن ثلاثة أرباع هؤلاء الأطفال (9 ملايين)، وأكثر من 4 ملايين من هؤلاء الفتيات في أفريقيا جنوب الصحراء (UIS, 2019).

وبين عامي 1995 و2018، ارتفعت النسبة المئوية للبلدان التي حققت التكافؤ بين الجنسين من 56% إلى 65% في المرحلة الابتدائية، ومن 45% إلى 51% في المرحلة الإعدادية، ومن 13% إلى 24% في التعليم الثانوي الأعلى (الشكل 2). ومع ذلك، لا يزال هناك تفاوت كبير على حساب الفتيات، ومعظمه في البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل الواقعة جنوب الصحراء. وفي عام 2018، تم تسجيل أقل من 90 فتاة لكل 100 فتى في 7 بلدان في المرحلة الابتدائية، وفي 15 بلداً في المرحلة الإعدادية، وفي 22 بلداً في التعليم الثانوي الأعلى. تم تسجيل أقل من 90 فتى لكل 100 فتاة في 24% من البلدان الـ 152 التي توفرت بياناتها عن التعليم الثانوي الأعلى في عام 2018، وهو وضع لم يتغير منذ عام 1995.

الشكل 1:

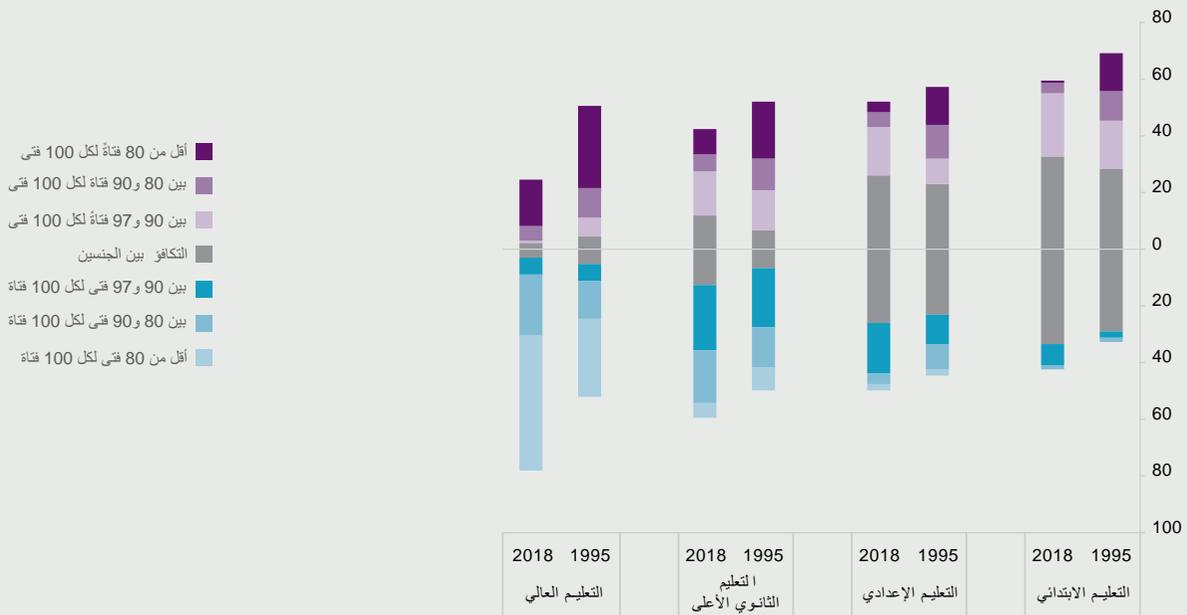
كان التقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين متفاوتاً بين المناطق والمراحل التعليمية
مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدل لنسبة الالتحاق الإجمالي، حسب المنطقة والمرحلة التعليمية، 1995-2018



المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

الشكل 2:

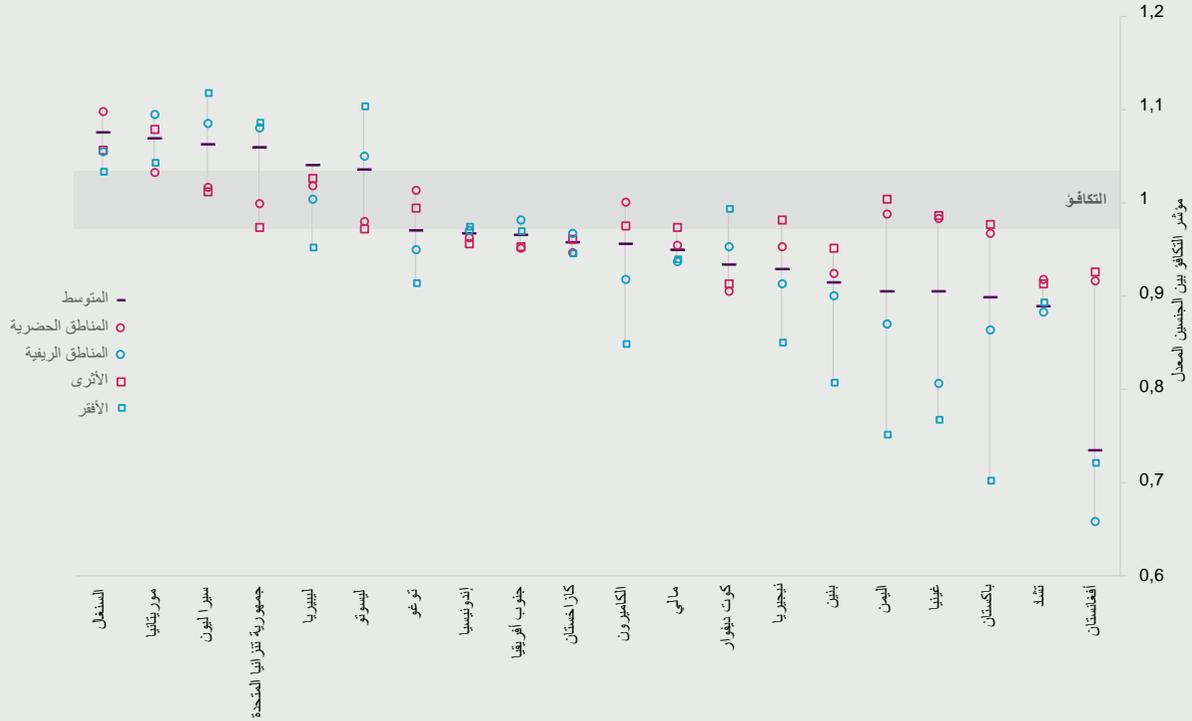
تقدم المزيد من البلدان نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الأساسي، ولكن لا يزال الطريق طويلاً لتحقيق التكافؤ في التعليم الثانوي الأعلى والتعليم العالي
النسبة المئوية للبلدان التي حققت التكافؤ بين الجنسين في جميع أنحاء العالم حسب المرحلة التعليمية، 1995 و 2018



المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

الشكل 3:

سجل التفاوت بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي في صفوف الأطفال من الفئات الفقيرة ومن سكان الريف في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل معدلات أعلى من المتوسط، معظمه على حساب الفتيات
التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي حسب الموقع والثروة، بلدان مختارة، بين 2013 و2018



المصدر: قاعدة البيانات العالمية حول عدم المساواة في التعليم.

ويؤدي تقاطع نوع الجنس مع عوامل الحرمان الأخرى إلى تفاقم التفاوت. وفي مجموعة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تسجل أصلاً تفاوتاً بين الجنسين في المواظبة على التعليم الابتدائي، سجل مؤشر التكافؤ معدلات أكثر انخفاضاً في صفوف الفئات الأشد فقراً وبين سكان المناطق الريفية، غالباً على حساب الفتيات (الشكل 3). وفي الكاميرون وغينيا وباكستان واليمن، تحقق التكافؤ بين الجنسين بين الأسر الـ 20% الأثري وبين سكان المناطق الحضرية، ولكن مستويات عالية من التفاوت بين الجنسين سجلت بين الأسر الـ 20% الأفقر وبين سكان المناطق الريفية. وفي باكستان، بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي بين الأسر الأشد فقراً 70 فتاة مقابل كل 100 فتى في عام 2018. وفي عدد قليل من البلدان، بما في ذلك جمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وليسوتو، يرتفع التفاوت على حساب الفتيات على الصعيد الوطني بين الفئات الأشد فقراً وسكان المناطق الريفية.

من بين 56 بلداً توفرت بياناتها عن الفترة بين 2000 و2018، تبين أن معدلات إكمال التعليم الابتدائي تحسنت، في المتوسط، بشكل أسرع بين الفتيات (بنسبة 17 نقطة مئوية) مقارنةً بالفتيان (15 نقطة مئوية). وفي بوروندي وسيراليون وكمبوديا، ارتفعت معدلات إكمال التعليم في صفوف الفتيات بأكثر من 40 نقطة مئوية. وفي حين أن أوجه الحرمان المتداخلة تستمر مع الوقت فإن معدلات إكمال الدراسة في صفوف الفتيات من الفئات المحرومة تشهد تحسناً نسبياً في كثير من البلدان. وفي غواتيمالا، ارتفعت معدلات إكمال التعليم الابتدائي في صفوف الفتيات من الفئات الأشد فقراً من 21% إلى 54% بين عامي 2000 و2015، وهو معدل أسرع من المعدلات التي سجلها الفتيان من الفئات الأشد فقراً (التي ارتفعت من 35% إلى 58%)، مما يعني أن مؤشر التكافؤ قد ارتفع من 0.60 إلى 0.92 (الشكل 4).

في باكستان وفي عام 2018، كانت نسبة الالتحاق بين الفئات الأشد فقراً 70 فتاة مقابل

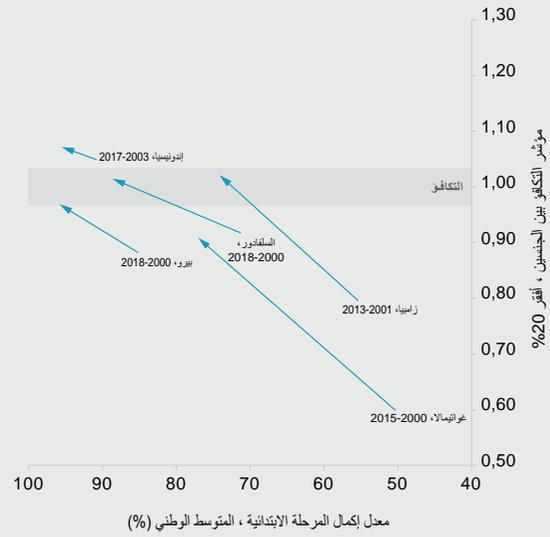
100 فتى.

في ثلث البلدان الـ 86 المتاحة بياناتها المتعلقة بمرحلة الأسر بين 2013 و2018، كانت أرجحية إكمال الفتيات للتعليم الابتدائي أعلى مقارنةً بالفتيان. ولكن لا يزال التفاوت كبيراً على حساب الفتيات في العديد من البلدان. وقد بلغت نسبة إكمال المرحلة الابتدائية أقل من 80 فتاة لكل 100 فتى في 4 بلدان (أفغانستان وتشاد وغينيا-بيساو واليمن)، فيما سُجّلت هذه النسبة في إكمال المرحلة الإعدادية في 15 بلداً، والمرحلة الثانوية العليا في 22 بلداً.

وفي المرحلة الثانوية العليا، بلغت معدلات إكمال الذكور أكثر من ضعف معدلات إكمال الإناث في أفغانستان وبنين وتشاد وتوغو. وفي تشاد، أكمل 14.6% من الفتيان و5.5% من الفتيات تعليمهم الثانوي. وفي 20 بلداً على الأقل توفرت بياناتها، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء ولكن أيضاً في بليرز وهائتي وباكستان وبابوا غينيا الجديدة، تراوحت نسبة إكمال الشابات الريفيات الفقيرات للتعليم الثانوي الأعلى حول الصفر (الشكل 5).

الشكل 4:

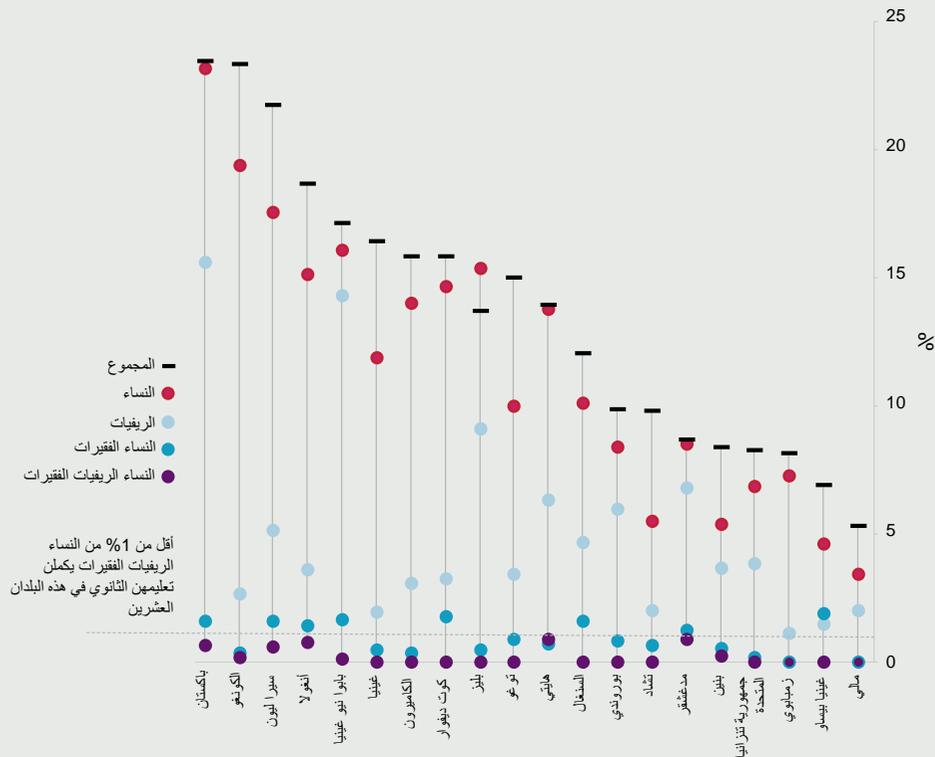
إن الفتيات الأشد فقراً يلحقن بالركب في ما يتعلق بإكمال التعليم الابتدائي معدل إكمال التعليم الابتدائي ومؤشر التكافؤ بين الجنسين في صفوف الفئة الـ 20% الأشد فقراً، بلدان مختارة، من 2000 إلى 2018



المصدر: قاعدة البيانات العالمية حول عدم المساواة في التعليم.

الشكل 5:

في 20 بلداً على الأقل، لا تكاد أي شابة فقيرة من الريف تكمل تعليمها الثانوي الأعلى معدل إكمال التعليم الثانوي الأعلى، حسب الجنس والموقع والثروة، في بلدان مختارة، بين 2013 و2018



المصدر: قاعدة البيانات العالمية حول عدم المساواة في التعليم.

تتفوق الفتيات على الفتيان في القراءة ويساويهم في الرياضيات

على الصعيد العالمي، لا تزال الفتيات يتفوقن على الفتيان في القراءة، وفقاً لبرنامج التقييم الدولي للطلاب لعام 2018 التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن بين الطلاب البالغين من العمر 15 عاماً، حقق 80 في المئة الأدنى من مستوى الكفاءة في القراءة مقابل 100 فتاة في البلدان والأقاليم الـ 80 المشاركة. وكان تفوق الفتيات في القراءة عالياً، على سبيل المثال، في شمال مقدونيا وتايلند، حيث حقق نحو 60 في المئة لكل 100 فتاة الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في القراءة. وفي أكثر من نصف البلدان والأقاليم الـ 38 التي شاركت في برنامج التقييم الدولي للطلاب في عامي 2000 و2018، عززت الفتيات هذا التفوق في القراءة على الفتيان في عام 2018. وفي إسرائيل، انخفض عدد الفتيان الذين حققوا الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة من 91 إلى 71 لكل 100 فتاة.

ويتساوى أداء الفتيات وأداء الفتيان في الرياضيات في أكثر من نصف البلدان. وتتفوق الفتيات على الفتيان في ربع البلدان ولا سيما في بلدان جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا والفلبين وتايلند. ويتفوق الفتيان بشكل كبير في بلدان أمريكا اللاتينية مثل كولومبيا وكوستاريكا (الشكل 6). ويرجح أن يكون الفتيان (12.3%) أكثر من البنات (9.5%) في صفوف الطلاب الأعلى أداءً (المستويان 5 و6 من برنامج التقييم الدولي للطلاب) في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, 2019).

ويتقاطع التفاوت بين الجنسين في نتائج التعلم مع أشكال أخرى من الحرمان. في جميع البلدان والأقاليم المشاركة في برنامج التقييم الدولي للطلاب باستثناء ثلاثة، لم يحقق 20% على الأقل من الفتيان الفقراء الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة في عام 2018. وفي 24 بلداً، سجل أكثر من 70% من الفتيان الفقراء مستوى كفاءة ما دون المستوى الأدنى (Schleicher, 2019). وقد أظهرت البيانات الإدارية المفصلة المربوطة بالسجلات المدرسية أن الفتيان من الأسر المحرومة في الدانمرك وفلوريدا في الولايات المتحدة حققوا درجات إنجاز أقل، وهم أقل احتمالاً لإكمال التعليم الثانوي مقارنةً بالفتيات من خلفيات مماثلة (Autor et al., 2019; Brenøe and Lundberg, 2018).

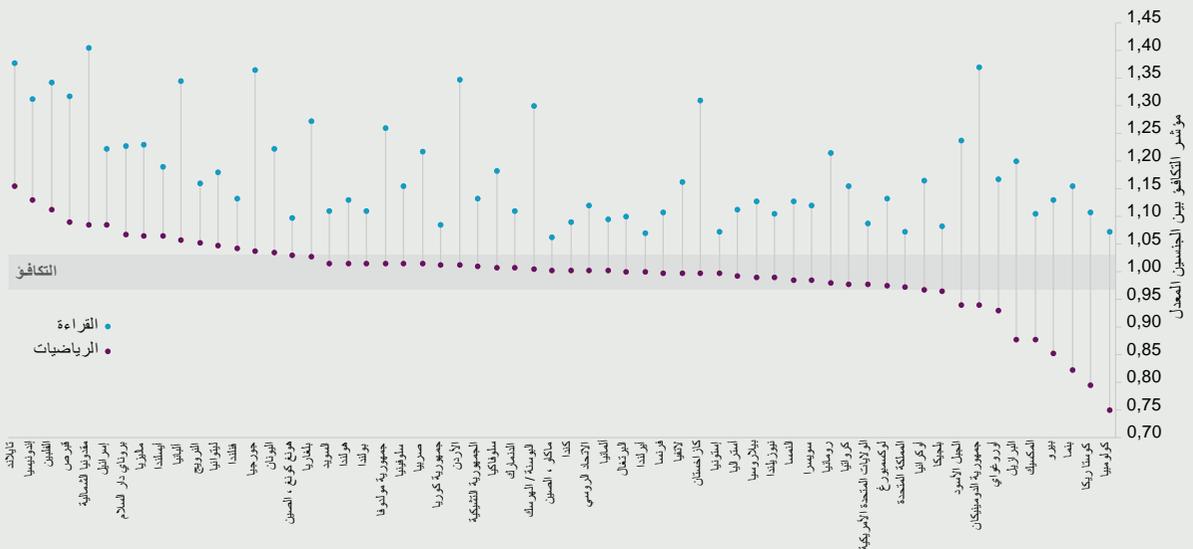
ومن التحذيرات المهمة أن الفجوة المتزايدة في التحصيل التعليمي والقراءة بين الفتيات والفتيان في بعض السياقات لا تؤدي بالضرورة، على ما يبدو، إلى انخفاض مهارات البالغين عند الرجال. وخلصت دراسة أجريت في الولايات المتحدة إلى أن الفتيان يعانون من مشاكل في المدرسة أكثر من الفتيات، بما في ذلك أن تطلعاتهم التعليمية أقل ويعاقبون بالتوقيف عن المدرسة أكثر، إذا كانوا ينتمون إلى أسر من دون أب، وإذا كانوا ملتحقين بمدارس رديئة النوعية ويعيشون في أحياء ذات مستوى تعليمي أقل. ومع ذلك، ليس من دليل على أن لهذا تأثير أكبر على الرجال في التعليم العالي والعمالة مقارنةً بالنساء (Lei and Lundberg, 2020).

” في 24 بلداً، كانت كفاءة أكثر من 70% من الفتيان الفقراء في القراءة ما دون الحد الأدنى في عام 2018 “

الشكل 6:

تتفوق الفتيات على الفتيان في القراءة، ويساويهم في الرياضيات

مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدل للنسبة المئوية للذين يبلغون من العمر 15 سنة والذين يحققون الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات، 2018



المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

لا يزال النفاذ إلى بعض مجالات الدراسة في التعليم ما بعد الثانوي يعاني من الفصل وفقاً لنوع الجنس

لقد شهدت فرص التعليم المتاحة للمرأة توسعاً لافتاً في التعليم العالي. فعلى الصعيد العالمي، تضاعف معدل التحاق النساء بالتعليم العالي ثلاث مرات، من 38 مليوناً إلى 116 مليوناً، في الفترة ما بين 1995 و2018، أي بنسبة 54% من مجموع الالتحاق. وارتفعت نسبة التحاق الإناث الإجمالية من 15% إلى 41% بين عامي 1995 و2018، مع ارتفاع مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدل من 0.95 إلى 1.14. ولوحظ وجود تفاوت على حساب الرجال في جميع المناطق باستثناء وسط وجنوب آسيا، حيث تم تحقيق التكافؤ، وأفريقيا جنوب الصحراء، حيث لا يزال التفاوت قائماً على حساب المرأة، حيث كانت نسبة الالتحاق 73 فتاة لكل 100 فتى في عام 2018 (الشكل 1). وعلى الصعيد القطري، يسجل التفاوت بين الجنسين على حساب الرجال في 74% من البلدان التي توفرت بياناتها (الشكل 2).

وقد شهدت منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا زيادة سريعة في المشاركة في التعليم العالي، متجاوزة المتوسط العالمي في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، تختلف التجارب بين بلد وآخر. فقد سجلت تونس معدلات مشاركة هي من بين الأعلى في عام 2010، لكن هذه المعدلات شهدت ركوداً منذ ذلك الحين عند حوالي 35%. أما معدل الالتحاق في المملكة العربية السعودية فارتفع بأكثر من الضعف بين عامي 2009 و2017، من 32% إلى 70%. وفي بعض بلدان المنطقة، كالجزائر، كانت المرأة المستفيدة الرئيسي من الارتفاع السريع في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي. وعلى عكس ذلك، رفعت المملكة العربية السعودية، التي تعاني من أعلى مستويات التفاوت بين الجنسين (وإن كان ذلك على حساب الرجل)، من معدلات الالتحاق بالتعليم مع تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وفي عام 2017، تمكن المغرب من تحقيق التكافؤ في عام 2017، علماً أنه كان يسجل في أوائل التسعينات أحد أكثر نسب الالتحاق بالتعليم العالي تفاوتاً بين الجنسين (30 امرأة لكل 100 رجل). وفي الآونة الأخيرة في عام 2011، سجل المغرب معدل المشاركة المنخفض نفسه الذي سجله السودان (16%)، ولكن في حين ركزت معدلات السودان، ارتفع معدل المشاركة في المغرب بأكثر من الضعف خلال سبع سنوات ليصل إلى 36% (الشكل 7).

”
لقد جعل إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام
1995 تحسين فرص حصول المرأة على
التدريب المهني والعلم والتكنولوجيا هدفاً
استراتيجياً

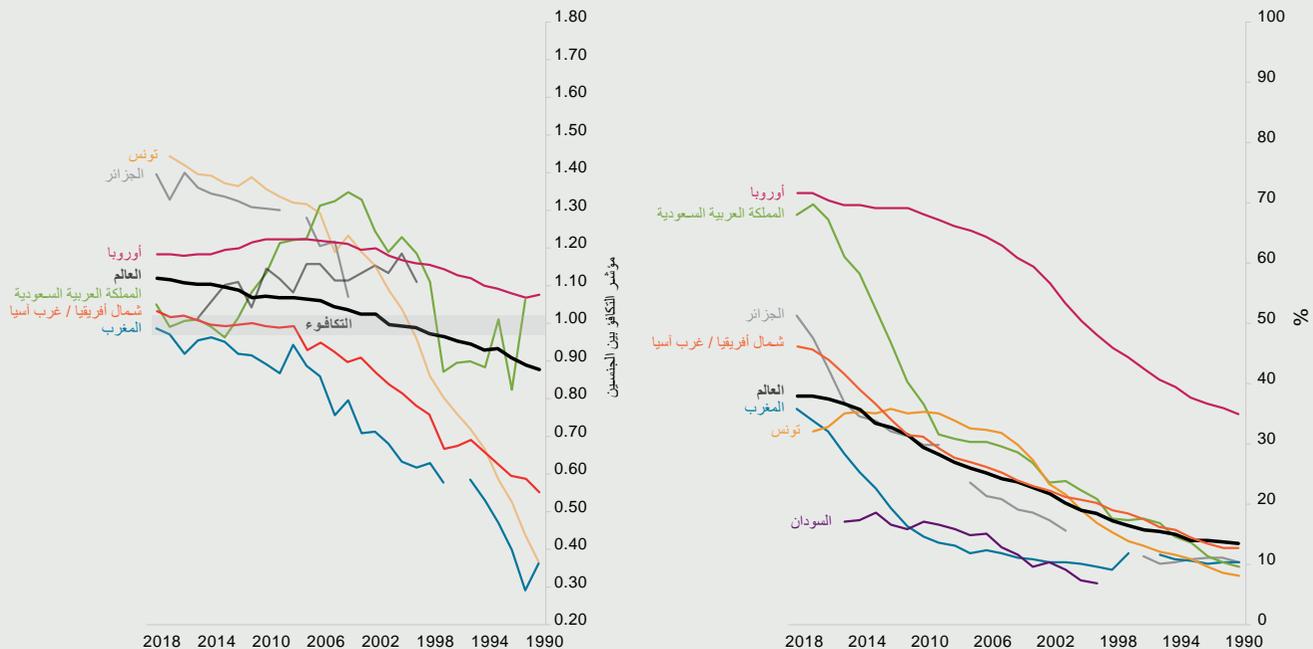
“

الشكل 7:

في منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا، تختلف أنماط التوسع في التعليم العالي حسب نوع الجنس مؤشرات التعليم العالي، بلدان مختارة في شمال أفريقيا وغرب آسيا والمتوسطات الإقليمية، 1990-2018

ب - مؤشر التكافؤ بين الجنسين

أ. النسبة الإجمالية للالتحاق



المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

لقد جعل إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995 تحسين فرص حصول المرأة على التدريب المهني (الإطار 3) والعلم والتكنولوجيا هدفاً استراتيجياً. ولكن في حين أن التوسع العالمي في التعليم العالي كان لمصلحة المرأة، لا تزال خيارات المرأة في ما يتعلق بمجالات الدراسة تتأثر بشكل كبير بالتصورات حول قدرتها على متابعة أنواع معينة من الدراسات. وتواجه الفتيات والنساء حواجز تحد من مشاركتهن في المجالات التي يسيطر عليها الذكور (CEDAW, 2017). ولا شك في أن النظرة إلى العلم والتكنولوجيا والرياضيات على أنها مواضيع "للذكور" تحول الاختلافات بين الجنسين إلى فجوات ذاتية. ففي المراحل التعليمية كافة، تسجل الفتيات نتائج أدنى في الكفاءة الذاتية - التي تُعتبر عكس القدرات الفعلية - في الرياضيات والعلوم، ما عدا علوم الحياة.

والمرأة ممثلة تمثيلاً زائداً في مجالات التعليم والصحة والفنون والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ولكنها ممثلة تمثيلاً ناقصاً في بعض ميادين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وعلى الصعيد العالمي، تقل النسبة المئوية للإناث بين خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عن 15% في أكثر من ثلثي البلدان (UIS database; UNDP, 2020). وتتراوح هذه النسبة بين أقل من 1% في جزر المالديف و41% في عمان. وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كانت نسبة النساء 20% فقط من الملتحقين الجدد ببرامج التعليم العالي القصيرة و30% من الملتحقين الجدد ببرامج البكالوريوس في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في عام 2017 (OECD, 2020).

ويهيمن الذكور إلى حد كبير على برامج الهندسة والتصنيع والبناء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فحوالي 25% فقط من الطلاب المسجلين في نصف البلدان المتاحة بياناتها عن الفترة من 2011 إلى 2016 كانوا من النساء. وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تمثل النساء في المتوسط أقل من 20% من الملتحقين ببرامج التعليم العالي لعلوم الحاسوب ونحو 18% من الملتحقين بالهندسة (OECD, 2017). وتتراوح حصة الطالبات في برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين 10% إلى 12% في البلدان المرتفعة الدخل، بما في ذلك إسبانيا وبلجيكا وسويسرا وهولندا، مقابل 58% في ميانمار و51% في تونس.

الإطار 3:

لوحظ في التعليم التقني والمهني فصل بين الجنسين في العديد من البرامج

هذا التغيير إلى تطوير البنية التحتية الخاصة بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني لدعم الاقتصاد القائم على المعرفة وإلى تطوّر المواقف والتصورات الاجتماعية والثقافية تجاه الموضوع. ومع ذلك، بقي معدل الالتحاق الفتيات منخفضاً نسبياً في بعض المجالات (Labid, 2020).

غالباً ما تلتحق الفتيات بمجالات محددة. وفي بوتسوانا، زادت حصة الطالبات المسجلات في برنامج Brigades، وهو برنامج للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني يستقبل الطلاب الذين لا يستوفون معايير القبول في المرحلة الثانوية، من 18% إلى 43% بين عامي 1995 و2018. ولكن تركز الفتيات سُجّل في برامج السكرتارية والمحاسبة والأعمال التجارية والمنسوجات والموارد البشرية، بينما هيمن الفتيان على برامج مثل ميكانيك السيارات والهندسة والإلكترونيات والتجارة واللحام والتصنيع (Mokgolodi, 2020). وفي ألمانيا، يشير تحليل أجري على 30 عقداً من عقود التلمذة الصناعية الجديدة إلى أنه على الرغم من أن النساء والرجال يحذون المهن التجارية، فإن النساء يفضلن المهن الصحية فيما يفضل الرجال الحرف والصناعات والمهن الفنية التي تتطلب المهارات (Faulstich-Wieland, 2020).

على الصعيد العالمي، لم يكن سوى طالب واحد من كل 10 طلاب مسجلين في التعليم الثانوي ملتحقاً في برنامج للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في عام 2018، وهو رقم شهد انخفاضاً طفيفاً منذ عام 1995 عندما بلغ معدل الالتحاق 12%. وانخفضت نسبة الفتيات في معدلات الالتحاق بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من 45% في عام 1995 إلى 42% في عام 2018، فيما تراوحت بين 29% في آسيا الوسطى والجنوبية و52% في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، ارتفعت الحصة من 35% إلى 41%. وعلى صعيد كل دولة، في 20 بلداً من أصل 159 بلداً توفرت بياناتها عن عام 2018 تراوحت حصة الفتيات بين صفر إلى أكثر من 60% في الجمهورية الدومينيكية وليسوتو.

وكانت التغيرات مختلفة جداً بين بلد وآخر منذ عام 1995. فانخفضت نسبة الفتيات في المرحلة الثانوية من التعليم التقني والمهني في 40 بلداً من البلدان الـ 70 المتاحة بياناتها عن السنتين. وفي ألمانيا، انخفضت النسبة من 4% إلى 36%، وشكلت الفتيات 11% من الأفراد الذين حصلوا عقوداً جديدة للتلمذة في المهن المتصلة بالتعليم المهني والتقني في عام 2018، وهي نسبة لم تتغير منذ عقدين من الزمن. وقد يكون أحد أسباب هذا التباين هو أن الفتيات يحصلن شهادات أفضل عند إنهاء التعليم المدرسي، مما يعني أنهن يخترن الالتحاق بالتعليم الجامعي وتجنّب المهن المتصلة بالتعليم التقني والمهني، لا سيما في المجالات التي تعتبر على أنها من المجالات التي يهيمن عليها الذكور (Faulstich-Wieland, 2020). وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، انخفضت نسبة الفتيات في التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بأكثر من 40 نقطة مئوية، من 53% إلى 12%.

من جهة أخرى، تحسّنت حصة الفتيات في التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في 30 بلداً، مع تسجيل ارتفاع كبير في بعض البلدان التي كانت هذه النسبة تبلغ فيها صفرًا في عام 1995، مثل بيرو والفلبين، فضلاً عن الإمارات العربية المتحدة التي سجّلت 38% في عام 2017. وقد يُعزى



انخفضت نسبة النساء في التعليم الثانوي التقني والمهني

من 45% في عام 1995

إلى 42% في عام 2018

”

تمثل النساء أقل من 1% من المتقدمين بطلبات للعمل في سيليكون فاليه في وظائف تقنية تتعلق بالذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات

“

وأظهرت نتائج الدراسة الدولية لمحو الأمية المعلوماتية لعام 2018 لطلاب الصف الثامن في 21 بلداً من البلدان ذات الدخل المرتفع أنه على الرغم من أن أداء الفتيات أفضل من أداء الفتيان في المهارات الرقمية، إلا أن احتمال أن يردن متابعة الدراسة أو العثور على وظيفة في مجال يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أقل (Faulstich-Wieland, 2020).

يقل احتمال التحاق الفتيات بمجالات دراسة تتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة مقارنةً بالفتيان

ويؤثر هذا الفصل بين الجنسين في مجالات الدراسة على الأفاق الوظيفية والمساواة في فرص العمل. في 37 دولةً من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المشاركة في جولة 2018 من برنامج التقييم الدولي للطلاب، تبين أن 7% من الفتيات مقابل 15% من الفتيان يتوقعن العمل في مهن تتعلق بالعلوم والهندسة. وكانت الفجوة بين الجنسين مرتفعةً بشكل خاص في كولومبيا (10% من الفتيات مقابل 25% من الفتيان) والمكسيك (11% من الفتيات مقابل 30% من الفتيان). كما وأظهرت نتائج البرنامج أن أقل من 1% من الفتيات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن 8% من الفتيان تقريباً، يرغبون في العمل في مهن ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع وجود اختلافات واسعة بشكل خاص في بلغاريا وإستونيا وليتوانيا وبولندا، حيث يتوقع أن تعمل 1% من الفتيات ولكن 19% من الفتيان في مهن تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (OECD, 2019b).

ولم تكن هذه التوقعات ذات صلة بالأداء. وقد أظهرت نتائج البرنامج أنه في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يتوقع أن تلتحق 14% فقط من الفتيات الأفضل أداءً في العلوم والرياضيات بمجال مهني يتعلق بالعلوم والهندسة، مقارنةً بنسبة 26% من الفتيان الأفضل أداءً (OECD, 2020). ولا تزال الفجوة بين الجنسين قائمةً بين أصحاب الأداء الأعلى حتى في تلك البلدان التي تتمتع بدرجات عالية من التدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين، على غرار النرويج (12% من الفتيات مقابل 33% من الفتيان) والسويد (20% من الفتيات مقابل 37% من الفتيان).

وتمثل النساء أقل من 1% من المتقدمين بطلبات للعمل في سيليكون فاليه في وظائف تقنية تتعلق بالذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات. وهن غائبات إلى حد كبير عن حدود الابتكار التكنولوجي وهو مجال يتمتع بنمو الوظائف وأجور تصل عادةً إلى أعلى المستويات. وعلى الصعيد العالمي، لا تشكل الإناث سوى 6% من مطوري تطبيقات وبرمجيات الهواتف المحمولة (UNESCO, 2019). في غوغل، تشغل النساء 21% من الوظائف الفنية ولكنهن يمثلن 10% فقط من الموظفين العاملين في مجال الذكاء الآلي (UNESCO, 2019 ; Schnoebelen, 2016).

ويمكن أن يكون لانعدام التنوع بين الجنسين تأثير مضاعف خطير مع تطوّر تأثير البيانات والخوارزميات الضخمة (Rosenberg, 2017). فالتكنولوجيا تعبّر عن قيم مطوريها. لذلك تبرز حاجة ملحة إلى تجنب التحيز الجنساني في نظم التعلّم العميق. ويمكن أن يساعد المزيد من التنوع في فرق تطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على منع التحيز وتمكين النساء من أن يصبحن من المطورين في المجال الرقمي (UNESCO, 2019; European Union, 2016).

وترتبط الفجوات بين الجنسين في التوقعات الوظيفية بالقوالب الجنسانية النمطية المتجذرة حول المهن التي تناسب الرجل وتلك التي تناسب المرأة. وتنتقل هذه القوالب النمطية إلى الأطفال من خلال الأسر والمعلمين والمجتمعات الأوسع (OECD, 2017). ووفقاً لبيانات برنامج التقييم الدولي للطلاب لعام 2015، من المرجح أن يتوقع الآباء من الأبناء المراهقين العمل في مهن تتصل بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، حتى عندما تسجّل البنات أداءً يضاهي أداء زملائهن الذكور في الرياضيات والعلوم والقراءة (OECD, 2015, 2017).

تقف الحواجز الجنسانية في وجه الاستفادة من فرص تعليم البالغين

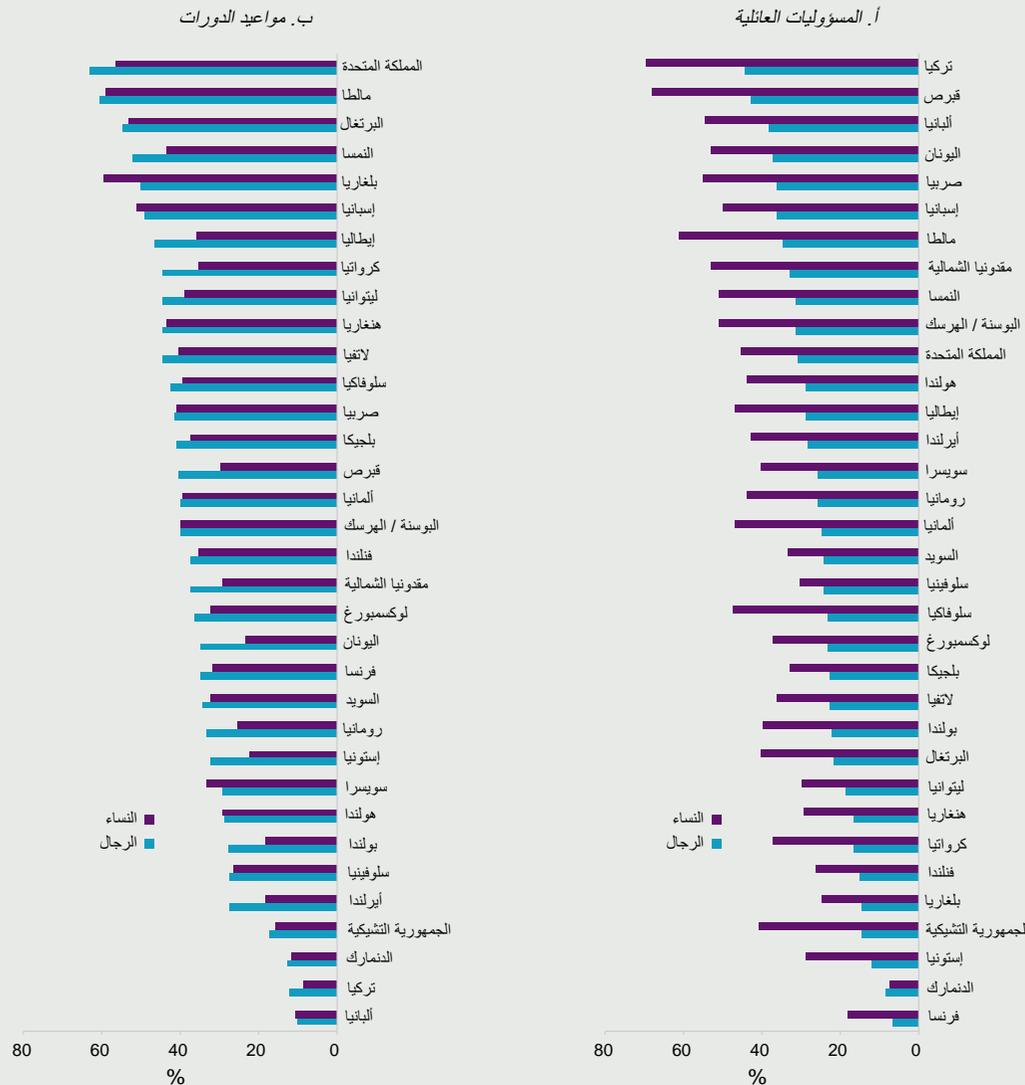
وفقاً لقاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، سجلت معدلات مشاركة البالغين في التعليم والتدريب النظاميين وغير النظاميين في الأشهر الـ12 السابقة أقل من 10% في أكثر من نصف البلدان الـ99 المتاحة بياناتها وذلك عن الفترة من 2011 إلى 2018. وتراوحت النسب المئوية بين أقل من 1% في 13 بلداً، معظمها في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأكثر من 60% في هولندا ونيوزيلندا والسويد وسويسرا. وتتجاوز معدلات مشاركة المرأة معدلات مشاركة الرجل في دول البلطيق (مثلاً بنسبة بلغت 14 نقطة مئوية في إستونيا، و9 في لاتفيا) والبلدان الإسكندنافية (مثلاً بنسبة بلغت 12 نقطة مئوية في فنلندا، و9 في السويد) (Eurostat, 2019). ومن الأسباب المحتملة لذلك هو الفصل بين الجنسين في التعليم والعمل. ويشارك عدد قليل جداً من الذكور في هذه البلدان في دورات تتمحور حول الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية فقد بلغت هذه النسبة 9% في إستونيا و16% في فنلندا، أي أقل بكثير من متوسط الاتحاد الأوروبي البالغ 23% (European Institute for Gender Equality, 2019). بالإضافة إلى ذلك، تشهد هذه البلدان فصلاً بين الجنسين في سوق العمل أعلى من المتوسط حسب المهنة و/أو حسب القطاع (Burchell et al., 2014). ومن الأرجح أن تعمل النساء كمرضات ومساعدات في مجال الرعاية الصحية و/أو في القطاع العام، حيث تكون فرص التدريب أعلى.

ويتطلب تحليل الحواجز الجنسانية التي تعترض تعليم البالغين وتعلمهم إطاراً منهجياً واضحاً. ولا بدّ من إيلاء الأهمية لطريقة تصنيف هذه الحواجز. وأحد التصنيفات التي استخدمت لفترة طويلة (Cross, 1981) تصنّف العوامل التي تحول دون المشاركة إلى عوامل ظرفية (كظروف الحياة على غرار المسؤوليات الأسرية وقلة الوقت)، وظروف تتعلق بالاستعداد الشخصي (تحدها تجارب التعلّم السابقة والميل الشخصي للتعلّم) وظروف مؤسسية (على غرار الظروف البنوية التي تعوق الوصول، كالتكلفة، ونقص الدعم، والجدول الزمني الصارمة، ومحدودية توفر الخدمة) (UIL, 2019). ولا تتم في الكثير من الأحيان دراسة الحواجز التي مردها الاستعداد الشخصي بشكل معمق في الدراسات الاستقصائية مما يؤدي غالباً إلى التقليل من أهميتها (Rubenson, 2011). ولكن عندما يتم قياس هذه الحواجز، يتبيّن في معظم البلدان أنها أقوى عامل يعيق تعلّم البالغين.

وفي المتوسط، صرّح حول 60% من البالغين الذين شملهم الاستطلاع من كافة بلدان الاتحاد الأوروبي إنهم لم يشاركوا في تعلم البالغين لأنهم لا يرون ضرورةً لذلك. كما وتبيّن أنّ التكاليف والتوقيّات أو المواقع غير الملائمة هي من أبرز الحواجز المؤسسية. وبالنسبة إلى من لم يشارك في التعليم رغم رغبته في ذلك، تبيّن أنّ ضيق الوقت والمسؤوليات الأسرية هما أكثر الحواجز الظرفية شيوعاً، وذلك وفقاً للبيانات المستقاة من برنامج التقييم الدولي لكفاءات البالغين والدراسة الاستقصائية لتعليم البالغين. وفي حين أنّ الرجال أكثر ميولاً بقليل لذكر التوقيت كحاجز أمام للتعليم، تميل النساء في جميع البلدان، باستثناء الدانمرك، بشكل أكبر بكثير إلى ذكر المسؤوليات الأسرية كحاجز أمام التعليم. وكان هذا الاتجاه أعلى في جنوب أوروبا، حيث لم يتمكن ما يصل إلى ثلثي المستجيبات في بعض البلدان من المشاركة بالتعليم بسبب الالتزامات الأسرية (الشكل 8).

الشكل 8:

إنّ احتمال عدم مشاركة المرأة في تعليم البالغين لأسباب تتعلق بالأسرة في البلدان الأوروبية ضعف احتمال عدم مشاركة الرجال البالغين الذين ذكروا المسؤوليات الأسرية وتوقيت الدورات التعليمية كحواجز أمام المشاركة في تعليم البالغين، حسب الجنس، في بلدان أوروبية مختارة، 2016



المصدر: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (2016).

وقد خلصت دراسة مقارنة استندت إلى 14 دراسة استقصائية لاستخدام الوقت وإلى 5 مسوحات أسرية في 19 بلداً إلى أن الرجال يخصصون قدراً أكبر بقليل من الوقت للتعلم والترفيه والأنشطة الاجتماعية. وقد أبلغت ألبانيا وباكستان وجمهورية مولدوفا وغانا عن أعلى مستويات للتفاوت بين الجنسين: فالمرأة الغانية، على سبيل المثال، تنفق ساعتين تقريباً أقل من الرجل في اليوم على هذه الأنشطة (Rubiano-Matulevich and Violaz, 2019). ومن المرجح أن تعتبر النساء التكلفة عقبة، كما أن احتمال تضارب مواعيدهن مع التعليم أقل ترجيحاً، مما يعكس على الأرجح انخفاض مشاركتهن في القوة العاملة وارتفاع معدلات العمالة بنصف دوام بينهن.

”
في أفريقيا جنوب الصحراء، كانت نسبة الأمام
بالقراءة والكتابة في عام 2018 81 امرأة بالغة
لكل 100 رجل

“

يتم شيئاً فشيئاً سدّ الفجوات بين الجنسين في مهارات القراءة والكتابة بين البالغين ولكن تبعات التفاوت لا تزال قائمة

على الرغم من التوسع الذي تم تحقيقه في مجال التعليم في جميع أنحاء العالم، فإن التقدم المحرز في اكتساب مهارات القراءة والكتابة كان بطيئاً نسبياً. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى أن هذا التقدم قابله نمو سكاني سريع في البلدان التي تعاني من انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة. وعلى الصعيد العالمي، انخفض عدد الأميين البالغين بنحو 16%، من 916 مليون في عام 1995 إلى 773 مليون في عام 2018. وارتفع معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة من 76.5% إلى 86.3%. وفي شرق وجنوب شرق آسيا، انخفض عدد الأميين البالغين بمقدار الثلثين، من 228 مليوناً إلى 78 مليوناً. غير أن عدد الأميين البالغين في أفريقيا جنوب الصحراء ارتفع بنسبة 46%، من 139 مليون إلى 204 ملايين، على الرغم من ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من 55% إلى 66%.

ولا يزال التفاوت بين الجنسين في مجال إلمام البالغين بالقراءة والكتابة سائداً على صعيد عالمي. وعلى الصعيد العالمي، ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين في مجال إلمام البالغين بالقراءة والكتابة من 0.84 في عام 1995 إلى 0.92 في عام 2018. ولكن على الرغم من تحقيق التكافؤ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو على وشك أن يتحقق في شرق وجنوب شرق آسيا، لا يزال التفاوت قائماً في آسيا الوسطى والجنوبية وفي أفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت نسبة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة في عام 2018 81 امرأة بالغة لكل 100 رجل.

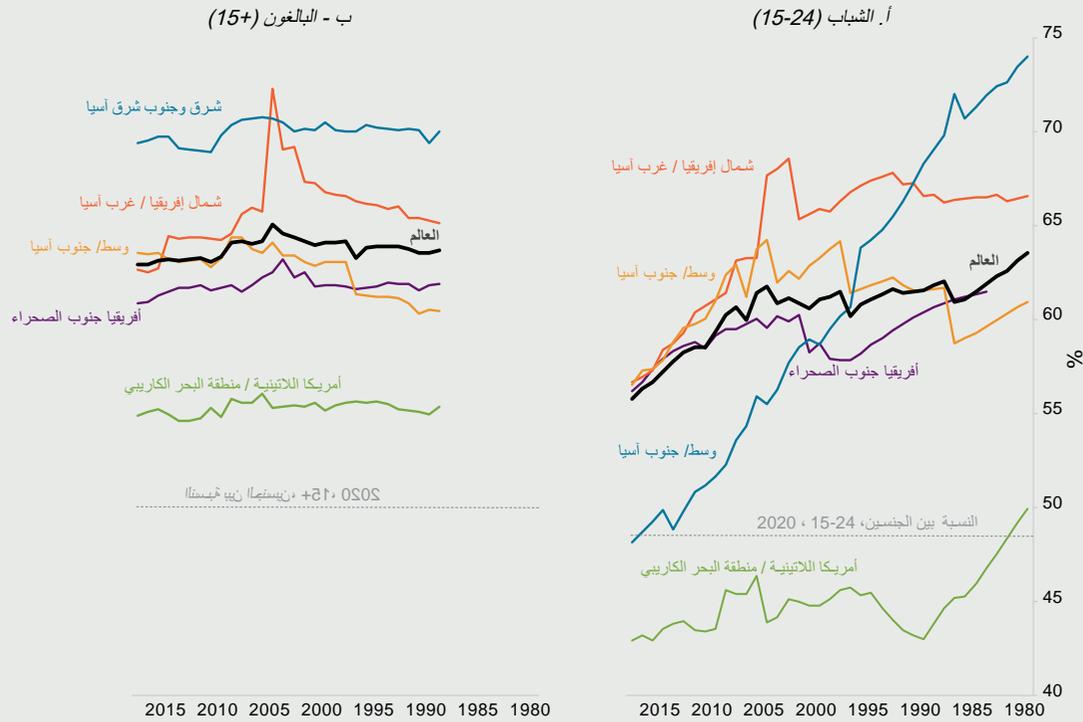
وقد انخفضت نسبة الإناث بين الشباب الأميين على الصعيد العالمي منذ عام 2005 تقريباً، وذلك على الرغم من تسجيل انخفاض حاد في شرق وجنوب شرق آسيا منذ عام 1990 (الشكل 9 أ)). غير أن نسبة النساء بين البالغين الأميين بقيت على حالها خلال العشرين سنة الماضية عند حوالي 63%. وتسجل منطقة شرق وجنوب شرق آسيا أعلى معدل للإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء البالغات وقد تحقّق التكافؤ قريباً ولكنها تضمّ أيضاً أعلى نسبة من النساء بين البالغين الأميين. ومن بين النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن 65 سنة في المنطقة، تبلغ نسبة الأميات 75% (الشكل 9 ب)).

وفي عام 2018، كان نسبة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة أقل من 80 امرأة لكل 100 رجل في 12 بلداً، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي أفغانستان وبنين وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومالي، بلغت معدلات إلمام الإناث بالقراءة والكتابة حوالي 30% أو أقل من ذلك، وسجّل مؤشر التكافؤ بين الجنسين أقل من 0.60. وفي تشاد، كان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء في عام 2016 14%، مقارنةً بنسبة 31% للرجال. وقد أكدت التقييمات المباشرة للإلمام بالقراءة والكتابة هذا المعدل المنخفض للغاية: فقد كانت 15% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة قد تابعن التعليم الثانوي أي يمكن الافتراض بأنهن قادرات على قراءة جملة بسيطة من دون صعوبة. ومن بين النساء اللواتي لم يتابعن التعليم الثانوي، كان بإمكان 1.7% قراءة جملة بسيطة من دون صعوبة، بينما كان بإمكان 5.5% قراءة جزء من الجملة. وفي غينيا، كانت 4% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة قد تابعن تعليماً عالياً. ومن بين النساء اللواتي لم يتابعن هذا التعليم تمكنت 11% منهن من القراءة من دون صعوبة فيما تمكنت 9% من قراءة جزء من الجملة. وفي كلا البلدين، تبين أن امرأة واحدة من كل ست نساء قادرة على قراءة جملة من دون صعوبة. وفي 12 من أصل 20 منطقة في تشاد، لم تتمكن سوى امرأة واحدة من كل 10 نساء من القراءة، وتشهد هذه النسبة انخفاضاً إلى 1 من كل 100 في منطقتي لوك ووادي فيرا (الشكل 10).

تتخلف أكثر النساء حرماناً عن الركب أكثر من غيرهن من حيث مهارات الإلمام بالقراءة والكتابة. وفي 59 بلداً، يزيد احتمال أمية النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً المنتمات إلى أفقر الأسر المعيشية بأربع مرات عن النساء المنتمات إلى الأسر المعيشية الأثرى (UN Women, 2020). وفي نيبال، بينما بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء من الفئات الأثرى نسبة 75% أي ضعف معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء من الفئات الأفقر الذي بلغ 30%، فقد ظل أقل بكثير من معدل إلمام الرجال من الفئات الأثرى الذي بلغ 93% (UNESCO, 2019). وتميل النساء ذوات الإعاقة إلى أن يعانين من مستويات أعلى من الحرمان. وسجّلت الفجوة الأكبر في موزامبيق، حيث كان بإمكان 49% من الرجال ذوي الإعاقة، ولكن 17% فقط من النساء ذوات الإعاقة، القراءة والكتابة (UIS, 2018).

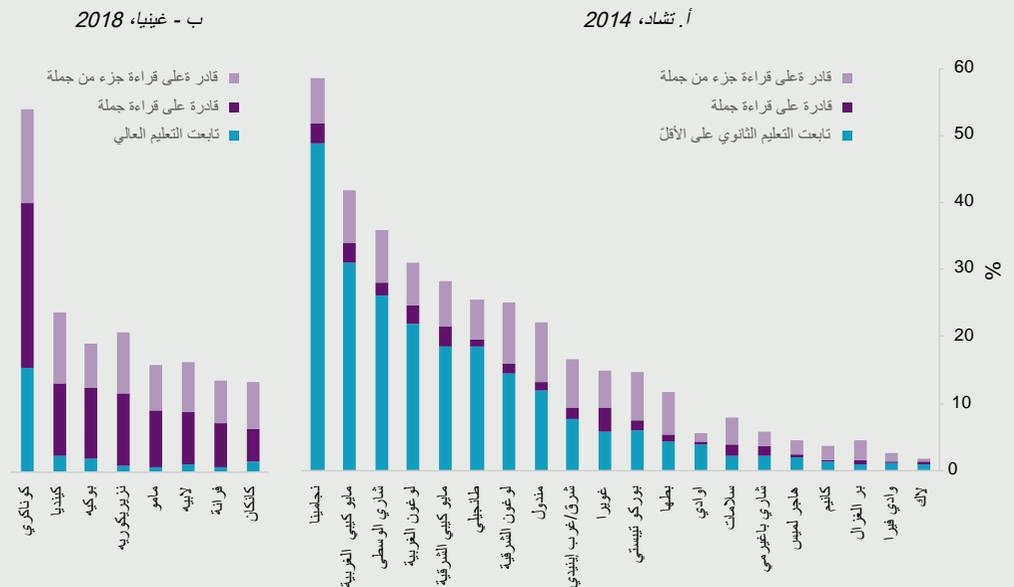
الشكل 9:

ظلت نسبة النساء من البالغين الأميين ثابتة لمدة 20 عاماً
نسبة الإناث الأميات، حسب المنطقة، 1990-2018



الشكل 10:

امرأة واحدة فقط من كل 10 نساء قادرة على قراءة جملة في معظم مناطق تشاد وغينيا
معدل الامام الإناث بالقراءة والكتابة، البالغات من العمر 15 إلى 49 سنة



”

حتى عندما تتاح للمرأة إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، فإنها قد تكون أقل قدرةً على استخدامها لأسباب مختلفة تتعلق بالتفاوت بين الجنسين

“

لقد حاول عدد من البلدان تحسين فرص وصول المرأة إلى برامج محو أمية البالغين، وكذلك توسيع محتوى هذه البرامج لجعلها أكثر علاقةً بالحاجات. وفي كمبوديا، وسَّع برنامج للمرأة نطاقه من محو الأمية الأساسية إلى محو الأمية الوظيفية والمعلوماتية، بما في ذلك محو الأمية المالية. وفي إريتريا، كانت النساء والفتيات المحور الرئيسي للبرامج الجديدة لمحو الأمية المقدمة من خلال مراكز التعلُّم وبالتعاون مع المجتمعات المحلية في المناطق النائية. وقد أعطى المغرب الأولوية لبرامج محو أمية المرأة التي تركز على تنمية المهارات الاجتماعية والاقتصادية. كما وأرست المملكة العربية السعودية فرصاً متساويةً لتنفيذ التعليم العالي الجودة وحسنت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وقد تحوّلت النظم من التركيز على محو الأمية إلى زيادة التركيز على التعليم المستمر (UNESCO, 2019).

إنَّ فجوات جديدة بين الجنسين في المهارات الرقمية تبرز يوماً بعد يوم

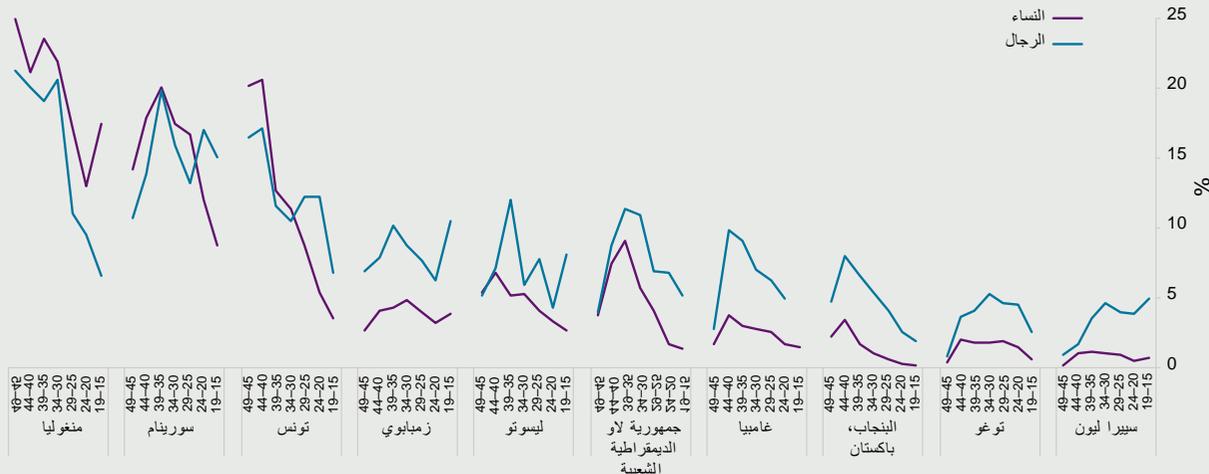
إلى جانب الإلمام الأساسي بالقراءة والكتابة والحساب، يتزايد اعتبار مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساسيةً للعمل والعيش في عالم قائم على المعرفة. وقد أصبح الوصول إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها أمراً لا غنى عنه في الحياة اليومية، خاصةً في سياقات الطوارئ على غرار أزمة فيروس كورونا المستجد (الإطار 4). ويوجد تفاوت كبير بين الجنسين في توزيع مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي جميع أنحاء العالم، يفوق عدد الرجال الذين لديهم هاتف ذكي عدد النساء بنسبة 327 مليون شخص. وحتى عندما تتاح للمرأة إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، فإنها قد تكون أقل قدرةً على استخدامها لأسباب مختلفة تتعلق بالتفاوت بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، عندما يحتاج أكثر من فرد واحد من الأسرة إلى استخدام الحاسوب وتكون الموارد محدودةً في المنزل، نقل فرص وصول النساء والفتيات إلى هذا المورد (UNESCO, 2020b).

تتضمن الجولة السادسة من المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات نموذجاً يتضمن أسئلةً عن المهارات التسع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يجري رصدها كجزء من المؤشر العالمي لأهداف التنمية المستدامة 4.4.1. وتغطي البيانات البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 سنةً وتسمح بتصنيف المهارات حسب الخصائص الفردية. وتظهر أنماط جنسانية واضحة في البلدان العشرة التي أدرجت هذه الوحدة في مسحها. وعلى سبيل المثال، تبيّن أنّ النساء في البلدان السبعة الأشد فقراً أقل احتمالاً لاستخدام صيغة حسابية أساسية في جدول بيانات، في حين أن التكافؤ قائم في البلدان الثلاثة الأكثر ثراءً وهي تونس وسورينام ومنغوليا. ولا بدّ من الإشارة إلى قضيتين إضافيتين مهمتين في هذه البلدان الثلاثة. أولاً، تميل الشباب إلى التمتع بهذه المهارة أكثر من الشبان بقليل. ثانياً، تبرز أمور تتعلق بالعمر تبيّن سرعة ونيرة اعتماد الشباب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الشكل 11).

وتظهر البيانات أيضاً تفاوتاً اجتماعياً واقتصادياً واسعاً في توزّع المهارات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي البلدان السبعة الأكثر فقراً، يسجّل احتمال حصول النساء المنتميات إلى الفئة السكانية الـ60% الأفقر على مهارات جداول البيانات أقل من 1%. وفي البلدان الثلاثة الأكثر ثراءً، كانت نسبة 3% من النساء المنتميات إلى الخمس الأفقر يتمتعن بهذه المهارة مقارنةً بنسبة 27% من النساء المنتميات إلى الخمس الأثرى في تونس، و35% في سورينام، و39% في منغوليا.

الشكل 11:

يقان احتمال تمتع النساء في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى بالمهارات الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 عاماً القادرين على استخدام صيغة حسابية أساسية في جدول بيانات، بلدان مختارة، حسب العمر والجنس، 2017-2019



المصدر: تقارير نتائج المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات.

الإطار 4:

تضيف أزمة فيروس كورونا المستجد طبقةً إضافيةً على تحدي المساواة بين الجنسين في التعليم

ثالثاً، من المرجح أن تكون الزيادة المحتملة في حالات الحمل المبكر ناتجة عن زيادة في عدد الزيجات المبكرة، بسبب ارتفاع الفقر بين الأسر بسبب الوباء. ومن التقديرات أن تؤدي جائحة فيروس كورونا المستجد إلى ارتفاع عدد زيجات الأطفال بـ13 مليون زيجة خلال السنوات العشر القادمة (UNFPA, 2020). وقد جرت محاولات مبنية على معرفة سابقة بالصلوات القائمة بين الفقر والحضور المدرسي لإبراز الأثر المحتمل لجائحة فيروس كورونا المستجد على معدلات التسرب. وتشير اليونسكو إلى أن 3.5% من المراهقات في سن التعليم الإعدادي و4.1% من الشابات في سن التعليم الثانوي العالي في أفريقيا جنوب الصحراء معرضات لخطر عدم العودة إلى المدرسة (UNESCO, 2020b). وخلص البنك الدولي إلى أن الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 12 و17 سنةً يعانون أكثر من الفتيان من خطر عدم العودة إلى المدارس في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (Azevedo et al., 2020). واعترافاً بالحاجة إلى الحفاظ على الاتصال مع الفتيات خلال الجائحة لدعم عودتهن في نهاية المطاف إلى المدرسة، قام برنامج CAMFED، وهو منظمة غير حكومية دولية، بنشر عاملين مجتمعيين في خمسة بلدان أفريقية جنوب الصحراء (CAMFED, 2020).

رابعاً، يمكن أن يؤدي التحول إلى التعلم عن بعد عن طريق الإنترنت إلى حرمان الفتيات من التعليم. ففي البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، يقل احتمال اقتناء النساء لهاتف محمول بنسبة 8% عن الرجال، كما يقل احتمال استخدام الإنترنت عليه بنسبة 20% (GSMA, 2020; World Bank, 2020). وتشمل استجابة أفغانستان التعليمية لأزمة فيروس كورونا المستجد توفير لوحات وهواتف ذكية مباشرة للنساء في الأسر (UNESCO, 2020a).

وأخيراً، أدى إغلاق المدارس إلى زيادة المسؤوليات المتعلقة برعاية الأطفال والأعمال المنزلية، مما من المرجح أن يؤدي إلى حرمان الفتيات مزيداً. وأظهرت دراسة أجريت على الطلاب الثانويين في إكوادور أثناء فترة الإغلاق أنه من المرجح أن يتابع الفتيان والفتيات بنفس القدر تعليمهم في الصباح، ولكن المزيد من الفتيات يقمن بالأعمال المنزلية في فترة بعد الظهر، في حين يمارس الفتيان الأنشطة الترفيهية (Asanov et al., 2020).

لقد أدى عدم اليقين بشأن إمكانية العدوى والوفاة من فيروس كورونا المستجد إلى اتخاذ الحكومات في جميع أنحاء العالم قرارات بفرض الإغلاق، والحد من النشاط الاقتصادي، وإقفال المدارس والجامعات. وفي أبريل/نيسان 2020، تأثر 91% من الطلاب في العالم في 194 بلداً بتلك القرارات. وقد أدى وباء فيروس كورونا المستجد إلى تعجيل أزمة تعليمية تغذيها أشكال عميقة ومتعددة من عدم المساواة. ولبعض هذه الأشكال جذور جنسانية وأثار جنسانية. وعلى الرغم من أنه يصعب التنبؤ بدقة بمدى هذه الآثار لا بد من متابعتها عن كثب.

ومن الآثار الأولى يبرز القلق من ارتفاع العنف القائم على نوع الجنس بسبب الفترات الطويلة التي تقضيها الأسر في المنزل خلال الإغلاق (Chandan et al., 2020; IRC, 2020; Taub, 2020). وسواء كان هذا العنف يؤثر على الأمهات أو الفتيات، فلا شك أن له عواقب واضحة على قدرة الفتيات على مواصلة التعلم.

ثانياً، قد يؤدي العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس المقترن بتقييد إمكانية النفاذ إلى خدمات الصحة الإنجابية والشرطة والعدالة والدعم الاجتماعي إلى زيادة في حالات الحمل المبكر (Women's Link Worldwide et al., 2020). وقد تضاعف عدد حالات الحمل بين المراهقات المبلغ عنها في الفترة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه في مقاطعة توركانا في كينيا بثلاث مرات مقارنةً بالسنة السابقة (Smith, 2020). وخلال انتشار وباء الإيبولا في 2014-2015، أشارت بعض الدراسات في سيراليون إلى حدوث ارتفاعات محلية في عدد حالات الحمل بين المراهقات (Elston et al., 2016)، على الرغم من أن معدل الولادات الحية بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنةً استمر في الانخفاض على الصعيد الوطني، من 26.4% في عام 2010 (Statistics Sierra Leone and UNICEF-Sierra Leone, 2011) إلى 19.3% في عام 2017 (Statistics Sierra Leone, 2018). ويقوم برنامج ممول من المملكة المتحدة في سيراليون بإعداد برنامج إذاعي وطني لرفع المعرفة بالمعايير الجنسانية وفهمها، بما في ذلك عن طريق رسائل حول منع العنف القائم على نوع الجنس (Boost et al., 2020).

تقول هاربيت البالغة من العمر 14 عاماً إن الفتاة الصغيرة عندما تُعطى الفرصة تستطيع القيام بما "يمكن للفتى الصغير أن يفعله". تقدم هذه الطالبة الواثقة من نفسها والمبتسمة في مخيم للاجئين في أوغندا مثلاً على ما تستطيع أن تفعله الفتيات.

حقوق الصورة: لويس ليزون/منظمة إنقاذ الطفولة

يمكن كسر حلقة انتقال عدم المساواة في التعليم بين الأجيال

ينتقل عدم المساواة من جيل إلى جيل. ويرتفع احتمال أن ينقل الآباء الفقراء حرمانهم إلى أطفالهم، مما يقوّض آفاق صحة الأطفال وتغذيتهم وتعليمهم. غير أن عدم
لقد ساعدني التعليم على البقاء على قيد الحياة رغم الفقر. بفضل جهود والدتي تمكّنت من السير في مهنة مختلفة والتقدم بطلب
للحصول على وظيفة كمعلمة في بلدي غواتيمالا. كشخص محترف، ساعدت أشقائي على أن يصبحوا محترفين أيضاً.
ليديا داليليا أوفاندو هيريديا، غواتيمالا

المساواة الناشئة عن انتقال الدخل والتعليم والعلاقات الاجتماعية والسمات الشخصية والخصائص الوراثية من جيل إلى جيل يمكن أن تتأثر بالسياسات المتعلقة بالتعليم
والرعاية والصحة والهجرة وغيرها من القضايا الاجتماعية. ويمكن للسياسات أن تحد من مدى تأثير المزايا الموروثة أو الحرمان الموروث على تحديد الوضع
الاجتماعي-الاقتصادي (D'Addio, 2007; OECD, 2008).

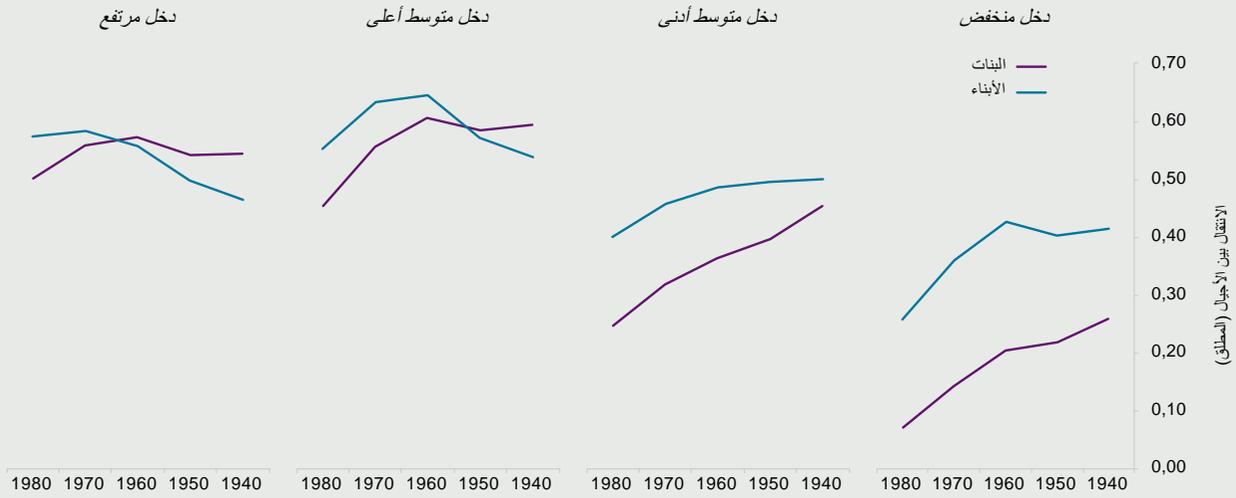
ولا يمرر الأهل الجينات إلى أولادهم فحسب، بل أيضاً رأس المال البشري (مثل المعرفة والصحة)، ورأس المال الثقافي (مثل المهارات والوعي الذي يساعد على
تحديد شكل الوضع الاجتماعي والتوقعات)، ورأس المال الاجتماعي (مثل الشبكات التي تيسر التعاون) ورأس المال المالي. ويتم ذلك من خلال وهبهم هذه الميزات
بشكل مباشر (أي الصفات والقدرات والمواقف والروابط وما إلى ذلك) والاستثمار الذي يربط دخل الأجيال المختلفة ورفاهها. وعلى وجه الخصوص، يمكن للأهل
تمرير الأصول المالية لأطفالهم والاستثمار في رأس مالهم البشري. ويعمل التعليم كعامل توفيق بين تأثير عوامل أخرى كثيرة، وهو قناة رئيسية لانتقال الوضع
الاجتماعي - الاقتصادي عبر الأجيال (Narayan et al., 2018). وترتبط زيادة حركة التعليم بنمو الدخل وزيادة تكافؤ الفرص (Torche, 2019). وعلى عكس
ذلك، فإن القيود المالية التي تواجهها الأسر الفقيرة والتي تحد من استثمارها في أطفالها هي عامل رئيسي يؤدي إلى انتقال الحرمان.

ويمكن استخدام مجموعة متنوعة من البيانات والأساليب لتقييم العلاقة التعليمية بين الأجيال. ومن المقاربات المعتمدة النظر إلى حصة الأطفال الذين حصلوا مستويات
تعليم أعلى من أولياء أمورهم، وهو مقياس يعرف بالانتقال المطلق أو الانتقال بين الأجيال. ويبيّن تحليل قاعدة البيانات العالمية للانتقال بين الأجيال التابعة للبنك الدولي
أجري لأغراض هذا التقرير أنّ الفجوة بين الجنسين في هذا المقياس انخفضت على الصعيد الدولي بالنسبة إلى كلّ فوج من 10 سنوات من الأربعينات إلى الثمانينات.
وشهدت نسبة مئوية من البنات (52%) أعلى قليلاً من الأبناء (51%) انتقالاً مطلقاً في دفعة الثمانينات. وقد حدث هذا التغيير أولاً في البلدان المرتفعة الدخل في دفعة
الستينات وفي البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى في السبعينات. ولم يحدث ذلك بعد في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، على الرغم من
أنّ الفجوة أخذت في الاتساع في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (الشكل 12).

وتقتضي مقارنة أخرى في دراسة مدى ارتباط تعليم الأطفال بتعليم أولياء أمورهم، وهو مقياس يعرف بالانتقال النسبي أو الثبات بين الأجيال. وتعني القيم المنخفضة
لهذا المعامل انخفاض الثبات، مما يعني نسبة انتقال أعلى. وعلى الصعيد العالمي، يرتفع الانتقال النسبي بالنسبة إلى البنات والأبناء، إلا أنه لا يزال أقل بين البنات في
ما يتعلق بتعليم الأم والأب على حد سواء، ولا سيما سنوات تعليم الأمهات (الشكل 13 (()).

الشكل 12:

الانتقال المطلق للتعليم أخذ في الارتفاع ولكن لا تزال هناك فجوة بين الجنسين في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى
حصّة دفعة تحقّق مستوى تعليمي أعلى من مستوى الأهل (الانتقال المطلق)، حسب نوع الجنس والدفعة وفئة الدخل الوطني



ملاحظة: إن جميع مقاييس الانتقال المبلغ عنها هي متوسطات بسيطة غير مرجحة حسب السكان. لم يتم احتساب البالغين الذين حصل أهلهم تعليمًا عاليًا. المصدر: تقديرات فريق التقرير العالمي لرصد التعليم استناداً إلى قاعدة البيانات العالمية بشأن الانتقال بين الأجيال (World Bank, 2018).

ومع التركيز على الأمهات، على الرغم من أن الفجوة بين الجنسين في الانتقال النسبي تكاد تكون غير موجودة بين الأطفال في البلدان المرتفعة الدخل، فإن هذه الفجوة موجودة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (الشكل 13 ب)). ولا شك في أن تأثير تعليم الأمهات على النتائج المدرسية للبنات والأبناء أقوى من تأثير تعليم الآباء في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. وفي حالة دفعة الثمانينات، تؤثر سنة إضافية واحدة من تعليم الأمهات على البنات أكثر من الفتيان: فمعامل الثبات يبلغ 0.59 بالنسبة إلى البنات (أي ما يعادل سبعة أشهر) و0.54 بالنسبة إلى الفتيان في البلدان المنخفضة الدخل، مقارنةً بـ 0.29 لكل منهما في البلدان المرتفعة الدخل (أي ما يعادل أربعة أشهر).

إن العلاقة بين الانتقال المطلق بين الأجيال والثبات بين الأجيال هي سلبية بالإجمال (الشكل 14). ولكن هناك تباين كبير من حيث الانتقال النسبي بين البلدان التي تسجل المستوى نفسه من حيث الانتقال المطلق. فعلى سبيل المثال، في حين أن 64% من الأطفال قد حققوا مستوى تعليمياً أعلى من مستوى آبائهم في السويد وفلسطين وكمبوديا، فإن مستويات الانتقال النسبي هي من أعلى المستويات في السويد ومن بين أدنى المستويات في كمبوديا التي يحدد فيها مستوى تعليم الوالدين مستوى تعليم الأطفال.



تراكم فوائد تعليم الأمهات

حصلت الفتيات المولودات في البلدان المنخفضة الدخل في ثمانينات القرن العشرين

على 7 أشهر تعليم إضافية

مقابل كل سنة تعليم تلقته أمهاتهن.

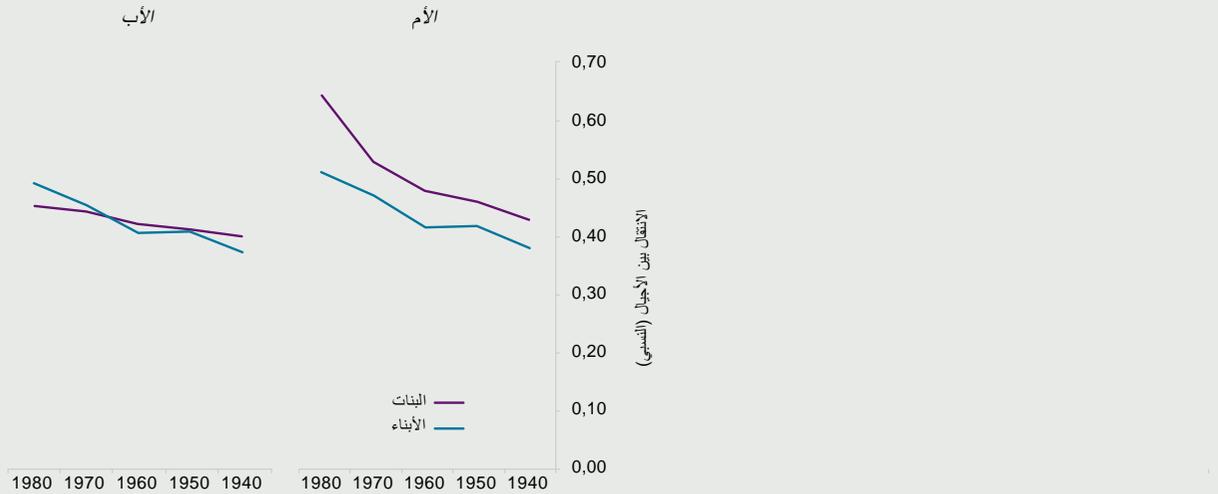
” لا يزال الانتقال النسبي أقل بين البنات في ما يتعلق بتعليم الأم والأب على حد سواء، ولا سيما سنوات تعليم الأمهات

“

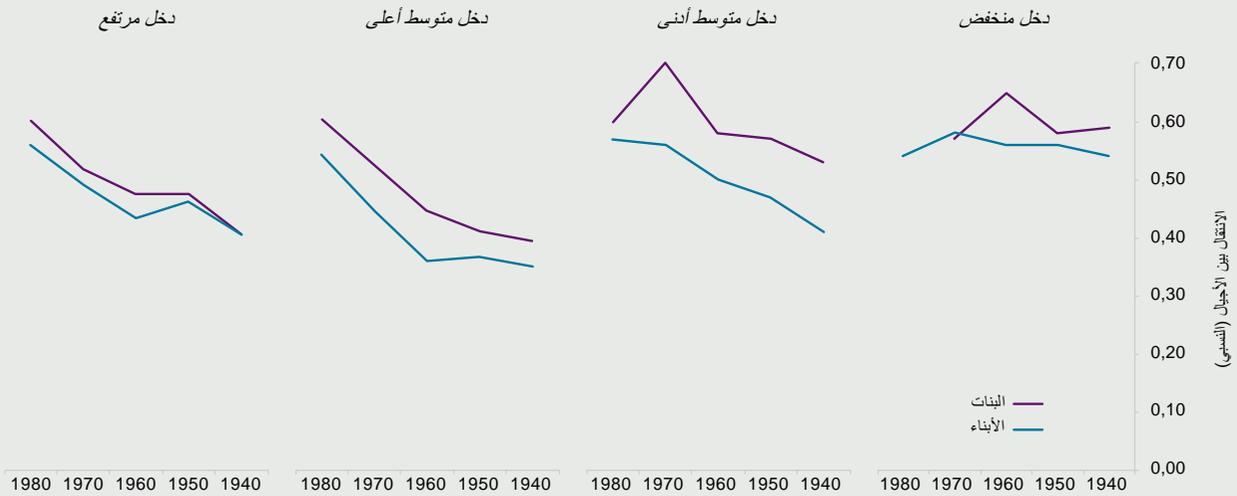
الشكل 13:

إن الانتقال النسبي في مجال التعليم أخذ في الازدياد، ولكن البنات أقل من الأبناء انتقالاً من الناحية التعليمية
معامل تراجع سنوات تعليم البنات والأبناء بالنسبة إلى سنوات تعليم أولياء الأمور (الانتقال النسبي)

أ. حسب الجنس، والدفعة وأولياء الأمور



ب. حسب الجنس والدفعة وفتة الدخل الوطني

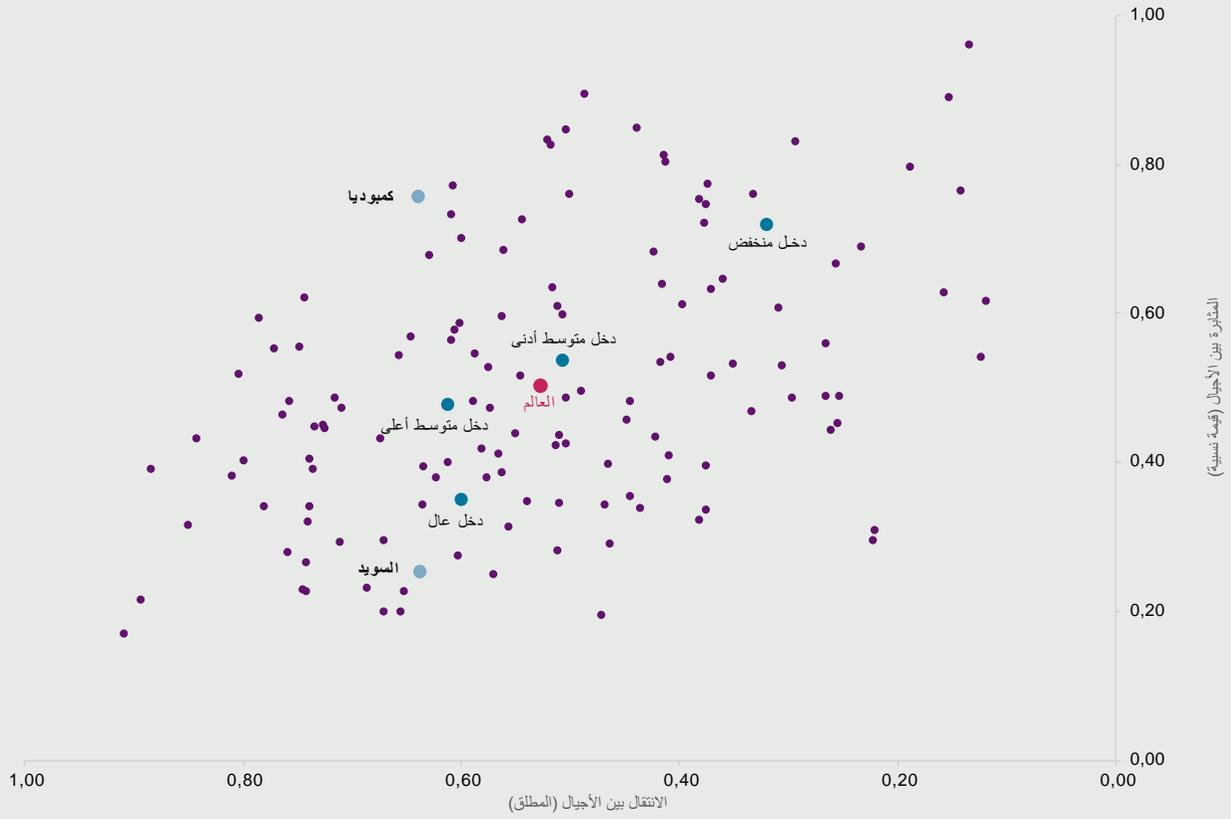


ملاحظة: إن جميع مقاييس الانتقال المبلغ عنها هي متوسطات بسيطة غير مرجحة حسب السكان. لم يتم احتساب البالغين الذين حصل أهلهم تعليماً عالياً. إن القيمة المنخفضة للمعامل تعني انتقالاً نسبياً أعلى.
المصدر: تقديرات فريق التقرير العالمي لرصد التعليم استناداً إلى قاعدة البيانات العالمية بشأن الانتقال بين الأجيال (World Bank, 2018).

ويشير هذا التباين إلى وجود مجال لتنفيذ تدخلات سياساتية، حيث أن العديد منها أثبت فائدته في مجموعة من السياقات وعلى مختلف المستويات. فعلى سبيل المثال، تحفظ بعض البلدان نسبةً معينةً من الأماكن في التعليم العالي للفئات الضعيفة. وقد شهدت البلدان التي ألغت رسوم الاستخدام في التعليم الابتدائي أثراً مباشراً على التعليم، مع ارتفاع في الخدمات التعليمية وتحسين التوزيع. وقد أبلغ عن أكبر المكاسب في صفوف الأمهات الأقل تعليماً، اللاوتي يعاني أطفالهن من الحرمان الأكبر عند بداية التعليم. فقد انخفضت العلاقة بين التعليم بين الأجيال بنسبة 12.5% عند إلغاء رسوم الاستخدام (Bhalotra et al., 2014). وثمة خيار آخر يتمثل في خفض التكاليف غير المباشرة للفئات المحرومة من خلال المنح الدراسية أو التحويلات النقدية المشروطة بالمواظبة على الدراسة. فعلى سبيل المثال، يدعم برنامج Progresar، وهو برنامج حكومي للتحويلات النقدية في الأرجنتين، الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنةً من الفئات الأفقر ومن السكان الأصليين.

الشكل 14:

على الرغم من وجود علاقة واضحة بين الانتقال المطلق والانتقال النسبي، تبقى الاختلافات كبيرة بين البلدان
الانتقال التعليمي المطلق والانتقال النسبي حسب البلد ومجموعة الدخل الوطني، 2018



المصدر: تقديرات فريق التقرير العالمي لرصد التعليم استناداً إلى قاعدة البيانات العالمية بشأن الانتقال بين الأجيال (World Bank, 2018).

غير انه لا بد من القيام بالمزيد لحماية الحق في التعليم للجميع. وسيستعرض الجزء المتبقي من هذا التقرير التدابير الإضافية المحتملة. وتشمل القضايا التي تهدف هذه التدابير إلى التصدي لها الحمل المبكر، والمشورة المدرسية، ومواد التعليم والتعلم، والمرأة في القوى العاملة التعليمية، والعنف القائم على نوع الجنس المتصل بالمدرسة، وهي قضايا قد تؤثر على فرص الفتيات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

هذه قصة من قصص فتيات كثيرات كنَّ أول من تخرج في أسرهن، وقد جمعها التقرير العالمي لرصد التعليم في إطار حملة **#أنا_أول_فتاة** (**#iamthe1stgirl**) من أجل عرض التقدم الذي أحرز على صعيد المساواة بين الجنسين في مجال التعليم منذ صدور إعلان ومنهاج عمل بيجين قبل خمس وعشرين سنة خلت.

جيل الخريجين الأول:

تسوغو باكاموسو من جنوب أفريقيا

ولدت وترعرعت في بلدة ألكسندرا التي تعد واحدة من أفقر البلدات في جنوب أفريقيا. وأنا أصغر أخوتي؛ ولدي أربعة أشقاء من والديّ، وشقيقتان أكبر سنّاً من أبي الراحل الذي توفي قبل شهرين. وأمي متقاعدة الآن وقد كانت المعيل الرئيسي للأسرة، إذ عملت أمينة صندوق في متجر طوال حياتها. وكان أبي عاطلاً عن العمل طيلة سنوات وكنا نواجه صعوبات مالية دائماً فيما يتعلق بتلبية احتياجاتنا.

وكان العمل الشاق والتصميم والرغبة في التعلم هي السمات التي مكنتني من التغلب على جميع التحديات التي واجهتها وتذليل العقبات في عائلتي. وتمكنت بفضل التعليم من تنمية مهاراتي وتوسيع آفاق معارفي. فقد استحدثت لي التعليم منصات وفتح أمامي فرصاً أكبر وأتاح لي الانكشاف على العالم. ونمت التعليم جناحيّ وساعدني في استخدام شبكتي لتحقيق أهدافي. وأتاح لي التعليم أيضاً فرصاً غير محدودة وجعلني أتولى زمام الأمور لتحقيق أحلامي. وقد أصبحت واحدة من بين مجموعة الطلاب المتفوقين في جامعة جوهانسبرغ الذين يمثلون 15% من مجموع الطلاب، وظهرت سابقاً في مجلة "ديستيني" المرموقة في إطار تمثيل شريحة النساء في سنوات العشرين من عمرهن. وظهرت أيضاً في خبر في صحيفة محلية عن إتمامي لدرجة الماجستير في المملكة المتحدة.

وما أرجوه وأطمح إليه من أجل أطفالي هو أن ينعموا بمستقبل أفضل ومستقر وأمن. وأرغب في أن يقف أطفالي مرفوعين الهامة وأن يكونوا قادرين على تحقيق ما هو مفيد لهم، تماماً كما فعلت. وأتمنى لهم أن يكونوا مستقلين، وألا يحصلوا على كل شيء على طبق من ذهب، بل أن يعملوا بجد ويرفضوا الدلال. وأرجو ألا يسمحوا للخوف والشك أن يمنعهم من تحقيق أحلامهم. وأرجو أيضاً أن يفكروا بطريقة مبتكرة وألا يخضعوا للظروف بل أن يؤمنوا بأنفسهم وبأحلامهم. وأن يؤمنوا بأنهم قادرين على أن يحققوا ما يشاؤون وأن يصبحوا الشخص الذي يصبون إليه في أي مكان في العالم.

وقد أكملت سنة الدراسة الثانوية الأخيرة (الصف الثاني عشر) في عام 2008 وراودتني الرغبة خلالها في الدراسة في جامعة في جنوب أفريقيا، لكن لم يكن باستطاعة والدتي دفع الرسوم الجامعية. وأدركت أيضاً أنني لا أملك المعلومات اللازمة لمتابعة التعليم العالي، فاستغرقت في الاطلاع على جميع الخيارات وقتاً طويلاً.

وكنت أول فتاة تتخرج من الجامعة في عائلتي بفضل المنح الدراسية والعمل الشاق. فحصلت على درجة ماجستير في التربية، وشهادة الإجازة التطبيقية، والدبلوم الوطني. ثم أصبحت بفضل الماجستير في التربية معلمة في مدرسة ماريغيل الخاصة في جوهانسبرغ. وقمت خلال عملي في المدرسة بإرشاد طلاب من المدرسة العامة في البلدة، فنظمت أياماً مفتوحة في الجامعات، وساعدت الطلاب في اختيار مقرراتهم الدراسية، وأسديت إليهم المشورة بشأن التوجيه المهني، وأدرت برامج للإرشاد.

وأنشأت في عام 2014، وأنا في الرابعة والعشرين من عمري، "مؤسسة تسوغو يا بوكاموسو" وهي منظمة غير ربحية ترمي إلى مساعدة الشباب في المجتمع المحلي الذين يرغبون في مواصلة دراستهم وتشجيعهم على القيام بذلك. وساعدت المؤسسة في بلورة حياة العديد من الشباب من مدرسة كوا-بيكيلانغا الثانوية في بلدة ألكسندرا على صعيد التطور الأكاديمي والمهني.

تعيش سانوارا بيغوم في مخيم للاجئين الروهينغا في بنغلاديش منذ عامين، لكنها لم تتمكن من الدراسة رسمياً إذ لم تمنح الحكومة البنغلاديشية للاجئين الروهينغا الذين يعيشون في بنغلاديش صفة اللجوء. وهي تعتقد أن "لكل شخص الحق" في مواصلة الدراسة، إذا كان قادراً على ذلك.

حقوق الصورة: محمد راكيبول حسن



إنّ القوانين والسياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين في التعليم لا تنفذ بشكل مناسب

إنّ القوانين والسياسات تحدد الإطار اللازم لتحقيق الإدماج في التعليم. على الصعيد الدولي، يتم التعبير عن تطلعات المجتمع العالمي من خلال صكوك قانونية ملزمة وإعلانات غير ملزمة، تقودها الأمم المتحدة بشكل رئيسي إضافة إلى المنظمات الإقليمية. وقد أثرت هذه الاتفاقات بشدة على الإجراءات التشريعية والسياسات الوطنية التي يعتمد عليها التقدم نحو تحقيق الشمول.

ومع ذلك، وعلى الرغم من النوايا الحسنة المكرّسة في القوانين والسياسات المتعلقة بالتعليم الشامل، فإن الحكومات لا تتخذ في كثير من الأحيان إجراءات المتابعة اللازمة لضمان التنفيذ. ولا تزال الحواجز التي تحول دون النفاذ والتقدم والتعلم مرتفعة، وهي تؤثر بشكل غير متناسب على السكان الأكثر حرماناً. ويواجه هؤلاء السكان التمييز والرفض والإحجام عن تلبية احتياجاتهم في داخل الأنظمة التعليمية. ويقدم هذا القسم لمحة عامة موجزة عن الصكوك الدولية الرئيسية ويبحث في تطور التشريعات والسياسات في مجالين لهما تأثير على المساواة بين الجنسين في التعليم أي الحمل المبكر والمشورة المدرسية.

وقد رسمت الصكوك الدولية شكل الشمول والمساواة بين الجنسين في التعليم

وكان ولا يزال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 ولإعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995 أثر في دفع المبادرات التشريعية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. وفي العقد الماضي، سن 131 بلداً 274 إصلاحاً قانونياً وتنظيمياً لدعم المساواة بين الجنسين. وفي 80% من البلدان المتاحة بياناتها، تم وضع خطط وطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وإن كان تم تخصيص التكاليف والموارد لثلثها فحسب (UN Women, 2020a).

وقد أحرز تقدم نحو القضاء على التمييز بين الجنسين في التعليم. وبناءً على اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم لعام 1960، التي صدق عليها 23 بلداً إضافياً منذ عام 1995 ليصبح المجموع 105 بلدان (UNESCO, 2020d)، تطلب المادة 10 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من الموقعين اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لضمان أن تتمتع بالحق متساوية للرجل في التعليم. (Keller, 2014). ومع ذلك أبدت بلدان كثيرة تحفظات عند التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومع مرور الوقت، تم سحب كافة التحفظات على المادة 10، ولكن لا تزال هناك تحفظات كثيرة بشأن مواد أخرى تحد من فرص التعليم المتاحة للنساء والفتيات (Freeman, 2009).

وعموماً، يحظر 90 بلداً حالياً التمييز بين الجنسين في دساتيره. ويبيّن تحليل أجراه فريق التقرير العالمي لرصد التعليم أنّ وزارات التعليم ترعى قوانين تعزز المساواة بين الجنسين في 50% من البلدان وقد اعتمدت سياسات لتحقيق هذه الغاية في 42% من البلدان. وتتمتع 46% من البلدان بتشريعات و58% بسياسات تعزز المساواة بين الجنسين في التعليم بقيادة وزارات أخرى.

والحق في التعليم الشامل مكرّس في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي

الإعاقاة لعام 2006. وفي عام 2016، وسّع التعليق العام رقم 4 للجنة الأمم

المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مفهوم الشمول، فأكد أنّ من السمات الأساسية للتعليم الشامل احترام تنوع المتعلمين، بغض النظر ليس فقط عن الإعاقة

ولكن أيضاً عن الخصائص الأخرى، كالجنس. ومع ذلك، لا يزال يتعين على العديد من الحكومات أن ترسخ هذا المبدأ في قوانينها وسياساتها وممارساتها:

ف68% من البلدان قد وضعت تعريفاً للتعليم الشامل في قوانينها وسياساتها، ولكن

57% فقط من هذه التعاريف تغطي فئات مهمشة مختلفة. ففي 25% من البلدان، لا يشمل تعريف التعليم الشامل إلا الأشخاص ذوي الإعاقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

” لقد قامت وزارات التعليم برعاية قوانين تعزز المساواة بين الجنسين في 50% من البلدان كما واعتمدت سياسات لتحقيق هذه الغاية في 42% من البلدان

“

لا تزال السياسات والممارسات التعليمية تُخذل الفتيات اللواتي يختبرن الحمل المبكر

قد يكون الحمل المبكر أو الحمل في سن المراهقة نتيجةً للتسرب المبكر من المدرسة، ولكنه أيضاً أحد أسبابه: فالفتيات الحوامل والأمهات الشابات لا يستطعن دائماً العودة إلى المدرسة لمواصلة تعليمهن أو إكمالهن، خاصةً في البلدان الفقيرة، ولكن أيضاً في بعض البلدان الثرية. وقد دعا الهدفان الاستراتيجيان بء-1 وبء-4 من إعلان ومنهاج عمل بيجين البلدان إلى إزالة جميع الحواجز التي تحول دون توفير التعليم النظامي للمراهقات الحوامل والأمهات الشابات، بما في ذلك عن طريق تعزيز مرافق رعاية الأطفال الميسورة التكلفة والتي توفر إمكانية الوصول إليها وتقديم التقييد حول دور الأهل لتشجيع الفتيات المسؤولات عن رعاية أطفالهن وأشقائهن على العودة إلى التعليم ومواصلة إكمالهن.

وعلى الصعيد العالمي، انخفض معدل انتشار الحمل المبكر بمقدار الثلث بين عامي 1995 و2020، من نحو 60 إلى 40 مولوداً لكل امرأة بين 15 و19 سنة (UNPD, 2019). ومع ذلك، لا تزال معدلات الحمل المبكر مرتفعة في العديد من البلدان، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء. فعلى الرغم من الانخفاض العام في هذه المنطقة من 133 إلى 97 ولادة لكل امرأة بين 15 و19 سنة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، لا زالت المعدلات في بعض البلدان أعلى من المتوسط الإقليمي لعام 1995 ومنها تشاد (145) ومالي (157) والنيجر (171). وكثيراً ما يرتبط الحمل المبكر بالزواج المبكر (الإطار 5).

وتبيّن دراسات حالات من الأرجنتين (Ginestra, 2020a)، وسيراليون (Bah, 2020) والمملكة المتحدة (Freedman, 2020) كيف أنّ الحمل المبكر يعيق تعليم الفتيات، وما هي الخطوات التي اتخذت لتحسين المشكلة. وأدى الالتزام السياسي القوي إلى إحراز تقدّم في تخفيض معدلات الحمل المبكر وتوفير التعليم للفتيات الحوامل. وعلى الدعم المقدم إلى المراهقات الحوامل لمعالجة المسائل المتعلقة برعاية الأطفال والمشاكل الاجتماعية والصحية والنفسية أن يكون شاملاً لإبقائهن في التعليم. وهو يتطلب تعاوناً بين كافة المؤسسات الحكومية بدعمه تمويل كافٍ وتنسيق مع الشركاء.

الإطار 5:

لا يزال الزواج المبكر يشكّل مصدر قلق في العديد من البلدان

15 و19 سنة هن أمّات متزوجات أو مطلقات أو أرامل (OECD, 2019d). وينشر ذلك أكثر بين صفوف بعض الجماعات الإثنية والدينية. فعلى سبيل المثال، في أوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا، تتمّ الزيجات المرتبة بموجب القانون العام في بعض مجتمعات الروما، حيث تتزوج فتيات الروما في سن 15 سنة أو أقل، غالباً من فتیان هم أيضاً من القاصرين (ECMI, 2017). وفي أرمينيا، حيث يبلغ معدل الزواج المبكر 5%، فإنه أكثر شيوعاً بين الأذربيين الذين يعتبرونه جانباً من جوانب هويتهم الثقافية (Council of Europe, 2014; UNFPA, 2014).

وفي حين تطلب المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من الموقعين "اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في جميع المسائل المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية"، فإنّ 27 بلداً من بينها العديد من البلدان التي ترتفع فيها معدلات الزواج المبكر، مثل بنغلاديش والنيجر، قد أبدت تحفظات على المادة كلياً أو جزئياً (United Nations, 2020).

إنّ الزواج المبكر هو من أحد أسباب الحمل المبكر كما وأنه من أحد نتائجه أيضاً. وعلى الصعيد العالمي، انخفضت نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة والمتزوجات قبل سن 18 سنة من 25% في عام 1995 إلى 20% في الفترة ما بين 2013 و2019؛ وكانت 5% منهن قد تزوّجن قبل سن الخامسة عشرة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، كانت 35% من النساء بين 20 و24 سنة قد تزوّجن قبل سن 18 سنة و11% قبل سن 15 سنة. وكانت الأرقام المقابلة في جنوب آسيا 29% و8% (UNICEF, 2020).

كما وقد تبين أنّ أشد الفتيات فقراً واللواتي يعشن في المناطق الريفية هنّ الأكثر تأثراً. وفي بنغلاديش، كانت 95% من أفقر النساء الريفيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و49 عاماً في مقاطعة رانغبور متزوجات بحلول عامهن الثامن عشر، مقارنةً بنسبة 41% من أثرى النساء من المناطق الحضرية في مقاطعة سيلهيت (UN Women, 2020a). والزواج المبكر موجود أيضاً في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. في جورجيا وقيرغيزستان وطاجيكستان، 14% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين

لا تزال معدلات الحمل المبكر عند مستويات أعلى من المتوسط الإقليمي لعام 1995

في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

”

في الأرجنتين، صرّح 16% تقريباً ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة أنّ الحمل أو الأمومة أو الأبوة أو الخطوبة هي السبب الرئيسي لعدم إكمال الدراسة الثانوية.

“

في الأرجنتين، دعمت التشريعات والبرامج المرنة الفتيات الحوامل والأهل الصغار في العمر

سجلت الأرجنتين 61 ولادة لكل 1 000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة في عام 1995؛ وانخفض هذا الرقم إلى 49 بحلول عام 2018. وأُعقب الانخفاض الأولي زيادةً بين عامي 2003 و2011، ثم انخفض المعدل مرةً أخرى. وتحدث معظم حالات الحمل المبكر بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة ولكن هناك أيضاً حالات حمل بين الفتيات الأصغر سناً. وقد انخفض عدد الولادات لكل 1 000 فتاة دون سن الخامسة عشرة من 2.1 في عام 1995 إلى 1.4 في عام 2018 (Ginestra, 2020a). ويتوقف احتمال الحمل المبكر على المنطقة والمستوى التعليمي والوضع الاجتماعي-الاقتصادي وإمكانية الحصول على التنقيف والخدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وفي 2012/2011، كانت 18% من الفتيات المنتميات إلى الفئة الـ20% الأقر واللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة حوامل، مقارنةً بنسبة 3% في صفوف الفتيات من الفئة الـ20% الأثرى (UNICEF and Argentina Ministry of Social Development, 2013). وفي عام 2017، كانت الأمهات الشابات يمثلن 4.4% من الطلاب في المناطق الحضرية ولكن 8.7% في المناطق الريفية. ويمثل الآباء الشباب 3.1% من الطلاب في المناطق الحضرية و4.5% في المناطق الريفية (Argentina Ministry of Education, 2017). ويزداد خطر حمل الفتيات بشكل مبكر بسبب الفقر، ومحدودية النفاذ إلى الخدمات الصحية الملائمة، وانخفاض معدلات البقاء في المدرسة، والعمل في سن مبكرة، ومسؤوليات رعاية الطفل، وعدم المساواة في الفرص (Azevedo et al., 2012).

وبالنسبة إلى الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و17 سنة واللاتي كنّ ملتحقات بالتعليم، كانت الأمومة هي السبب الرئيسي لتركهن الدراسة بشكل مبكر، كما أكدت 38% منهن (UNICEF and Argentina Ministry of Social Development, 2013). ومن بين من تتراوح أعمارهن بين 15 و29 سنة من كلا الجنسين، أكد حوالي 16% أنّ الحمل أو الأمومة أو الأبوة أو الخطوبة هي السبب الرئيسي لعدم إكمال الدراسة الثانوية. ومع ذلك، ففي حين ذكرت 30% من الإناث أنّ الأمومة هي سبب الانقطاع عن الدراسة، فإن 5% فقط من الذكور ذكروا أنّ الأبوة هي السبب في ذلك (INDEC, 2014).

وتتناقص نسبة الفتيات الحوامل والأمهات الشابات مع ارتفاع مستوى التعليم (UNICEF and Argentina Ministry of Social Development, 2013). وفي حين أنّ 57% من الأمهات الشابات أكملن المرحلة الابتدائية و38% أكملن المرحلة الثانوية، فإنّ 4% فقط قد تابعن الدراسة والتحقن بالتعليم ما بعد الثانوي (UNFPA, 2020). وعلى العكس من ذلك، أكملت 55% من النساء البالغات من العمر 20 إلى 29 سنة اللواتي لم يختبرن الحمل المبكر تعليمهن الثانوي و15% واصلن دراستهن بعد المرحلة الثانوية.

وللحمل خلال المراهقة أثر ضار على التحصيل المدرسي. فالفتيات الحوامل والأمهات الصغيرات يحصلن علامات أدنى ويعانين من الفشل أكثر من الفتيات اللواتي ليس لديهن أطفال. فعلى سبيل المثال، لم تحقق 64% من الأمهات الشابات الكفاءة الأساسية في الرياضيات، مقارنةً بنسبة 45% من الطالبات الأخريات. كما أنّ أولياء الأمور الصغار في السن هم أكثر عرضةً لتكرار الصفوف (Argentina Ministry of Education, 2017).

وقد حظيت الأبوة في مرحلة المراهقة باهتمام أقل بكثير من الأمومة. وقد ناضلت الدراسات النوعية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أثرها. وتشير بعض الأبحاث إلى أنّ الآباء الصغار في السن يتركون المدرسة لتوفير الرعاية لأطفالهم (Fernandez Romeral, 2017)، بينما تشير دراسات أخرى إلى أنّ معظمهم قد تركوا المدرسة قبل ذلك وأنّ الحمل شجّعهم على العودة إلى المدرسة (Argentina Ministry of Education, 2019).

وقد اعتمدت الأرجنتين قانونين يحميان حق الفتيات الحوامل وأولياء الأمور الصغار في السن في التعليم. ويحظر القانون رقم 25584 لعام 2002 أي إجراء مؤسسي يمنع الطالبات الحوامل والأمهات والآباء الصغار في السن من الالتحاق بالتعليم أو مواصلته. ويحق لهم التعيّيب لفترات مسموح بها خلال الحمل أو الرضاعة الطبيعية أو لأي مسألة تتعلق بصحة الأم أو الطفل (Argentina Ministry of Justice and Human Rights, 2002). ويضمن القانون 26206 الصادر في عام 2006 دخول الطالبات إلى المدرسة وتقديمهن وإتمامهن للتعليم خلال الحمل وبعده، وذلك عبر إتاحة غرف للرضاعة الطبيعية، والتعليم في المنزل وفي المستشفى، ووضع أنظمة خاصة للتعيب عن الدراسة، واعتماد المرونة في ما يتعلّق بالامتحانات. كما وقد سمحت هذه الخطة للأمهات الصغيرات حضور فصول دراسية مع أطفالهن، وقد سعت إلى إشراك المراهقين غير الملحقين بالمدارس في التعليم غير الرسمي قبل إعادة إدماجهم بالكامل في المدارس النظامية (Argentina Ministry of Justice and Human Rights, 2006).

وقد سمحت برامج التعلم المرنة على مستوى المقاطعات للفتيات الحوامل وأولياء الأمور المراهقين بالعودة إلى المدرسة. وفي عام 2008، استحدثت مقاطعة بوينس آيرس برنامج *Salas maternas: madres, padres y hermanos/as mayores, todos en secundaria* (دور الحضنة: الأمهات والآباء والأخوة، كلهم في المدارس الثانوية) بالتعاون مع اليونيسيف. وقد أنشأت دور حضنة في مدارس قادرة على استيعابها أو في إحدى رياض الأطفال القريبة. وخلال حضور الطلاب للدروس، يتلقى أطفالهم الرعاية في بيئة تحفز على التعلم المبكر. وفي المدرسة، يتلقى أولياء الأمور المراهقين الدعم لمساعدتهم على أداء دورهم كأهل أو كمقدمي رعاية وعلى مواصلة الدراسة. في عام 2017، كان عدد الحضانات في المقاطعة 82 حضنة. وخلص تقييم إلى أن معدل البقاء في المدارس قد ازداد، مما أدى إلى إكمال التعليم العالي من دون انقطاع. إضافة إلى ذلك، تغيرت مواقف أولياء الأمور الصغار في السن تجاه الدراسة، فأصبحوا ينظرون إلى إكمال الدراسة على أنه يسمح لهم بأن يكونوا مستقلين عن أسرهم، وأن يجدوا وظيفة جيدة، وأن يلتحقوا بالجامعة. والبرنامج فريد من نوعه في استهداف الآباء الصغار أيضاً (UNICEF, 2017). كما وقد نفذت مدينة بوينس آيرس المتمتعة بالحكم الذاتي تدخلات لمعالجة الآثار التعليمية المترتبة على الحمل المبكر (الإطار 6).

الإطار 6:

أدت برامج التعلم المرنة في بوينس آيرس إلى السماح للفتيات الحوامل وأولياء الأمور الصغار بالعودة إلى المدرسة

وفي أعقاب أزمة عام 2001، أنشئ برنامج للتعليم الثانوي البديل، هو البكالوريا الشعبية (Popular baccalaureates)، في الأحياء المحرومة، حيث معظم الطلاب من الأسر المتدنية الدخل. ومعظم الطالبات هن أمهات صغيرات وراشدات مستبعدات من المدارس العادية بسبب الأمومة المبكرة (Peker, 2006). وتتمثل المزايا الرئيسية للبرنامج في المرونة والتواصل الوثيق بين المعلمين والطلاب. ويستمر البرنامج لثلاث سنوات يحضر خلاله الطلاب دروساً لأربع ساعات يومياً خمس مرات في الأسبوع وذلك عادةً في المساء لمراعاة احتياجات العمل ورعاية الأطفال (Sverdluck and Costas, 2007). وعلى الرغم من أن معظم برامج البكالوريا الشعبية بدأت كبرامج تعليمية غير نظامية، فقد تم الاعتراف رسمياً بـ 40 منها في عام 2011، مما أتاح للطلاب تحصيل شهادات تعليم نظامية. وبحلول عام 2016، كان هناك 2293 خريجاً و93 برنامجاً بكالوريا شعبية 20% منها تقدم مساحات لعب للأطفال (GEMSEP, 2015).

مرّت الأرجنتين بأزمة مالية حادة، كانت لها عواقب اجتماعية مدمرة. فارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 24% في عام 1998 إلى 57% في عام 2002 (ILO, 2011). وفي هذا السياق، أنشأت مدينة بوينس آيرس المتمتعة بالحكم الذاتي برنامج "جسور التعليم" (Education bridges)، الذي يسعى إلى تمكين الأطفال والمراهقين المشردين والمحرومين من النفاذ إلى التعليم وإعادهم للعودة إلى التعليم من خلال حلقات عمل تديرها منظمات غير حكومية. ويرافق البرنامج طلاب المستقبل بشكل فردي، بدءاً من اختيار المدارس والتسجيل حتى التخرج، ويعمل كجسر بين المراهقين والتعليم النظامي وغير النظامي. وعلى الرغم من أن البرنامج لا يستهدف على وجه التحديد المراهقات الحوامل أو أولياء الأمور الصغار، فإن الكثير منهم يشارك في حلقات العمل. وقد ساعد أيضاً على إنشاء حضنة في أحد المراكز التعليمية حيث يمكن لأولياء الأمور الصغار ترك أطفالهم خلال متابعتهم للدروس (Autonomous City of Buenos Aires Government, 2011).

لقد ألغت سيراليون حظراً على تعليم الفتيات الحوامل والأمهات الصغيرات

في سيراليون، انخفضت النسبة المئوية للفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة واللواتي ولدن أطفالاً من 34% في عام 2008 إلى 21% في عام 2019. ويفوق عدد حالات الحمل المبكر بين المراهقات من المناطق الريفية (29%) عدد الحالات بين المراهقات من المناطق الحضرية (14%)، كما أن المراهقات المنتميات إلى الأسر الـ 20% الأفقر (33%) أكثر احتمالاً للإجاب مقارنةً بالمراهقات المنتميات إلى الأسر الـ 20% الأثرى (11%). وتتناقص معدلات الحمل المبكر مع ارتفاع مستوى التعليم: فنسبة 44% من المراهقات اللواتي لم يحصلن على التعليم، قد أنجبن أطفالاً، مقارنةً بنسبة 17% ممن حصلن على التعليم الثانوي..

إن 20% على الأقل من الفتيات في سن الدراسة غير ملتحقات بالتعليم بسبب الحمل (Statistics Sierra Leone and ICF, 2019). ولا تتسرب الفتيات الحوامل من المدرسة إلا نادراً بسبب قلة الاندفاع أو الاهتمام. بل أن تسربهن يرجع إلى افتقارهن إلى الدعم الاجتماعي والمساعدة في رعاية الأطفال والوسائل المالية المشروعة لإعالة أنفسهن. وقد يصبحن أكثر اعتماداً على الرجال، مما يزيد من خطر تكرار الحمل بشكل سريع، ويعرض صحتهم وصحة أطفالهن للخطر.

وكان الإقصاء القسري خلال الحمل ممارسةً طبقت لوقت طويل وهي متجذرة في المعايير الجنسانية المجتمعية والممارسات الثقافية. وقد وردت تقارير عن المعاملة الميئة للفتيات عبر إخضاعهن لفحوص البول وفحوص جسدية في المدارس منذ التسعينات على الأقل. وقبل عام 2010، كان طرد الفتيات الحوامل منتشرراً على نطاق واسع ولكن لم يكن معممًا بالكامل؛ فقد كان العديد من المدارس والمدراء يسمحون للفتيات بالبقاء في المدرسة وإجراء الامتحانات. كذلك، لم تكن هناك من سياسة أو من حظر مكتوب يمنع الفتيات الحوامل من الالتحاق بالمدارس، رغم أنه كان من الصعب عليهن التعامل مع المواقف والسلوكيات السلبية للمعلمين والأقران والأهل والمجتمع المحلي في ما يتعلق بحمل المراهقات.

في سيراليون، لا تلتحق 20% على الأقل من الفتيات في سن الدراسة بالتعليم بسبب الحمل

”

في المملكة المتحدة، تزيد احتمالات عدم حصول النساء اللواتي ينجبن أطفالاً قبل سن الثامنة عشرة على أي مؤهلات تعليمية بحلول سن الثلاثين بنسبة 20% عن غيرهن من النساء.

“

وفي آب/أغسطس 2010، وافق مجلس الوزراء في سيراليون على توجيه من وزير التعليم والشباب والرياضة يمنع الفتيات الحوامل من الالتحاق بالمدارس وإجراء الامتحانات. وقد أصبح الحظر سياسةً رسميةً في نيسان/أبريل 2015، ومع إعادة فتح المدارس بعد تفشي فيروس إيبولا في عام 2014. وظل ذلك قائماً حتى عام 2019. وفي ذلك الوقت، أقامت سيراليون وغينيا الاستوائية وجمهورية تنزانيا المتحدة في أفريقيا جنوب الصحراء حظراً تاماً على التحاق الفتيات الحوامل والأمهات الصغيرات بالمدارس العامة (Human Rights Watch, 2019). وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن 20 بلداً يتمتع بقوانين أو سياسات أو استراتيجيات تدعم حق الفتيات في العودة إلى المدرسة بعد الحمل (Human Rights Watch, 2018).

وقد رفع الناشطون دعوى ضد سيراليون أمام محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فأصدرت حكماً في كانون الأول/ديسمبر 2019 ينص على أن الحظر تمييزي وأمرت بإلغائه على الفور. وفي آذار/مارس 2020، امتثلت الحكومة، فألغت الحظر المفروض عام 2010 وأعلنت عن سياستين جديدتين تركزان على "الشمول الجذري" و"السلامة الشاملة" لجميع الأطفال المنخرطين في نظام التعليم، اعتباراً من العام الدراسي (Sierra Leone Ministry of) 21/2020 (Basic and Senior Secondary Education, 2020).

في المملكة المتحدة، يتطلب التعامل مع الحمل المبكر التعاون بين الإدارات الحكومية

لقد انخفض معدل حالات الحمل المبكر بأكثر من النصف في المملكة المتحدة: فقد انخفض عدد حالات الحمل لكل 1 000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و17 سنة من 42 سنة في عام 1995 إلى 18 في عام 2017، على الرغم من أن المستوى لا يزال أعلى من مستوى بلدان أوروبا الغربية الأخرى. وتتطلب المادة 7 من قانون التعليم لعام 1996 من أهالي الشابات اللواتي يحملن أثناء وجودهن في المدرسة التأكد من تلقي ابنتهن تعليماً بدوام كامل حتى بلوغها السادسة عشرة من العمر.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الإطار القانوني، لا تزال العديد من المراهقات الحوامل مستبعدات بحكم الواقع من المؤسسات التعليمية بسبب عدم قدرتهن على النفاذ إلى مرافق رعاية الأطفال أو المدارس، فضلاً عن المواقف التمييزية والوصم. والنساء اللواتي ينجبن أطفالاً قبل سن الثامنة عشرة أكثر عرضةً بنسبة 20% من غيرهن من النساء لعدم تحصيل أي مؤهلات تعليمية بحلول سن الثلاثين (Cook and Cameron, 2015). ويؤدي الافتقار إلى المؤهلات التعليمية وارتفاع متطلبات الأمومة إلى تدني فرص العمل المتاحة لهؤلاء الفتيات وزيادة احتمال عيشهن في حالة من الفقر (Department for Children, Schools and Families, 2007).

و"استراتيجية حمل المراهقات"، التي امتدت من عام 1999 إلى عام 2010، هي مبادرة هامة تهدف إلى معالجة الحمل المبكر وتلبية احتياجات أولياء الأمور الصغار. وكجزء من الجهود الأوسع نطاقاً المبذولة لمعالجة الإقصاء الاجتماعي، اتبعت نهجاً شاملاً واسع النطاق. وشمل البرنامج حملةً وطنيةً للتوعية؛ وتحسين التنسيق بين الإدارات والمستويات الحكومية؛ وتحسين الوقاية من أسباب حمل المراهقات من خلال تدابير مثل تحسين التعليم داخل المدرسة وخارجها، والحصول على وسائل منع الحمل، واستهداف الفئات المعرضة للخطر، بما في ذلك الشبان الصغار؛ والتركيز على عودة الأمهات الصغيرات إلى التعليم من خلال توفير الدعم لهن في مجال رعاية الأطفال. وقد أنشئ هيكل وطني ومحلي لتنفيذ هذه الاستراتيجية، بما في ذلك إنشاء وحدة وطنية لحمل المراهقات تمولها مختلف المؤسسات الحكومية وتتألف من فريق من الموظفين المدنيين والخبراء الخارجيين من القطاع غير الحكومي.

إنّ التثقيف الجنسي الشامل أمر بالغ الأهمية للتصدي للحمل المبكر

في حين أن معظم حالات الحمل المبكر تحدث في إطار الزواج أو الاقتران، فإن انتشارها يمكن أن يشير إلى عدم النفاذ إلى التثقيف والخدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية لمنع الحمل غير المرغوب فيه. وتشير الأدلة العالمية إلى أنّ برامج التثقيف الجنسي الشاملة يمكن أن تساعد الشباب على اختيار تأخير ممارسة الجنس، والحد من تواتر النشاط الجنسي من دون وقاية، وزيادة استخدام الحماية من الحمل غير المقصود والأمراض المنقولة جنسياً (UNESCO, 2018).

وفي الأرجنتين، أفاد 83% من الطالبات و74% من طلاب المدارس الثانوية في عام 2017 أنّ الموضوع الذي يرغبون في أن تتناوله المدرسة هو الصحة الجنسية والإنجابية (Argentina Ministry of Education, 2017). وقد أصبح هذا التعليم إلزامياً في المدارس العامة والخاصة على جميع المستويات منذ عام 2006، وقد أُطلق في عام 2008 برنامج وطني للتثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية (Argentina Ministry of Justice and Human Rights, 2006). ومع ذلك، وكما يتضح من ردود الطلاب، لا يزال توفير هذا التثقيف في المدارس متغيراً وجزئياً فقط. ومن أصل 23 مقاطعة، التزمت 16 مقاطعة بالقانون الوطني أو أصدرت تشريعاً خاصاً بها؛ وأصدرت مقاطعات فورموزا وميندوزا وخوخوي قرارات وزارية لا قوانين؛ وقد شكّلت غرناطة لجنةً لتعزيز توفير التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في المدارس وأنشأت برنامجاً في 2009 ولم يكن لدى سالتا وسانتياغو ديل استيرو وتوكومان وتيبيرا ديل فويغو أي تشريع للتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، رغم أنّ معدلات الحمل المبكر التي سجلتها هي من بين أعلى المعدلات في البلد.

ويشكّل ارتفاع عدد المدارس الدينية (ومعظمها كاثوليكية) التي تعارض القانون عقبة رئيسية أمام التنفيذ. كما وتفقر بعض حكومات المقاطعات إلى الالتزام السياسي لأسباب دينية. ويسهم عدم الاتساق في قوانين التعليم في المقاطعات في ما يتعلق بالتعليم الديني في عدم المساواة في توفير التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية: ففي حين أنّ بعض المقاطعات تشجّع التعليم الكاثوليكي في المدارس، تدعم مقاطعات أخرى التعليم التعددي وغير العقائدي والعلمي والعلماني. إضافة إلى ذلك، فإنّ القانون الوطني المتعلق بالتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية غامض إلى حد ما. وعلى الرغم من أنه يضع منهجاً ملزماً لكل مرحلة تعليمية، فإنه يعطي كل مدرسة الحق في تكييف المحتوى وفقاً لسياقاتها الاجتماعية والثقافية، وأيديولوجياتها ومعتقداتها، من دون تفسير كيفية التوفيق بينها (Esquivel, 2013).

وتتخذ الأرجنتين مجموعةً كبيرةً من التدابير الرامية إلى ضمان حق المراهقين في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. غير أنّ بعضها لا ينفذ إلا جزئياً، بينما يفقر البعض الآخر إلى آليات المساءلة والشفافية (Human Rights Watch, 2010).

ولا تزال المعرفة بوسائل منع الحمل والحصول عليها يشكلان تحديين هائلين أمام الفتيات والنساء في سيراليون. وفي الفترة بين عامي 2008 و2013، تضاعفت نسبة النساء المتزوجات والناشطات جنسياً اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنةً واللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل الحديثة من 10% إلى 20%. ومع ذلك، بحلول عام 2019، شهدت هذا النسبة انخفاضاً حاداً إلى 14%، قد يكون من أسبابه قرار حكومي صدر في عام 2008 يقضي بوضع حد للتثقيف الجنسي الشامل في المدارس. وقد يكون انخفاض النفاذ إلى الخدمات في جميع أنحاء البلد بسبب فاشية الإيبولا عاملاً آخر (Bah, 2020)، وهو من الشواغل التي تفاقمت مع إغلاق المدارس بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (الإطار 4).

وفي المملكة المتحدة، اعتمد قانون الأطفال والعمل الاجتماعي لعام 2017 التثقيف الإلزامي حول العلاقات في المدارس الابتدائية والتثقيف الإلزامي حول العلاقات والتربية الجنسية في المدارس الثانوية اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2019. ومن المتوقع أن يبدأ توفير هذه الخدمات التثقيفية في أيلول/سبتمبر 2020، مع تطبيق التوجيهات على جميع المدارس، بما في ذلك المدارس المجانية والأكاديميات والمدارس الدينية. وتلزم التوجيهات المدارس بزيادة الوقت المخصص للتثقيف حول الصحة خلال فترة الحيض وحول الموافقة المستنيرة، كما وتتناول المخاطر المرتبطة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، مثل الدردشة الجنسية والاستغلال الجنسي القائم على تبادل الصور، وتوجز ما ينبغي أن يعرفه التلاميذ في نهاية كل مرحلة من مراحل التعليم. كما وتم نشر دليلين لأولياء الأمور لكي تتمكن المدارس من العمل مع الأهل لمحاولة تجنب رفضهم للتثقيف حول العلاقات والتربية الجنسية.

أتمنى للجيل القادم من الفتيات وجود محرمات أقل! دعونا نتحدث عن الجنس! دعونا نتحدث عن وسائل منع الحمل! دعونا نتحدث عن الحمل! دعونا نتحدث عن الحيض! دعونا نتحدث عن الجندر! دعونا نتحدث عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف القائم على نوع الجنس! دعونا نتحدث! علناً ومعاً ومن دون خجل.

كورينا، هولندا

لم تكن سياسات المشورة المدرسية مراعيةً للمنظور الجنساني بما فيه الكفاية

دعا الهدف الاستراتيجي باء - 1 من إعلان ومنهاج عمل بيجين البلدان إلى إتاحة مشورة مدرسية مهنية وتوجيه مهني يتمتعان بعدم التمييز ويراعيان الاعتبارات الجنسانية وذلك لتشجيع الفتيات على متابعة المناهج الدراسية الأكاديمية والتقنية وتعزيز فرصهن المهنية وضمان المساواة في الحصول على التعليم. وقد تم دراسة تأثير الممارسات التعليمية وتصورات المعلمين على التوجه المدرسي للفتيات والفتيان بشكل معمق. ولكن، على عكس ذلك، لم يتم التعمق في دراسة دور المرشدين في المدارس وفي عمل البلدان على جعل هذه المؤسسة أكثر استجابةً للمنظور الجنساني بالويرة نفسها.

وكجزء من نظام الدعم العام، يمكن للمرشدين أن يلعبوا دوراً مهماً في توجيه الشباب نحو التعليم العالي ومساعدتهم على اتخاذ أفضل الخيارات لدراساتهم وحياتهم المهنية في المستقبل. ومع ذلك لا يستفيد سوى عدد قليل من الطلاب من هذه الخدمة وفي الولايات المتحدة، يبلغ متوسط عدد الطلاب لكل مرشد 455 طالباً، أي ما يقارب ضعف العدد الموصى به وهو 250 طالباً (American School Counselor Association, 2019; Chrisco Brennan, 2019). والوصول إلى المرشدين محدود بدرجة أكبر في فرنسا، حيث يبلغ عدد الطلاب لكل مرشد 1 200 طالب في بعض المدارس الثانوية (Mayer, 2019). وتحد أعباء العمل العالية من الوقت الذي يخصصه المرشدون للطلاب ومن قدرتهم على تقديم التوجيه الأكاديمي. وقد أظهر مسح أجراه المجلس الوطني لتقييم النظام المدرسي في عام 2018 أن نصف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة غير راضين عن المشورة التي تلقوها في المدرسة الثانوية ولم يشعروا بدعم المؤسسة التعليمية لهم في هذه المرحلة الحرجة من حياتهم (Hoibian and Millot, 2018).

وبشكل الاعتراف بالتنوع وقبوله تحدياً مهماً آخر. ويمكن أن تؤثر تصورات المرشدين والتحديات الاجتماعية-الثقافية، والقوالب النمطية الجنسانية، على خيارات الطلاب التعليمية والمهنية (United States Department of Education, 2018). وقد بين مسح عشوائي أجري عبر الإنترنت للمرشدين في المدارس الثانوية في ولاية ويسكونسن الأمريكية أنهم حتى عندما يعتقدون أنّ الطالبات يتفوقن على الطلاب في الرياضيات وإمكانية نجاحهن أعلى، فإنهم أقل احتمالاً لتوجيه الطالبات نحو دراسة الرياضيات بدل اللغة الإنجليزية (Welsch and Windeln, 2019).

وغالباً ما تفتقر المشورة المدرسية والمهنية إلى الاستجابة الجنسانية. وكثيراً ما تأتي المبادرات والبرامج الرامية إلى مساعدة الطلاب على اتخاذ خيارات مستنيرة خالية من التحيز الجنساني، بشأن مجالات دراستهم ومستقبلهم النهائي، من خارج الانظمة التعليمية. وهذا ما تؤكد دراسات حالات من بوتسوانا (Mokgolodi, 2020)، وألمانيا (Faulstich-Wieland, 2020) والإمارات العربية المتحدة (Labib, 2020).

وقد تطوّرت الأنماط الجنسانية في الالتحاق بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وبدراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بدرجات متفاوتة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، فاعتمدت البلدان مجموعة متنوعة من المقاربات حول استخدام المشورة المدرسية لتوجيه المزيد من الفتيات والنساء نحو التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

وفي بوتسوانا، زادت الحصص الإجمالية للنساء في التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني زيادة طفيفةً بين 1995 و2018، من 31% إلى 35%. ولا تزال أعدادهن منخفضة أيضاً في مواضيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، على الرغم من التحسن الذي طرأ. وفي السنوات الأخيرة، كان عدد النساء يفوق عدد الرجال في التعليم العالي: ففي عام 2017، كنّ يشكلن 59% من مجموع الطلاب. ومع ذلك، في عام 2018، كانت حصص النساء من المسجلين في العلوم أقل من الرجال (40%)، وحتى أقل من ذلك في الهندسة والتصنيع والبناء (29%).

وأنشئت لجنة مرجعية للمواضيع جنسانية في عام 2006، تضم ممثلين من كافة الإدارات في وزارة التعليم وتنمية المهارات وذلك لتنظيم حملات توعية جنسانية وجعل التعليم مراعيًا للاعتبارات الجنسانية. واسترشد الفريق في عمله بالتوصيات الواردة في خطة التنمية الوطنية العاشرة والسياسة الوطنية المنقحة للتعليم لعام 1994، التي تدعو إلى توفير التعليم الشامل والتوجيه المهني لعالم العمل (1996; Botswana Ministry of Education, 1994). ومنذ عام 1995، تم تقديم برنامج شامل والزامي للتوجيه والمشورة، يتضمن مواد عن القوالب النمطية الجنسانية، في كافة المراحل التعليمية من التعليم ما قبل الابتدائي إلى التعليم العالي (Gysbers and Henderson, 2014). وقد وُضع منهجه في عام 1995، كما وتم توفير تدريب على التوجيه والمشورة للمعلمين قبل الخدمة وأثناءها.

وفي عام 2011، أعادت اللجنة المرجعية حول المواضيع الجنسانية النظر في استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الوظائف التي يهيمن عليها الذكور وتحسين فهم أصحاب المصلحة ومشاركتهم في هذا الموضوع. ووضعت سياسةً وخطة عمل وحملة ملصقات لهذا الغرض. وبالشراكة مع قطاع العمل ومؤسسات التعليم العالي، نظمت اللجنة معارض للعلوم والرياضيات، ومعارض للمهن، ومنتديات عن الفتيات في الرياضيات والعلوم وذلك بهدف تغيير النظرة السائدة حول المهن ونوع الجنس. ويقدم مجلس تنمية الموارد البشرية، وهو الهيئة

دعا إعلان ومنهاج عمل بيجين البلدان إلى إتاحة المشورة المدرسية المهنية والتوجيه المهني بشكل غير تمييزي يراعي الفوارق بين الجنسين

66

شبه المستقلة المسؤولة عن تنمية المهارات في البلد، تدريباً سنوياً لمساعدة المرشدين في المدارس والمسؤولين عن التوجيه المهني على توفير توجيه مهني خال من التحيز الجنساني والقوالب النمطية. وعلى الرغم من هذه الهياكل والسياسات والخطط والمبادرات التنسيقية، لا يوجد إطار عام لتيسير إدماج الفتيات والنساء في التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وفي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

وفي ألمانيا، ارتفعت نسبة الفتيات في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من 12% في عام 1999 إلى 19% في عام 2017. وألمانيا هي جمهورية اتحادية تتولى فيها الولايات مسؤولية التعليم. وقد كانت المدارس مسؤولة عن تقديم المشورة بشأن التوجيه المهني أو الوظيفي منذ عام 2010. ومع ذلك، فإن الجوانب الجنسانية ليست أساسية في هذه التدابير، وتترك سلطات التعليم الإقليمية للمدارس أو للمعلمين أو للمرشدين حرية تنظيم أنشطة مراعية للمنظور الجنساني وكيفية القيام بذلك. ويبدو أن المشورة المدرسية لا تؤثر حتى الآن تأثيراً كبيراً على الاتجاهات المهنية للفتيات والنساء.

يبد أنه يتم تنظيم نشاطين على نطاق البلد بأكمله بدعم من الوزارة الاتحادية للتعليم والبحث يهدفان إلى تحسين الوضع. الأول، ويعرف باسم **Komm-mach-MINT** (تعال وادرس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات) هو منصة على شبكة الإنترنت تهدف إلى دعم الفتيات والنساء في اختيار مساراتهن الدراسية والمهنية الأعلى. وتقدم المنصة معلومات عن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لطلاب المدارس الثانوية والجامعية وأولياء الأمور والمعلمين والمنظمات (National Pact for Women in STEM Occupations, 2019; Großkopf and Struwe, 2019). أما الثاني، ويعرف باسم **Klischeefrei**، فهو عبارة عن تعاون بين الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة والمسنين والمرأة والشباب والوزارة الاتحادية للعمالة والشؤون الاجتماعية. ويهدف البرنامج، الذي أطلق في كانون الأول/ديسمبر 2017، إلى إزالة القوالب النمطية الجنسانية في جميع المسارات المهنية والدراسية للفتيات والفتيان بدءاً من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي حتى الجامعة والعمل. وهو يتيح مواد للمعلمين والمرشدين لاستخدامها في فصولهم الدراسية.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، ارتفع نفاذ المرأة إلى التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني ومشاركتها في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بين عامي 1995 و2017. ومع ذلك، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً، ولا سيما في مجالي الهندسة والتشييد. وفي حين أن حصة الرجال وحصة النساء متساويتين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن تمثيل الطالبات أعلى في بعض مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بما في ذلك الصحة والرياضيات.

وقد وضعت الحكومة بنى تحتية تعليمية وأطلقت استراتيجيات وطنية لتعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني للفتيات والفتيات. واعتمدت استراتيجية وزارة التربية والتعليم للفترة 2010-2020 هيكلًا وبرنامجاً رسميين لتقديم المشورة للطلاب يتم تنفيذها في المدارس (UAE Ministry of Education, 2020). وفي عام 2014، بدأ المكتب الوطني للقبول والتوظيف التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقديم المشورة الأكاديمية بشكل سنوي لطلاب المدارس الثانوية وأولياء أمورهم في المدارس العامة والخاصة (UAE Ministry of Education, 2014, 2015). ومع ذلك، لا تتضمن الاستراتيجية ولا تنفيذها أي إشارة إلى نوع الجنس أو إلى ما إذا كانت هذه البرامج وبرامج تدريب المستشارين ودعمهم تشمل ممارسات مراعية للمنظور الجنساني. وهذا ما ينطبق أيضاً على السياسات الأحدث وعلى الخطط الطويلة الأجل التي تمت صياغتها على المستوى الاتحادي، بما في ذلك استراتيجية التعليم 2020، ورؤية الإمارات 2021، والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي 2030، والاستراتيجية الوطنية للابتكار المتقدم لعام 2018.

ومن إحدى المبادرات التي تركز على نوع الجنس مبادرة تعاون بين جمعية دبي للمهندسين، وهي هيئة شبه حكومية تلعب دوراً ناشطاً في إشراك المرأة الإماراتية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والروبوتات، والقسم الوطني للجنة النساء في الهندسة التابعة لمعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات، التي تتولى تنسيق الفعاليات والأنشطة الرامية إلى إلهام وإشراك الطالبات الإماراتيات الشابات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (Margheri, 2016).

على البلدان أن تعتمد المشورة المدرسية والتوجيه المهني الإلزاميين والمراعيين للمنظور الجنساني لتفكيك الصور الزائفة حول التكنولوجيا وارتباطها المنحاز بالقوالب النمطية الجنسانية

٦٦

على البلدان أن تعتمد المشورة المدرسية والتوجيه المهني الإلزاميين والمراعيين للمنظور الجنساني لتفكيك الصور الزائفة حول التكنولوجيا وارتباطها المنحاز بالقوالب النمطية الجنسانية وعلى هذه التدابير أن تغذي مواهب الفتيات واهتماماتهن في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني ومن أحد العناصر الرئيسية لهذا النوع من التوجيه المراعي للمنظور الجنساني توفير التدريب المحترف على التوجيه المراعي للمنظور الجنساني للمعلمين والمرشدين (Driesel-Lange, 2011). وعلى برامج التوجيه المهني أن تسعى إلى رفع الوعي بين أولياء الأمور، وهم أكثر العناصر تأثيراً على التنشئة الاجتماعية، لتمكينهم من لعب أدوار داعمة خالية من المفاهيم المتحيزة حول المهن وملائمتها من الناحية الجنسانية. وبإمكان الخبرات العملية وبرامج التدرج أن تسمح للطلاب بأن يلاحظن أنهن يتمتعن بمهارات قيمة في المهن التقنية (Neuhof, 2013). ولا شك أن أثر المشورة المدرسية محدود حيث أنه غير قادر على تغيير واقع سوق العمل التي تقع فيه مسؤولية التوظيف على عاتق الشركات. ولكنها قد تلعب دوراً مهماً في تشجيع الشباب والفتيات على اختراق الحواجز وتحقيق إمكاناتهن في الأوساط التي يسيطر عليها الذكور تقليدياً.

هذه قصة من قصص فتيات كثيرات كنّ أول من تخرج في أسرهن، وقد جمعها التقرير العالمي لرصد التعليم في إطار حملة **#أنا_أول_فتاة** (**#Iamthe1stgirl**) من أجل عرض التقدم الذي أحرز على صعيد المساواة بين الجنسين في مجال التعليم منذ صدور إعلان ومنهاج عمل بيجين قبل خمس وعشرين سنة خلت.

جيل الخريجين الأول:

ربيعة من باكستان

أنا من بلدة صغيرة في قرية نائية في جنوب البنجاب. وكنت متلهفة جداً للذهاب إلى المدرسة عندما كنت في الثالثة من عمري لدرجة أنني ذهبتُ وحدي إلى المدرسة المحلية الموجودة في نهاية شارعنا وطلبتُ أن أحضر الدروس فيها. وبدأتُ الدراسة في سن الرابعة وكنتُ طالبة جيدة جداً. وقررتُ قبل أن أخرج من المدرسة الثانوية دراسة الهندسة. وعارض والدي وأقربائي إلى حد ما هذا القرار لأنهم كانوا يعتقدون أنه من الأفضل لي أن أدرس الطب أو أن أتزوج.

وأصبح أحد المحاضرين في الجامعة في قسم الهندسة الكهربائية مرشدي، وهو الذي شجعني على متابعة دراستي لدرجة الماجستير وربما الدكتوراه، وهذا ما أنوي أن أفعله بعد تخرجي. وقد فزتُ في مسابقة لأصبح سفيرة ثقافية لباكستان فتمكنتُ من السفر إلى عشر ولايات أمريكية والتعريف ببلدي. وكانت هذه التجربة رائعة ومكنتني من أن أفهم فعلاً كيف يمكنني أن أستعين بشهادتي في الهندسة للمساعدة في النهوض ببلدي ومجمعي المحلي.

ولكنني قارمتُ الاقتراحين والتحقّتُ بجامعة لاهور لدراسة الهندسة، وسأتخرج العام المقبل. وسأكون ثاني شخص في عائلتي يتخرج من الجامعة، وأول شخص في قريتي يدرس الهندسة في الجامعة، وأنا فخورة بذلك حقاً. وقد فزتُ بمنحة دراسية شملت تكاليف كل رسوم دراستي ونفقاتي.

فتاة تبلغ من العمر 12 عاماً وهي في الصف السابع في مدرسة دولابيا الثانوية النموذجية. يعمل والدها في البناء وأمها ربة منزل.

حقوق الصورة: ج.م.ب. عكاش/منظمة إنقاذ الطفولة



لم تتمكن البلدان بعد من وضع كتب مدرسية خالية من القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس

”

لقد دعا إعلان ومنهاج عمل بيجين البلدان إلى وضع مناهج دراسية وكتب مدرسية ووسائل تعليمية خالية من القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس في جميع المراحل التعليمية بما في ذلك تدريب المعلمين

“

بإمكان الكتب المدرسية أن تديم القوالب النمطية عن طريق ربط خصائص معينة بفئات معينة. فيمكن للصور والأوصاف غير الملائمة أن تجعل الطلاب المنتمين إلى خلفيات غير مهيمنة يعانون من سوء التمثيل والإحباط والتهميش.

والكتب المدرسية عوامل تلعب دوراً كبيراً في بناء الهويات الجنسانية. وهي تنقل المعارف وتعرض المعايير الاجتماعية والجنسانية وترسم ملامح النظرة التي تسيطر على العالم تجاه الأطفال والشباب. فالمعايير والقيم الجنسانية لا ترسم شكل المواقف والممارسات فحسب، بل تؤثر أيضاً على التطلعات وتلمي السلوكيات والخصائص المتوقعة من الذكور والإناث (Heslop, 2016). وفي بعض السياقات، تعدّ الكتب المدرسية الكتب الأولى — وأحياناً الكتب الوحيدة — التي يقرأها الشباب، وبالتالي قد يكون لها تأثير دائم على تصوراتهم. وهذا يعني أنه يمكن، من خلال الكتب المدرسية، تحدي المعايير والقيم التمييزية. وقد دعا الهدف الاستراتيجي باء - 4 من إعلان ومنهاج عمل بيجين البلدان إلى وضع مناهج دراسية وكتب مدرسية ووسائل تعليمية خالية من القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس في كافة المراحل التعليمية، بما في ذلك تدريب المعلمين، وذلك بالتعاون مع كافة الجهات المعنية - الناشرين والمدرسين والسلطات العامة ورابطات اولياء الأمور.

لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الكتب المدرسية

في كثير من البلدان، تعاني الفتيات والنساء من تمثيل ناقص في الكتب المدرسية. وحتى عندما يتم تمثيلهن في هذه الكتب يصورن في أدوار تقليدية. ففي أفغانستان، كانت المرأة غائبة تماماً تقريباً عن الكتب المدرسية للصف الأول التي نشرت في التسعينات. ولكن منذ عام 2001، أصبحت ممثلة بوتيرة أعلى لكن عادةً في أدوار منزلية وسالبة تظهر فيها كمهات ومقدمات رعاية وبنات وأخوات. وهي تصوّر في معظم الأحيان كتابع لشخص آخر ويبقى التدريس هو المهنة الوحيدة المتاحة لها (Sarvarzade and Wotipka, 2017). وأظهر استعراض لـ 95 كتاباً مدرسياً للتعليم الإلزامي الابتدائي والثانوي في جمهورية إيران الإسلامية أنّ المرأة تظهر في 37% من الصور فقط، ونصف الصور التي تظهر فيها المرأة مرتبط بالأسرة والتعليم، في حين ظهرت في أماكن العمل في أقل من 7% من الصور. ولم توضع صور للمرأة في حوالي 60% من كتب اللغات الفارسية والأجنبية، وفي 63% من كتب العلوم وفي 4% من كتب العلوم الاجتماعية (Paivandi, 2008).

وفي عام 2013، نفّحت حكومة هنغاريا الكتب المدرسية للصفوف من 1 إلى 8 لإزالة القوالب النمطية الجنسانية والتوعية بالمساواة بين الجنسين. وتضمّن المحتوى الجديد فصولاً في كتب علم الأحياء تصف عمل النساء العالمات لتصوير مساهمة المرأة في العلوم (OECD, 2017). وفي الهند في عام 2019، قام مكتب ولاية مهاراشترا لإنتاج الكتب المدرسية والبحوث في مجال المنهج بتنقيح العديد من الصور الموجودة في الكتب المدرسية. فعلى سبيل المثال، أصبحت الكتب المدرسية للصف الثاني الآن تصوّر الرجال والنساء وهم يتقاسمون الأعمال المنزلية، كما وتعرض صوراً لطبيبات من النساء ولطهاة من الرجال. ويُطلب من الطلاب ملاحظة هذه الصور والتحدث عنها (News18, 2019).

لقد بلغت نسبة الإناث في نصوص وصور الكتب المدرسية الثانوية باللغة الانكليزية 44% في ماليزيا وبنغلاديش و37% في بنغلاديش و24% في مقاطعة البنجاب في باكستان وتصور المرأة في مهن أقل مقاماً كما وتصور على أنها انطوائية وسالبة (Islam and Asadullah, 2018). وتوحي إحدى الصور في أحد الكتب المدرسية الابتدائية في ماليزيا أنّ الفتيات قد يتعرضن للتشهير والنّبذ ما لم يكن محتشماً. وقد أقرّت وزارة التعليم بوجود نقاط ضعف في مراقبة الجودة وأرسلت ملاحظاً لتغطية الرسم المذكور (Lin, 2019).

”

لقد بلغت نسبة الإناث في نصوص وصور الكتب المدرسية الثانوية باللغة الانكليزية 44% في ماليزيا
وإندونيسيا و37% في بنغلاديش و24% في مقاطعة البنجاب في باكستان.

“

وفي جمهورية كوريا أشار المشاركون في مشاوره عامة حول التمييز بين الجنسين في الكتب المدرسية إلى أن الأطباء والعلماء يظهرون بصفة رئيسية على أنهم من الرجال في حين أن الراقصات وربات البيوت والمرضات يصورن بصفة رئيسية على أنهم من النساء. وتصور الكتب المدرسية لمرحلة الطفولة المبكرة الأرناب والتعالج كإناث والأسود والنمور كذكور (Republic of Korea Ministry of Gender Equality and Family, 2018). وفي الولايات المتحدة، وجدت دراسة لكتب علم الاقتصاد التمهيدي أن 18% من الشخصيات المذكورة كانت من الإناث، وأن معظمها تم تصويره في أطر تتعلق بالطعام أو الموضة أو الترفيه (Stevenson and Zlotnick, 2018). وقد أجريت دراسة حول كيفية تمثيل الكتب المدرسية للدراسات الاجتماعية لتاريخ المرأة في المرحلة ما قبل الابتدائية وفي المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية. وقد خلصت الدراسة إلى أن 53% من الحالات التي ذُكرت فيها النساء تشير إلى أدوار منزلية وأسرية فيما تشير 2% فقط إلى دخولهن مجال العمل (Maurer et al., 2018).

وتتضمن كتب التاريخ في شيلي للصف الرابع شخصيتين من النساء لكل 10 رجال. كما ويتم تصوير مساهمات المرأة التاريخية من خلال آراء نمطية مرتبطة بالأعمال المنزلية. ويحتوي كتاب العلوم للصف السادس على شخصيتين من النساء وعلى 29 شخصية من الرجال (Covacevich and Quintela-Dávila, 2014). كما وأن التمثيل الناقص للمرأة واضح في إيطاليا، على الرغم من مشاركة هذا البلد في مشروع للاتحاد الأوروبي وافق فيه ناشرو الكتب المدرسية على مدونة تسعى إلى تعزيز المساواة بين الجنسين (Scierrri, 2017). وفي إسبانيا، بلغت حصة الإناث 10% في الكتب المدرسية الابتدائية و13% في الكتب المدرسية الثانوية. ومن أصل ما يفوق 12 000 صورةً بلغت نسبة صور النساء الخمس فقط (López Navajas and López García-Molins, 2009).

وخلص تحليل أجري في المغرب لكتب المرحلة ما قبل المدرسية إلى أن 71% من صور النساء تظهرهن يقمن بعمل تطوعي، فيما أظهرت 10% من هذه الصور النساء يعملن بأجر (Cobano-Delgado and Llorent-Bedmar, 2019). وفي تركيا، تصور الكتب المدرسية الابتدائية أدواراً اجتماعية غير متكافئة للرجل والمرأة ونظرةً أبويةً للأسرة. كذلك، لوحظ وجود لغة متحيزة جنسانياً في الكتب المدرسية الثانوية، على الرغم من أن إصلاح المناهج الدراسية في عام 2004 قلص من حجم هذه المشكلة إلى حد ما (Çayir, 2014). ولا تزال التحيزات موجودة في الأدوار الاجتماعية الموكلة للمرأة في كتب الرياضيات (Incikabi and Ulusoy, 2019). وفي أوغندا، لم تذكر كتب الفيزياء الثانوية عموماً جنس الأشياء والمواضيع. ومع ذلك، فإن استخدام الأسماء الجنسانية (مثل الصبي) والضمان (مثل له) يعطي النص دلالات جنسانية، والرسوم التوضيحية تظهر الرجال إلى حد كبير (Namatende-Sakwa, 2018).

تميل البلدان إلى عدم التصرف وفقاً لالتزامها بإصدار كتب مدرسية خالية من التحيز

من الأمور التي تدعم الشمول وجود نهج لتطوير الكتب المدرسية يستخدم لغةً شاملةً ويظهر هويات متنوعةً ويدمج حقوق الإنسان في المحتوى. ولكن لا بد من توافر عدة عوامل لتحقيق نجاح الإصلاحات الشاملة للكتب المدرسية. فلا بد من تطوير القدرات التي تسمح للمعلمين بالعمل بشكل تعاوني وبالتفكير بشكل استراتيجي. كذلك لا بد من إقامة الشراكات حتى تشعر كافة الأطراف بملكية العملية فتعمل على تحقيق الأهداف نفسها. ويجب اتباع نهج تشاركي في التصميم والتطوير والتنفيذ.

وقد استخدمت البلدان مجموعةً من الاستراتيجيات لجعل مواد التعلم والتعليم أكثر مراعاةً للمنظور الجنساني. وتبين دراسات حالات إفرادية من جزر القمر (Ballini, 2020) وأثيوبيا (Melesse, 2020) ونيبال (Bhattarai, 2020) أنماط تقدم مختلفة. ففي إثيوبيا وجزر القمر، لم يتحقق أي تغيير كبير في تمثيل الجنسين في النصوص أو الرسوم التوضيحية أو الأدوار المسندة إلى كلٍ منهما. غير أن المواد التعليمية في نيبال أصبحت أكثر استجابةً للمنظور الجنساني، وإن كان لا بد من القيام بالمزيد نظراً إلى أن القوالب النمطية الجنسانية لا تزال قائمةً.

وفي جزر القمر، كانت مواد التدريس والتعلم تستورد في السابق من فرنسا. وبدأ الإنتاج الوطني للكتب المدرسية في عام 2015، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبإدارة من اليونيسيف. وقد أعطت وزارة التعليم الأولوية لكمية الكتب المدرسية لكل تلميذ لا للمحتوى. وفي حين تهدف الوزارة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال التعليم، فإنها لم تقدم أي توجيهات صريحة بشأن كيفية إدراج ذلك في المناهج الدراسية والكتب المدرسية. بيد أن موظفي المؤسسات المشاركة في إنتاج الكتب دفعوا إلى إدراج البعد الجنساني في المواد التعليمية. ووزعت المبادرة الفرنكوفونية لتدريب المعلمين عن بعد أدلة لتدريب المعلمين تراعي المنظور الجنساني، وقد مولت هذه المبادرة مشاركة مسؤولي التعليم في برنامج تدريبي إقليمي تنفذه اليونيسكو بهدف إلى زيادة مشاركة الفتيات في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وتغزى التحسينات الطفيفة في الاستجابة للمنظور الجنساني منذ عام 2015 إلى حد كبير إلى الالتزام الفردي. كذلك يعزى عدم إحراز مزيد من التقدم إلى الصعوبات التي تواجهها الجهات المشاركة في تطوير الكتب المدرسية في التغلب على النفوذ الأسري والاجتماعي والديني على الأفراد. وقد تمّ عرقلة الجهود أكثر بسبب افتقار العاملين في مجال تطوير الكتب إلى فرص رفع الوعي أو التدريب على القضاء على القوالب النمطية الجنسانية (Ballini, 2020; Hassani Ahmed, 2019).

وقد أبدت حكومة إثيوبيا التزامها بالمساواة بين الجنسين في التعليم من خلال برامج لتطوير قطاع التعليم، ومن خلال إصلاح أطر المناهج الدراسية والسياسات. وكجزء من جهود الإصلاح، تم إعداد الكتب المدرسية وتنقيحها، وتم تزويد المعلمين بالتطوير المهني المراعي للمنظور الجنساني، وتم تعميم علم التربية المراعي للمنظور الجنساني في كليات إعداد المعلمين. ومن بين مؤسسات أخرى، قامت النساء الأفريقيات العاملات في مجال التربية، ومنظمة Plan International، والمعهد الدولي لبناء القدرات في أفريقيا التابع لليونسكو، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية بتمويل تدخلات تتعلق نوع الجنس، بما في ذلك بحوث، وورش تدريب مجتمعية، وورش تطوير مهني خلال الخدمة مراعية للمنظور الجنساني وإسداء المشورة لصانعي السياسات. ومع ذلك، تظهر الدراسات أن القوالب النمطية الجنسانية لا تزال قائمة (FAWE, 2019; Mehari, 2016; Tesema and Braeken, 2018).

ويهيمن الذكور على الكتب المدرسية الإثيوبية التي تصوّر الرجال كقادة وأطباء ومهندسين وسياسيين يتمتعون بالقوة والحزم والذكاء. وعلى عكس ذلك، يتم تصوير المرأة في الكتب المدرسية على أنها ضعيفة وسالبة وخاضعة وهي غالباً ما تظهر في أدوار منزلية وكمقدمة للرعاية أو في أدوار ثانوية. وقد خلصت دراسة لكتب الدراسات الاجتماعية المدرسية في الصفوف من 5 إلى 8 إلى أن 12% فقط من الأسماء المستخدمة في هذه الكتب كانت أسماء إناث. كذلك، يتم استخدام ضمائر التذكير بشكل رئيسي، حيث تمثل الضمائر النسائية 25% فقط (Wondifraw, 2017). وهيمنت على هذه الكتب قصص الملوك الأفارقة والمناضلين من أجل الحرية والقادة الأفارقة وهم جمعياً من الرجال في حين لم يتم ذكر النساء اللواتي شاركن بنشاط في الكفاح من أجل الاستقلال فأصبحن طي النسيان. وخلص تحليل لكتاب اللغة الانكليزية للصف الثامن إلى أنه متحيز جنسانياً على حساب المرأة. وقد صوّرت معظم الرسوم والقصص شهرة الرجال ومساهماتهم وإنجازاتهم، وكانت الشخصيات من الرجال هي القوية بشكل حصري (Mulugeta, 2019). ولم تشارك المرأة في وضع الكتب المدرسية أو مراجعتها، ولم يتم توفير تدريب على العمليات. كما ولم تبتد السلطات سوى القليل من الالتزام بضد المعايير الاجتماعية والجنسانية التمييزية. ولم يتضمن سوى عدد قليل من عمليات تنقيح الكتب المدرسية منذ عام 1995 أدلة مستمدة من دراسات أو بحوث جنسانية (Melesse, 2020).

أما نيبال، فقد اعتمد مبادئ توجيهية في عام 1999 بشأن صياغة مواد تعلم وتعليم بطريقة تراعي المنظور الجنساني في الصفين التاسع والعاشر للغة الانكليزية واللغة النيبالية وللإثنية وللثقافة وللدراسات الاجتماعية (Ministry of Education and Sports, 2000). وقد تم تعيين خبير في الشؤون الجنسانية في تلك السنة لمراجعة مدى مراعاة الكتب المدرسية للمنظور الجنساني. وأكدت المبادئ التوجيهية أنه يتعين على الكتب المدرسية أن تمثل الرجل والمرأة على قدم المساواة. وينبغي الاستعاضة عن الكلمات المتحيزة جنسانياً باللغة الانكليزية مثل headmaster أي مدير و chairman رئيس و salesman مندوب المبيعات بكلمات غير منحازة جنسانياً مثل principal و chairperson و salesperson (Ministry of Education and Sports, 2002). وقد طبقت المبادئ التوجيهية فيما بعد على الصفوف الأخرى وترافقت مع عمليات تدقيق للشؤون الجنسانية وتعيين مسؤول عن الأمور الجنسانية. وتم اعتماد سياسة جديدة في عام 2007 تدعو إلى مراجعة جميع المواد كل 5 سنوات وتنقيحها كل 10 سنوات.

ونتيجة لهذه الإصلاحات، أصبحت الكتب المدرسية أكثر مراعاةً للمنظور الجنساني. وتستخدم الكتب المدرسية الحالية صوراً للمرأة على نطاق واسع في كافة المهن. ومع ذلك، لم يتم تغيير القوالب النمطية الجنسانية بشكل كامل بعد. وغالباً ما تستخدم مصطلحات مثل "ذكي" و "مسؤول" للإشارة إلى الذكور فقط، في حين تظهر الإناث على أنهن سالبات وخاضعات. ففي كتب الدراسات الاجتماعية والعلوم واللغة الانكليزية والتربية للصفوف 1 و 3 و 5، على سبيل المثال، تصوّر المرأة على أنها تعمل في وظائف كعلاج المرضى والطبخ ورعاية الأطفال وتنظيم المجتمع المحلي (UNESCO, 2017). وحتى في عام 2017، كان معظم كُتاب الكتب المدرسية من الذكور، ولم تجرى تدقيقات جنسانية إلا مرتين منذ عام 1999 (Bhattarai, 2020).

ويطلب وضع مواد تعليم وتعلم تراعي المنظور الجنساني قيادةً وطنية قويةً كما وعلى هذه العملية أن تكون جزءاً لا يتجزأ من السياسات العامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في التعليم. وينبغي إجراء عمليات تدقيق جنساني لمواد التعليم والتعلم بشكل منتظم. كذلك، يجب أن تكون عمليات مراجعة الكتب المدرسية شاملةً أي انه لا بد من ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل والاستماع إلى آرائها. وينبغي أن تستند عمليات المراجعة إلى البحوث. وعلى المشاركين أن يحصلوا على التدريب في مجال وضع مواد تستجيب للمنظور الجنساني. كذلك يتعين إدراج البعد الجنساني صراحةً في عمليات استدرج العروض والشروط المرجعية والعقود المتعلقة بصياغة مواد التدريس والتعلم. وأخيراً وليس آخراً، لا بد من تدريب المعلمين على استخدام المواد التعليمية المراعية للمنظور الجنساني.

”

التقدم المحرز في الاعتراف بالميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير عن نوع الجنس

تكافح البلدان في جميع أنحاء العالم من أجل تناول الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني في المناهج الدراسية والكتب المدرسية التي تميل إلى عدم إدراج هذه الهويات والحقائق بشكل إيجابي. وخلص مؤشر للتعليم الشامل في 49 بلداً أوروبياً إلى أن 19 بلداً يتمتع بمناهج دراسية وطنية شاملة تجعل تناول الميل الجنسي إلزامياً، فيما 7 منها جعل ذلك اختيارياً، و23 بلداً لم يتناول هذه المسألة بشكل صريح (Ávila, 2018).

في إثيوبيا، على الرغم من التزام الحكومة بالحد من التحيز الجنساني في الكتب المدرسية، لم تشارك المرأة في الإصلاحات. وقد أظهرت دراسة لكتب الدراسات الاجتماعية في الصفوف من 5 إلى 8 أن 12% فقط من الأسماء المستخدمة في هذه الكتب المدرسية كانت أسماء إناث

“

فالعديد من المناهج إما تتجاهل المثلية الجنسية والثنائية الجنسية والهويات الجنسية غير الثنائية أو تعاملها على أنها منحرفة أو غير طبيعية. وقد يكون لهذا الأمر آثار سلبية على الطلاب المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين خاصة إذا ما اقترن بوجود قوالب نمطية وتمييز في الحياة المدرسية اليومية. في الولايات المتحدة، وجد مسح GLSEN للبيئة المدرسية لعام 2017 أنه لم يُعرض على ثلثي الطلاب أي تمثيل لمجتمع وتاريخ المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين في المدرسة. ووجدت الدراسة أيضاً أن الطلاب المنتمين إلى المدارس التي تتمتع بمناهج دراسية شاملة أقل عرضة للإحساس بعدم الأمان في المدرسة بسبب ميولهم الجنسية (42% مقابل 63%) وأقل عرضة لسماع كلمات متحيزة في غالب الأحيان أو في كثير من الأحيان (52% مقابل 75%) (Kosciw et al., 2018).

وأظهرت دراسة استقصائية شملت 6000 معلم في اليابان أن ما بين 63% و73% معلم يعتبرون أنه على المنهج الدراسي أن يغطي الميول الجنسية والهوية الجنسية والتعبير الجنساني (Doi, 2016). ولا يعكس المنهج الدراسي الحالي بشكل صحيح التنوع في الميول الجنسية. وقد أضافت مراجعة المناهج الدراسية التي أجريت في عام 2016 الفرصة لمعالجة هذه المسألة (Doi and Knight, 2017). وخلص استعراض أجري في عام 2011 للمناهج الدراسية في 10 بلدان في شرق وجنوب أفريقيا إلى أن أياً منها لا يعالج مسألة التنوع الجنسي بشكل ملائم (UNESCO and UNFPA, 2012). ويشير منهاج ناميبيا للمهارات الحياتية للصفين الثامن والثاني عشر على الأقل إلى مسألة التنوع في الميول الجنسية (UNESCO, 2016).

وفي جميع أنحاء العالم، تدرك البلدان الحاجة إلى إدراج الميول الجنسية والهوية الجنسية والتعبير الجنساني في المناهج الدراسية. وتأخذ البلدان المرتفعة الدخل زمام المبادرة في هذا المجال. وبناءً على توصيات فريق العمل المعني بالتعليم الشامل للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، أعلنت اسكتلندا (المملكة المتحدة) أنها ستكون البلد "الأول" الذي سوف يدرج التعليم الشامل للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين في المناهج الدراسية في جميع المدارس العامة بحلول عام 2021 (Scotland Government, 2018). كما وركزت ولاية برلين الألمانية على مفاهيم كالاختلاف والتسامح والقبول لإدخال التنوع الجنسي في المناهج الدراسية الابتدائية. وفي مقاطعة أونتاريو الكندية، يتعلم طلاب الصف الثامن ربط الميل الجنسي والهوية الجنسية بمفهوم الاحترام (UNESCO, 2016).

كما وكانت كاليفورنيا أول ولاية أمريكية تعتمد إطاراً تنظيمياً لإدراج مساهمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين في مناهج التاريخ والعلوم الاجتماعية. وفي عام 2019، تبعتها ولايات كولورادو والينوي ونيوجيرسي وأوريغون (Illinois Safe Schools Alliance, 2019). ومع ذلك، هناك سبع ولايات لا زالت تطبق قوانين تمييزية تتعلق بالمناهج الدراسية. فتؤكد المبادئ التوجيهية حول التربية الجنسية لمجلس المدارس في ولاية كارولينا الجنوبية أن "برنامج التعليم... قد لا يشمل مناقشة أنماط الحياة الجنسية البديلة عن العلاقات الجنسية بين الجنسين" (South Carolina Code of Laws, 2013). كما وينص قانون الصحة والسلامة في تكساس على أنه لا بد لمحتوى التربية الجنسية أن يؤكد "أن المثلية الجنسية ليست أسلوب حياة مقبول بين عامة الشعب وأن السلوك الجنسي المثلي هو فعل جرمي" وذلك بموجب قانون صدرته الولاية وثبت عدم دستوريته في عام 2003. مع ذلك، لا يزال القانون معتمداً في الكتب (Texas Health and Safety Code, 2018). وتظهر اللغة التمييزية أيضاً في الأنظمة التعليمية وفي المبادئ التوجيهية للمناهج الدراسية المعتمدة في الولاية (Rosky, 2017). وفي ولاية يوتا، أدت تعبئة المجتمع المدني إلى إلغاء حظر قانوني على "المناصرة لصالح المثلية الجنسية" كخطوة نحو وقف التمييز القائم على الميل الجنسي والهوية الجنسية في المدارس العامة (Wood, 2017).

وتتمتع بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بمناهج دراسية شاملة في ما يتعلق بالميل الجنسي والهوية الجنسية. فتدرج منغوليا السلوك الجنسي والتنوع الجنسي في مناهج الصحة الجنسية والإنجابية للصفوف من 6 إلى 9. وفي نيبال، يناقش منهج الصحة والتربية البدنية في الصفوف من 6 إلى 9 صحة ورفاه المتعلمين المتنوعين جنسياً وجنسانياً، مع التركيز بوجه خاص على مجموعة "الهجرا"، وهي مجموعة لمغاييري الهوية الجنسية ولحاملي صفة الجنسين معترف بها في جنوب آسيا كجنس ثالث (UNESCO, 2015). وتغطي الدورة الدراسية والكتب المدرسية في تايلند بشأن التربية الجنسية والصحية في الصفوف من 1 إلى 12 التنوع الجنسي، وقد اعتمدت في أيار/مايو 2019 (Thai PBS News, 2019).

هذه قصة من قصص فتيات كثيرات كنَّ أول من تخرج في أسرهن، وقد جمعها التقرير العالمي لرصد التعليم في إطار حملة **#أنا_أول_فتاة** (**#iamthe1stgirl**) من أجل عرض التقدم الذي أحرز على صعيد المساواة بين الجنسين في مجال التعليم منذ صدور إعلان ومنهاج عمل بيجين قبل خمس وعشرين سنة خلت.

جيل الخريجين الأول: مونيكا شارما من الهند

ولدت لعائلة مكونة من ثلاثة أبناء من الشريحة الدنيا للطبقة المتوسطة في الهند. وكان والدي حاصلاً على شهادة جامعية لكنه كان عاطلاً عن العمل، وقد حاول إنشاء عمل تجاري مراراً دون جدوى. وتزوجت أمي وهي في الصف العاشر فتركت المدرسة. وكان جدي مصدر الدخل الوحيد في عائلتي إذ كان لديه وظيفة.

فالتعليم يفضي دائماً إلى حياة أفضل، وهذا ينطبق عليّ أيضاً. فقد غير التعليم طريقة تفكيري المنطقي ونظرتي إلى الحياة ومواقفي وشخصيتي وأسلوب حياتي. وأصبح لدي وظيفة محترمة ومكانة في المجتمع الآن، ولست بحاجة لأن أكافح كما فعلت أمي طوال حياتها، فقد بنتت مستقلة الآن بفضل تعليمي ليس إلا.

واتخذت التدابير اللازمة لتوفير تعليم جيد لأطفالي، فانا أقوم بتدريسهم كل يوم. وليس لدي أحلام كبيرة لهم، بل أريد فقط أن يكونوا بشراً صالحين وقادرين على التعاطف مع ألام الآخرين. ولن أجبرهم على أن يصبحوا أطباء أو أن يمارسوا أي مهنة مرموقة أخرى، بل طلبت منهم العمل بجد لتحقيق ما يريدون وما يحسنون القيام به على أفضل وجه.

وقد نلت شهادة ماجستير في الآداب (تخصص لغة إنجليزية)، وشهادة إجازة في التربية، وأدرس الآن للحصول على درجة الماجستير في الرعاية الاجتماعية. وتمثلت الصعوبة الرئيسية التي واجهتها في سبيل تعليمي في نقص التمويل والمجتمع المحافظ. فقد كان جدي يريدني أن أتزوج وأنا في الصف الثامن، لكن والدي ظل يحميني وأمي تدخر ما تستطيع من المال، وكلما قدم إليها والداها الهدايا كانت تطلب أن يقدمها إليها المال عوضاً عن ذلك لكي تنفق على تعليمنا. ثم بدأت أكسب المال بنفسني من خلال تعليم دروس خصوصية. وواصلت تقديم الدروس الخصوصية خلال دراستي لدرجة الماجستير، وكان ذلك يؤثر استغراب الناس كثيراً. وعندما كنت أتابع الدراسة لنيل شهادة الدبلوم في مدينة أخرى، واصلت أختي تقديم الدروس الخصوصية مكاني وتوفير المال لدراستي.

وأصبحت الآن معلمة للمرحلة الابتدائية في السلك الحكومي وناشطة في نقابة المعلمين أيضاً. وتقلدت منصب رئيسة اللجنة التنفيذية على مستوى المقاطعة لشبكة النساء في نقابتي. وقد حققت كل ما حققته بفضل الجهود المشتركة التي بذلتها أنا وعائلتي، وأشعر بالامتنان لوالدي وشقيقتي.



كابوكابو، البالغة من العمر 9 سنوات، في المدرسة حيث باتت تداوم بانتظام بفعل برنامج التغذية في المدارس وبرنامج توزيع الأغذية.

حقوق الصورة: مالاما مويل/منظمة إنقاذ الطفولة

تؤثر مواقف المعلمين من نوع الجنس على تجربة الطلاب التعليمية

دعا الهدف الاستراتيجي بء - 1 من إعلان ومنهاج عمل بيجين البلدان إلى جعل نظم التعليم مراعيةً للمنظور الجنساني، واتخاذ تدابير لزيادة نسبة النساء اللواتي في مراكز صنع السياسات واتخاذ القرارات التعليمية، وزيادة حصة المعلمات في جميع المراحل والمجالات التعليمية بما في ذلك التخصصات التي يسيطر عليها الذكور عادةً. كما ويتعين على المربين أن يكونوا منفتحين على خيارات الفتيات والفتيان ومساعدتهم على اكتشاف هويتهم، والتواصل مع الأشخاص من حولهم، واكتساب الثقة بالنفس، والرفاه، وقبول الأقران، وتقديم الدعم الاجتماعي (Lahelma, 2011). ويجب ألا تؤدي التجارب المدرسية إلى إضعاف الرسالة التي مفادها أن بإمكان الطلاب القيام بأي عمل يريدونه كما ويمكنهم أن يصبحوا ما يريدونه.

ويتّم تعلّم المعايير والقوالب النمطية الجنسانية في مرحلة الطفولة المبكرة. ولكن قلة من البلدان تولي اهتماماً للمساواة بين الجنسين في التعليم والتعلّم في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي أستراليا والنرويج وهونغ كونغ في الصين، يظهر المعلمون في مرحلة ما قبل المدرسة قيماً جنسانيةً تقليديةً في الفصول الدراسية (Chi, 2018). كذلك أظهرت دراسة أجريت على الأطفال الذين يبلغون السادسة من العمر في الولايات المتحدة أنّ لديهم آراءً نمطيةً مفادها أنّ الفتيان أفضل من الفتيات في علم الروبوتات والبرمجة فيما لم تظهر أي فجوة في الاهتمام والفعالية الذاتية في التكنولوجيا في الصف الأول بين الفتيان والفتيات الذين شاركوا في تجربة للبرمجة (Master et al., 2017). وشجع منتدى النساء الأفريقيات العاملات في مجال التربية في عدة بلدان على اتباع أساليب تربوية مراعية للمنظور الجنساني، كما وشجّع المعلمين على نشر الوعي الجنساني في الفصول الدراسية لتعزيز احترام الفتيات لأنفسهن. وفي ملاوي، تركّز الاهتمام على السنوات الأولى للتعلّم على القيود الناشئة عن انخفاض التوقعات المجتمعية التي تؤثر سلباً على نمو الفتيات قبل بلوغهن مرحلة المراهقة (Banda, 2018).

إنّ نوع الجنس يرسم شكل تصورات المعلمين في ما يخص قدرة الطلاب وسلوكهم الأكاديميين (Bettie, 2002; Ispa-Landa, 2013; Cherg and Jones and Myhill, 2004; Han, 2018). فعلى سبيل المثال، من الأكثر احتمالاً أن يصف المعلمون الفتيان على أنهم مشاغبين أكثر من الفتيات (Schaeffer et al., 2006). وخلصت دراسة شملت 527 معلماً في 27 مدرسة ابتدائيةً في ثلاث مقاطعات صينية إلى أنّ المعلمات يصنفن الفتيان على أنهم مشاغبين أكثر وأقل انتباهاً في الصف من الفتيات في حين كانت الاختلافات في تصنيف المعلمين الذكور أقل (Caldarella et al. 2009). ويمكن أن تكون مواقف المعلمين انعكاساً للتحييزات المجتمعية. وفي المكسيك، أدت مواقف المعلمين السلبية تجاه إدماج أطفال المايا وسلوكهم المتحيز تجاه فتيات المايا ذات البشرة الداكنة إلى تدني احترام الفتيات لأنفسهن وانخفاض قدرتهن على التركيز في الصف (Osorio Vázquez, 2017). وقد أظهرت دراسة حول الثانويات المتنوعة ثقافياً في الولايات المتحدة أنّ المعلمين البيض يعتقدون أن الفتيان السود يتحدثون في الصف ويتأخرون ويخرقون القواعد المتعلقة باللباس أكثر من غيرهم. ونتيجةً لذلك، يتعرض هؤلاء بشكل منهجي للإهانات العنصرية وللتصرفات التي تقلل من احترامهم (Hotchkins, 2016).

كما وتؤثر مواقف المعلمين على التحصيل الدراسي، حتى عندما لا يعبرون عنها بصريح العبارة. ففي إيطاليا، سجّلت الفتيات اللواتي يعملن مع معلمين لديهم تحيز ضمني على أساس نوع الجنس أداءً أدنى في الرياضيات واخترن ثانويات أقل طلباً، بناءً على توصيات المعلمين (Carlana, 2019). وتؤدي مواقف المعلمين أيضاً إلى ارتفاع الإجراءات التأديبية والإيقاف عن المدرسة. ففي 2013/2014 في الولايات المتحدة، تمّ توقيف الفتيان السود عن حضور المدرسة بمقدار 2.4 مرات أكثر من الفتيان البيض والفتيات السود بمقدار 3 مرات أكثر من الفتيات البيض (National Center for Education Statistics, 2019)، مما يشير إلى أنّ التقاطع بين نوع الجنس والعرق أهم بالنسبة إلى الإناث منه للذكور (Crenshaw et al., 2015).

وبالتالي، على المعلمين اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لمعالجة قضايا الشمول الملحة كالمساواة بين الجنسين. واعتمدت خطة التعليم من أجل المساواة بين الجنسين في شيلي للفترة 2015-2018 التدريب المستمر للمعلمين على المستوى الوطني حول قضايا نوع الجنس والتميز والتعليم الشامل والحياة الجنسية والتنوع الجنسي في الفصول الدراسية (Chile Ministry of Education, 2017). ويسعى برنامج التنقيف الجنسي في كوبا إلى تعزيز تنقيف المعلمين بشأن الحياة الجنسية وكذلك بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً، وذلك باتباع مقاربة تراعي المنظور الجنساني والحقوق الجنسية في جميع المناهج الأساسية والاختيارية والدراسات العليا (Cuba Ministry of Education, 2011). وفي نيبال، أدخل المركز الوطني لتطوير التعليم وحدةً للتوعية الجنسانية على برنامج التطوير المهني للمعلمين (OHCHR, 2017). وقد وضعت سياسة المعلمين الوطنية في أوغندا لعام 2019 مبادئ توجيهيةً وقامت بتجريبها بهدف

” دعا إعلان ومنهاج عمل بيجين البلدان إلى جعل نظم التعليم مراعيةً للمنظور الجنساني واتخاذ تدابير لزيادة نسبة النساء في مراكز صنع السياسات والقرارات المتعلقة بالتعليم “

” على الصعيد العالمي، تمثل النساء 94% من المعلمين في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، و66% في المرحلة الابتدائية، و54% في المرحلة الثانوية، و43% في مرحلة التعليم العالي

66

تزويد المعلمين بالمعارف الأساسية عن المفاهيم والمهارات الجنسانية في مجال التربية المراعية للمنظور الجنساني في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (UNESCO, 2019c).

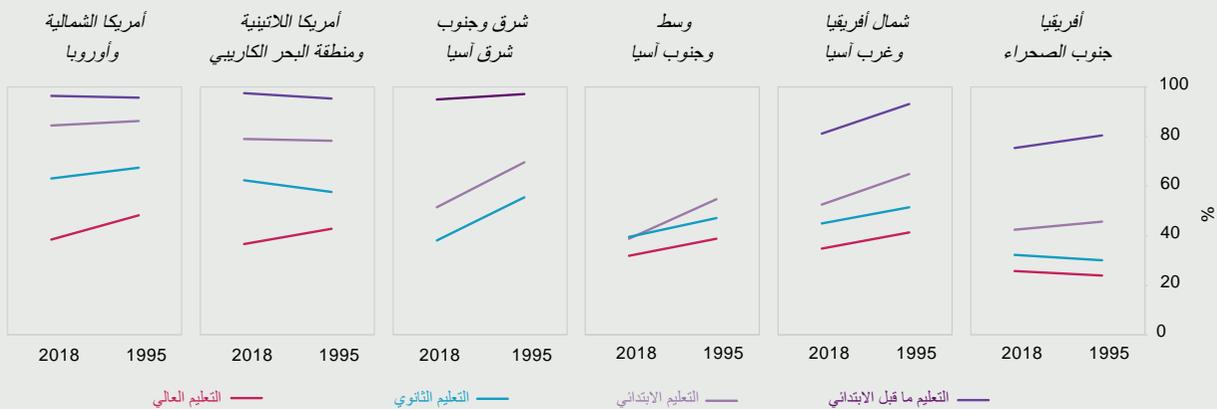
وقد تكون المقاربات التي تستهدف المدرسة بأكملها أكثر فعاليةً من المقاربات التي تستهدف المعلمين فحسب. وقد تمّ تجريب برنامج Lifting Limits أي رفع الحدود في 19/2018 في خمس مدارس ابتدائية في لندن. وباستخدام مقارنة تستهدف المدرسة بأكملها، يهدف البرنامج إلى زيادة الوعي وتزويد 270 موظفاً و1900 طالب بالادوات اللازمة للتعرف على التحيز غير المتعمد القائم على نوع الجنس وتصحيح هذا التحيز الذي يمكن أن يحد من تطلعات الأفراد وتوقعاتهم. وأظهر تقييم مستقل أنّ الوعي تزايد حول إمكانية أن يتمتع الفتيان والفتيات بأدوار أكثر تنوعاً، إن كانوا هم من هؤلاء أو غيرهم. كذلك ارتفعت القدرة على التصدي للقولب النمطية الجنسانية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة الأطفال البالغين من 7 إلى 11 سنة الذين يعتبرون أن مهنة التمريض "للجميع" وليست حكراً على "الفتيان" أو على "الفتيات" من 35% إلى 71%. وارتفعت نسبة الفتيان الذين يعتبرون أنهم قد يصبحون من المعلمين من 24% إلى 42%، في حين ارتفعت نسبة الفتيات اللواتي يعتبرن أنهن قد يصبحن لاعبات كرة قدم من 36% إلى 47%. ومن أسباب التغيير الرئيسية اعتماد مقارنة تستهدف المدرسة بأكملها، وتأمين تدريب فعال لطاقم العمل في المدرسة، وتعيين بطل جنساني في المدرسة، واعتماد موارد للبرنامج حسنة النطاق والنوعية (Lifting Limits, 2019). ويبين البرنامج أنه لا بدّ من مقارنة تستهدف المدرسة بأكملها لتغيير المعايير الجنسانية التي يتعلمها الفتيان والفتيات في سن مبكرة.

يشكّل التوازن بين الجنسين والتنوع في التعليم والإدارة عنصرين رئيسيين لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم

يبيّن التمثيل الجنساني في التعليم وفي المناصب الإدارية في المدارس ارتفاع مستوى الفصل بين الجنسين. فالمرأة ممثلة تمثيلاً زائداً بين أعضاء هيئة التدريس في المستويات التعليمية الدنيا في حين أن وجودها يقلّ بشكل ملحوظ في التعليم الثانوي الأعلى وفي التعليم العالي (الفصل العمودي). كما أنّ المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في بعض المجالات الدراسية، ولا سيما البرامج المهنية التي غالباً ما يهيمن عليها الذكور وفي العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات (الفصل الأفقي). وينطبق هذا الأمر على المناصب الإدارية في المدارس والمناصب التي تُعنى بوضع السياسات وصنع القرارات السياسية.

الشكل 15:

إنّ النسبة المئوية للنساء في التدريس أخذت في الازدياد في جميع أنحاء العالم وفي كافة المراحل النسبة المئوية للمعلمات، حسب المنطقة والمرحلة التعليمية، 1995 و2018



ملاحظة: إنّ البيانات المتعلقة بالنسبة المئوية للمعلمات في التعليم العالي في أفريقيا جنوب الصحراء هي لعام 2016. المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

على الصعيد العالمي، كانت الإناث يمثلن 94% من المعلمين في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي في عام 2018. كما وتمثل النساء 66% من المعلمين في المرحلة الابتدائية و54% في المرحلة الثانوية و43% في التعليم العالي. وفي حين أن حصة المعلمات في التعليم ما قبل الابتدائي ظلت على حالها تقريباً منذ عام 1995، فقد زادت في مراحل أخرى في جميع المناطق تقريباً باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء، حيث انخفضت في المرحلة الثانوية (من 32% إلى 30%) وفي التعليم العالي (من 26% إلى 24%) رغم أنها كانت الأدنى على الصعيد العالمي في كلا المرحلتين (الشكل 15). وحتى في التعليم الابتدائي، كانت نسبة المعلمات في عام 2018 أقل من 30% في بنن وجزر القمر وجيبوتي وسيراليون وأقل من 20% في توغو. وقد أظهرت الأدلة الواردة من البلدان الأفريقية أن الفتيات أكثر ميولاً لارتياح المدرسة، وأن أولياء الأمور أكثر استعداداً لإرسالهن إلى المدرسة وإبقائهن فيها، عندما يكون في المدرسة معلمات من النساء لأن المعلمة تعتبر قدوة مهمة للفتيات (Haugen et al., 2014).

وتفتقر أماكن أخرى للمثل العليا من الرجال. ففي ألمانيا، انطلقت في عام 2010 مبادرة تهدف إلى زيادة عدد الرجال العاملين في مجال الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك من خلال برنامج Mehr Männer in Kitas (مزيد من الرجال في دور الحضانة) بين 2011 و2013، وبرنامج Männer und Frauen in Kitas (الدخول الجانبي - الرجال والنساء في دور الحضانة)، وهو برنامج لإعادة توجيه الرجال الذين يسعون إلى تغيير مهنتهم بين 2015 و2020 (OECD, 2019a). وفي حين ارتفعت نسبة الرجال العاملين في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من 3.1% في عام 2006 إلى 6.6% في عام 2019، لا يزال التكافؤ بين الجنسين بعيد المنال (Koordinationsstelle Chance Quereinstieg, 2019).



وفي بعض البلدان، أعاققت ممارسات التوظيف التي يشوبها الفساد تحقيق التنوع. ففي أفغانستان، تفيد التقارير بأن العديد من المناصب التعليمية تكتسب عن طريق الرشوة أو المحسوبية. كذلك فإن العقبات المالية وغيرها تحول دون توظيف مرشحين من خلفيات اجتماعية-اقتصادية متنوعة مما قد تؤدي أيضاً إلى تفاقم التفاوت بين الجنسين. فنسبة المعلمات إلى المعلمين هي 66 معلمة لكل 100 معلم من الذكور في البلد وتنخفض هذه النسبة إلى 10 معلمات لكل 100 معلم في بعض المقاطعات، بما في ذلك أوروغان وزابول. ويشكل ذلك عقبة أمام تعليم الفتيات في المناطق التي تحظر فيها القيم التقليدية تعليم الفتيات من قبل الرجال. وقد اتخذت وزارة التعليم تدابير للحد من الفساد في توظيف المعلمين (Bakhshi, 2020).

من ناحية أخرى تعاني المرأة من تمثيل ناقص في هيئات التدريس العليا وفي هيئات صنع القرار في التعليم العالي في العديد من البلدان. وفي حين أن هذا يعكس تاريخ المرأة المتمثل في انخفاض فرص الحصول على التعليم، فإنه في كثير من الأحيان علامة على ثقافات مؤسسية غير شاملة وغير موجهة نحو إحداث تغيير اجتماعي وثقافي أوسع نطاقاً بهدف تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين. وتساهم عمليات تعيين أعضاء هيئة التدريس التي تتم بطريقة تقليدية والتي تكافئ المسارات الأكاديمية الخطية التي تتابع بدوام الكامل ومن دون انقطاع في تدني تمثيل المرأة في المناصب الأكاديمية العليا، حتى عندما يفوق عدد النساء عدد الرجال بين الطلاب. وقد تعاني المرأة من الحرمان أكثر بسبب وجود قواعد ومعايير لا تعترف بالتزاماتها الأخرى على غرار مسؤوليات الرعاية التي تتولاها. وفي عام 2010، اعتمدت مجموعة الجامعات الرائدة الثمانية في أستراليا مبدأ الجدارة في توظيف وتقييم أعضاء هيئة التدريس. وتشجع هذه المقاربة على إجراء تقييم شامل ومتعدد الأبعاد للإنجاز الأكاديمي لأي مرشح للمناصب الأكاديمية بما يتجاوز التركيز الضيق على عدد منشوراته وبرايع فترات انقطاعه عن العمل والتزاماته وظروفه الأخرى (Rafferty et al., 2010).

وتؤيد التوجيهات الرسمية للاتحاد الأوروبي وضع حوافز وجزاءات قانونية بهدف تشجيع اعتماد نظام الحصص والأهداف الجنسانية في الجامعات (European Commission, 2018). وفي أيرلندا، وبموجب ما يسمى باتفاقيات الأداء، قد تخسر مؤسسات التعليم العالي ما يصل إلى 10% من التمويل الحكومي السنوي إذا فشلت في تحقيق أهداف معينة، بما في ذلك بعض الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وبين عامي 2019 و2021، سيتم إنشاء 45 منصباً للأساتذة مخصصاً للنساء فحسب (European Commission, 2019).

وقطاع التعليم ليس الوحيد التي يتفاعل فيه نوع الجنس مع عوامل أخرى ليزيد من تفاقم التفاوت على حساب المرأة في المناصب القيادية والإدارية. فعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تشغل المرأة على الصعيد العالمي سوى 25% من المقاعد في البرلمان و36% من المناصب الإدارية العليا في القطاع الخاص (World Economic Forum, 2020).

وزادت حصة النساء في المناصب القيادية في المدارس بشكل عام باطراد في الولايات المتحدة من 25% في 1988/1987 إلى 52% في 2012/2011، بينما ارتفعت حصة المدراء من أصل إسباني من 3% إلى 7% فقط، وحصة المدراء السود من 8.5% إلى 10% (Hill et al., 2016). وتبين دراسة عن تواجد النساء الأمريكيات من أصل آسيوي في المناصب الإدارية في المدارس أنهن اضطررن للتغلب على توقعات جنسانية وعرقية على حد سواء في تطّعاتهنّ لتحصيل هذه المناصب والتقدم في مسيرتهن المهنية. واختارت الكثيرات منهنّ العمل في إدارة المدارس بسبب المسؤوليات الأسرية. وفي حين أنّ هدفين في بداية عملهن في التعليم لم يكن العمل في مناصب قيادية فقد شجعهن آخرون على ذلك، ولا سيما الموجهين وذلك بعد أن لمسوا قدراتهن (Liang et al., 2018). وتلعب نقابات المعلمين دوراً مهماً في تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي (ETUCE, 2019).

ويمكن تفسير الافتقار إلى التنوع في صفوف المعلمين جزئياً بعوامل بنيوية تعكس التفاوت والإقصاء في مجال التعليم. ويؤدي انخفاض تمثيل فئة معينة بين الطلاب في التعليم العالي أو في ميادين محددة إلى انخفاض تمثيل هذه الفئة بين المعلمين المتخرجين، مما يسهم بدوره في انخفاض تمثيلها في مهنة التعليم (UNESCO, 2020c). وقد أشير إلى نقص المعلمات في المواد المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات كعامل في انخفاض مشاركة الإناث في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (UNESCO, 2016). ولكنه أيضاً نتيجة انخفاض تمثيل المرأة في الميادين المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

تتعايش ممارسات التأييد ووضع سقف زجاجة للقيادة في مجال التعليم

لقد استخدمت البلدان استراتيجيات مختلفة لتعزيز التوازن العمودي والأفقي بين الجنسين في التعليم وفي إدارة التعليم. وتبين دراسات حالة من البرازيل (Louzano, 2020) وبلغاريا (Delinesheva, 2020) أن الطريق لا يزال طويلاً لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في القوى العاملة في مجال التعليم، على الرغم من بعض التطورات الإيجابية التي حدثت منذ عام 1995.

وفي البرازيل، لم توضع سياسات أو برامج أو تدابير محددة لزيادة حصة المرأة في التعليم منذ عام 1995، لأنّ المرأة ممثلة تمثيلاً زائداً في كافة المراحل التعليمية باستثناء التعليم العالي. وقد ارتفعت نسبة النساء بين أساتذة الجامعة من 41% في عام 1999 إلى 46% في عام 2018.

ومن المتوقع أن يؤدي تأنيث مهنة التعليم إلى زيادة عدد النساء في المناصب التعليمية القيادية. وهذه هي الحال في البرازيل، حيث كانت نسبة 82% من المدراء من الإناث في عام 2019. ومع ذلك، مع التقدم في المراحل التعليمية، يقلّ عدد المديرات: فالبيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التدريس والتعلم تشير إلى أنّ 77% من المدراء في المدارس الإعدادية ولكن 68% من المدراء في المدارس الثانوية العليا هم من النساء. وخلصت دراسة حالة حول اختيار المدراء في المدارس الإعدادية والثانوية في مقاطعة برازيليا الاتحادية، التي تشكل فيها الإناث 76% من المعلمين، إلى أنّ جميع المرشحين لمناصب مدراء المدارس كانوا من النساء في 11% من المدارس فحسب. وفي 75% من المدارس، كان جميع المرشحين للمناصب القيادية في المدارس من الرجال (de Freitas, 2019).

وبشكل عام، تتمتع المرأة البرازيلية بالمؤهلات نفسها كالرجل، وربما أكثر، لشغل مناصب قيادية في التعليم العالي. ومع ذلك، كانت نسبة 28% فقط من رؤساء الجامعات الاتحادية من النساء في عام 2018. وبالإضافة إلى ذلك، تشغل المرأة 72% من المناصب القيادية في مجال التعليم على مستوى البلديات، ولكنها لا تشغل سوى ثلث مناصب وزراء التعليم في الولايات. وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، لم تشغل أي امرأة منصب وزير التعليم الاتحادي (لوزانو، 2020).

وفي بلغاريا، ارتفعت نسبة النساء بين المعلمين من 81% في عام 1995 إلى 85% في عام 2018، فيما تراوحت بين 98% في التعليم ما قبل الابتدائي و80% في التعليم الثانوي. وتهيمن النساء على المناصب الإدارية في المدارس، حيث يمثلن أكثر من 96% في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، و80% في المرحلة الابتدائية، و75% في التعليم الثانوي. كما وتشكّل النساء أيضاً 73% من المدراء و85% من مساعدي المدراء الذين يضطعون بمسؤوليات تعليمية و74% من مساعدي المدراء الذين ليس لديهم مسؤوليات تعليمية.

وفي التعليم العالي في بلغاريا، زادت نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب أكاديمية من 41% في عام 1995 إلى 50% في عام 2018، أو من حوالي 8 000 إلى 11 000. ومع ذلك، فإن نظرةً دقيقةً تكشف عن بعض الاختلافات. فقد شكلت النساء الأغلبية في أعضاء هيئة التدريس في العلوم الإنسانية (60%) والطب (55%) والعلوم الطبيعية والاجتماعية (54%) في عام 2015، ولكنهن كنّ أقليةً في الهندسة والتكنولوجيا (34%) على الرغم من حدوث زيادة كبيرة منذ عام 2000 (16%). ولا يزال الفصل العمودي قائماً على الرغم من حدوث تحسن كبير. وبين عامي 1995 و2018، زادت حصة النساء بين الأساتذة المساعدين من 44.5% إلى 53%، وبين الأساتذة معاونين من 28% إلى 47%، وبين الأساتذة من 12.5% إلى 40%. ولا شكّ في أنّ تأثير السقف الزجاجي أقوى في مجالات صنع القرار والمناصب القيادية العليا. وقد شغلت النساء 21% من مناصب رئاسة الجامعات في عام 2018، ممّا يشكّل ارتفاعاً عن النسبة التي حققتها في عام 2000 وهي 8%. ومنذ إنشاء الوزارة في عام 1879، لم يكن هناك سوى 5 وزيرات للتعليم من بين 96 وزيراً. ومنذ عام 1995، لم يكن هناك سوى 4 وزيرات مجموع ولايتهن سنتان و8 أشهر.

” في البرازيل، لم تشغل أي امرأة منصب وزير التعليم الاتحادي على مدى السنوات الـ 25 الماضية

“

من ناحية أخرى، وضعت بلغاريا خطة عمل وطنية للوفاء بالالتزامات التي قطعتها في بيجين (Bulgaria Government, 1996). وفي ما يخص التعليم، تركز الخطة على ضمان المساواة في النفاذ إلى التعليم وتشجيع الفتيات على الالتحاق بالتعليم المهني. ولم تشر إلى تأنيث مهنة التعليم أو إلى هيمنة الذكور في التعليم العالي. وفي حين أن نسبة النساء في المناصب الأكاديمية العليا قد سجلت ارتفاعاً كبيراً، فإن المناصب القيادية لا تزال يشغلها الرجال في الغالب. في 18/2017، نفذت الحكومة المرحلة الأولى من الزيادات على رواتب المعلمين (بنسبة 15%)، بهدف مضاعفة الرواتب بحلول عام 2021. وأسفر هذا التدبير عن زيادة أعداد الطلاب في كليات التربية، ولا سيما في برامج الماجستير وذلك لتحصيل مؤهلات تربوية: فقد ازداد العدد بنسبة 19% (من 4866 إلى 5775) في 19/2018، على الرغم من عدم توافر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس (Delinesheva, 2020).

وتأنيث القوى العاملة في مجال التعليم مرده توقعات تقليدية بشأن دور المرأة في المجتمع. فالتعليم يُعتبر مهنة نسائية حيث يسمح للمرأة بعدم الإخلال بالتزاماتها كزوجة وأم. وتؤثر البيئات الأسرية تأثيراً قوياً على تعليم المرأة وخياراتها المهنية. ولا يرغب الرجال في أن يمتهنوا التعليم لأنه يُعتبر حكراً على النساء وأقل أجراً وأهمية. ومع ذلك، تواجه المرأة في مجال التعليم تحيزاً في ما يتعلق بقدراتها وكفاءتها. كما أن للمواقف المتصلة بنوع الجنس إزاء الفشل والمنافسة دوراً توديه في التوقعات المتعلقة باختيار المهنة. ففي جميع البلدان تقريباً التي شاركت في برنامج التقييم الدولي للطلاب لعام 2018، أفادت الفتيات أكثر من الفتيان عن خشيتهن من الفشل، وهي عقلية يمكن أن تحد من طموحاتهن. وفي أكثر من 80% من 79 بلداً، كانت مواقف الفتيات أقل إيجابية من الفتيان إزاء المنافسة (OECD, 2020). ومع ذلك، فإن السقف الزجاجي الذي يعيق تقدّم المرأة في المهن التعليمية لا يؤخذ بالحسبان في عملية وضع السياسات التعليمية.



يحضر آدم، 12 عاماً، درس تعلم اللغة الإنجليزية في مركز ماکاتي المحلي. ويحرص آدم على حضور الدروس في الصباح ويعمل خلال فترة ما بعد الظهر. وعلق على ذلك قائلاً: "لا أذهب إلى المدرسة لكنني آتي إلى هنا لتعلم اللغة الإنجليزية والعربية، وألعب كرة القدم مع أصدقائي، والمعلمون رائعون. إنهم يشجعونني ويدخلون السعادة إلى قلبي."

مصدر الصورة: كريستوفر هيرويج / اليونيسف

لا بدّ أن تكون المرافق والبيئات المدرسية أكثر شمولاً

إنّ المدرسة الشاملة مكان يرحب بجميع الطلاب ويشعر فيه الطلاب جميعاً بالانتماء فيحققون إمكاناتهم ويسهمون في الحياة المدرسية اليومية. والمدرسة الشاملة تضمن إشراك جميع الطلاب وتحقيقهم للإنجازات من خلال الحضور والمشاركة والتعلّم وذلك بغض النظر عن خلفيتهم أو قدرتهم أو هويتهم. غير أنّ العديد من المدارس لا تزال تعاني من القصور، بما في ذلك من حيث الشمول الجنساني، لأسباب تتراوح بين ضعف البنى التحتية إلى وجود بيئات تعلّم غير آمنة.

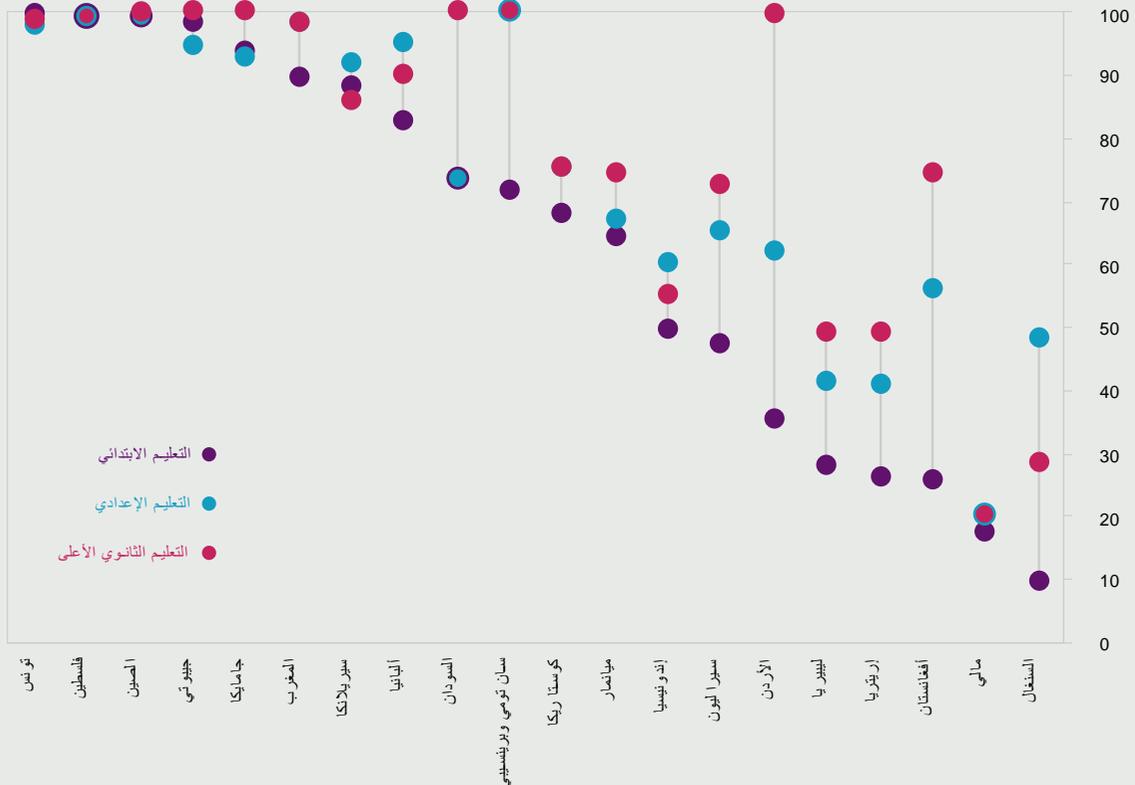
على الصعيد العالمي، كانت 78% من المدارس الابتدائية مزوّدة بمرافق صحية أساسية غير مختلطة في عام 2018، على الرغم من أنّ توافرها يختلف باختلاف المرحلة التعليمية؛ فهذه المرافق أقلّ شيوعاً في المدارس الابتدائية منها في المدارس الثانوية، وتزيد الفجوة عن 10 نقاط مئوية على المستوى العالمي. وفي الأردن وأفغانستان والسنغال، تبلغ النسبة المئوية للمدارس الثانوية العليا المزوّدة بمراحيض غير مختلطة نحو ثلاثة أضعاف النسبة المئوية للمدارس الابتدائية (الشكل 16). وإجمالاً، إنّ 335 مليون فتاة ملتحقة بمدارس ابتدائية وثانوية تفتقر إلى المرافق الضرورية للنظافة الصحية أثناء الحيض (UNICEF, 2019).



الشكل 16:

عدد أقل من المدارس الابتدائية مزوّدة بمراحيض غير مختلطة

النسبة المئوية للمدارس المزوّدة بمرافق صحية أساسية غير مختلطة، حسب المرحلة التعليمية، في بلدان مختارة، 2018 أو آخر سنة متاحة



المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

” لقد دعا إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995 الحكومات إلى "اتخاذ تدابير للحدّ من حوادث التحرش الجنسي بالفتيات في المؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات"

66

لقد واجهت الفلبين صعوبات في ضمان الإدارة الملائمة للنظافة الصحية أثناء الحيض (Harver et al, 2013). ووفقاً لقاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، كان 39% فقط من المدارس مزوّدة بمرافق صحية أساسية، و46% بمرافق أساسية للنظافة في عام 2016. وترصد وزارة التربية والتعليم تنفيذ برنامجها لعام 2016، الذي ألزم المدارس بضمّان استيفاء شروط إدارة النظافة أثناء الحيض. وفي 2019/2018 لم يكن أكثر من ثلث المدارس البالغ عددها 35 000 مزوّدة بمياه خلال ساعات الدراسة. إضافةً إلى ذلك، فإنّ مرحاض واحد شغال متوفّر في المتوسط لكل 125 فتاةً وهذه نسبة أعلى بكثير من المعيار الوطني البالغ 50 طالبةً لكل مرحاض. ومع ذلك، طرأ تحسن مقارنةً بسنة 2017/2018 في ما يتعلق بمؤشرات الجودة كالإضاءة والتهوئة والأمن والخصوصية، فضلاً عن توافر مواد التغليف ومرافق التخلص من النفايات (Philippines Department of Education, 2020).

وحتى في حال وجود مرافق صرف صحي غير مختلطة قد لا تكون متاحةً لجميع الطلاب. فقد أفادت قاعدة بيانات برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف، وهي توفر معلومات عن إمكانية وصول الطلاب ذوي الإعاقة في 18 بلداً، بأنّ أقلّ من مدرسة واحدة من كل 10 مدارس فيها مرافق صحية محسنة مزوّدة بمرافق تسمح بإمكانية الوصول إليها في جمهورية تنزانيا المتحدة والسلفادور وطاجيكستان وبنغلاديش واليمن.

إنّ العنف الجنساني المتصل بالمدرسة يقوض التعليم الشامل

لا يزال العنف القائم على نوع الجنس منتشرًا، على الرغم من أنّ أقل من 40% من النساء اللواتي يتعرّضن له يبلغن عنه أو يطلبن المساعدة (UN Women, 2020c). ويشمل العنف القائم على نوع الجنس المتصل بالمدرسة القيام بأعمال عنف جنسي أو جسدي أو نفسي أو تهديدات بالقيام بهذه الأعمال في المدرسة وحولها. وتُرتكب هذا الأفعال نتيجة قواعد وقوالب نمطية جنسانية ويسمح بها وجود ديناميات قوة غير متكافئة (UNESCO and UN Women, 2016). وفي الهدف الاستراتيجي ل7، دعا إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995 الحكومات إلى "اتخاذ إجراءات وتدبيرات فعالة لسن وإنفاذ تشريعات لحماية سلامة وأمن الفتيات من جميع أشكال العنف في مكان العمل من خلال برامج التدريب والدعم" وكذلك إلى "اتخاذ تدابير للحد من حوادث التحرش الجنسي بالفتيات في المؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات".

وعلى الرغم من هذا الالتزام، يعاني ملايين الأطفال والشباب من الإناث والذكور من العنف القائم على نوع الجنس في المدارس وحولها وعلى شبكة الإنترنت. ومن الأرجح أن تتعرّض الفتيات للتحرش اللفظي والجنسي والإيذاء والعنف، في حين يتعرّض الفتيان في أغلب الأحيان للعنف الجسدي، بما في ذلك العقاب البدني.

وفي العديد من الاستطلاعات، يعتبر المظهر السبب الأكثر شيوعاً للتنمّر حيث أنّ الطالبات أكثر تعرضاً لخطر التنمّر لهذا السبب (UNESCO, 2019a). وفي الأرجنتين، يعتبر الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و10 سنوات والذين يعانون من السمنة المفرطة أكثر تعرضاً بكثير لخطر التنمّر من غيرهم. والفتيان في هذا السياق أكثر عرضةً من الفتيات للتنمّر الجسدي (Kovalskys et al., 2016). وفي الولايات المتحدة، يعاني 30% من الفتيات و24% من الفتيان ذات الوزن الزائد في السنة الأخيرة من التعليم الابتدائي من المضايقة أو التنمّر أو الرفض بسبب وزنهم وذلك بشكل يومي. وترتفع هذه المعدلات إلى 63% للفتيات و58% للفتيان في المدارس الثانوية (Stevelos, 2011). وقد تبين أنّ نظرة الفرد إلى ذاته على أنه ذات وزن ناقص أو زائد وعدم الرضا عن المظهر الشخصي مرتبطان بالتنمّر. ومن المرجح أن تعتبر المراهقات أنفسهن زائدات الوزن أكثر من الفتيان (Lin et al., 2017).

والفتيات هنّ الضحايا الرئيسيات للمس الجنسي غير المرغوب فيه وللمحاولات الجنسية غير الرضائية التي يرتكبها زملاء الدراسة والمعلمون على التوالي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، أفادت الفتيات بأن المعلمين يطلبون خدمات جنسية مقابل إعطائهن علامات جيدة، ومعاملة تفضيلية في الصف، والمال والهدايا (VACS, 2020). وفي غانا وكينيا وموزامبيق، أفادت الفتيات بأنهن من الصعب رفض طلبات المعلمين خشيةً من الانتقام (Heslop et al., 2015).

وكثيراً ما يوجّه العنف إلى الطلاب المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وغيرهم من المتعلمين الذين لهم هويات جنسانية غير ثنائية. وفي المملكة المتحدة، يتعرّض 45% من الطلاب المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي و64% من الطلاب المغايري الهوية الجنسانية للتنمّر في المدارس (Bradlow et al., 2017). وفي الولايات المتحدة، أفاد 17% من الطلاب المحبين للجنس الآخر بأنهم تعرّضوا للتنمّر، مقارنةً بـ 24% من أولئك غير المتأكدين من هويتهم الجنسية، و33% من الطلاب المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملين صفة الجنسين (CDC, 2017).

وقد فتحت التكنولوجيا مساحات جديدة يتعرض فيها الأطفال والشباب للتهديد والترهيب والمضايقة. وفي بلدان الاتحاد الأوروبي، أبلغ واحد من كل خمسة أشخاص تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة عن تعرضهم للتحرش الإلكتروني (UN Women, 2020b). ووفقاً للبيانات المستمدة من دراسة السلوك الصحي لمنظمة الصحة العالمية بين الأطفال في سن الدراسة لعام 2014/2013 (UNESCO, 2018)، والمشروع الأحدث عهداً حول الأطفال على الإنترنت Global Kids Online (الذي يشمل أوروغواي وإيطاليا وبلغاريا والجزر الأسود وجنوب أفريقيا وشيلي وغانا والفلبين ونيوزيلندا) (UNICEF, 2020)، تبين أن الفتيات يعانين من العنف على الإنترنت بشكل خاص. ووجد برنامج Global Kids Online أن 54% من الفتيات تعرضن للتحرش عبر الإنترنت، مقارنةً بنسبة 48% من الفتيان. ومن بين الضحايا، أفاد 36% بأن هذه الحوادث وقعت على شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر، فيما أبلغ 18% عن حدوث ذلك عبر رسائل نصية مسيئة، و14% قالوا إنهم تلقوا مكالمات هاتفية هدفاً للتنمر. وكانت الفتيات أكثر عرضةً للمعاملة المؤذية أو السيئة على الشبكات الاجتماعية (38%)، وفي الرسائل النصية (21%)، والمكالمات الهاتفية على الهواتف الجوال (16%) وغرف الدردشة (5%)، بينما أبلغ الفتيان عن المزيد من سوء المعاملة من خلال الألعاب الإلكترونية (10%) وعلى منصات تبادل الصور والفيديو (5%) على غرار يوتيوب وإنستغرام وفليكر (Global Kids Online 2020; Ginestra, 2020b).

إن العنف الجنساني المتصل بالمدرسة يضرّ بالرفاه والتعلم

يقوّض العنف الجنساني المتصل بالمدرسة إمكانية تحقيق تعليم شامل ومنصف وذي نوعية جيدة لجميع الأطفال والشباب. وقد تشمل العواقب الإضرار بالصحة والنفسية وبشكل خطير والحمل والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وغيرها من الأمراض المنقولة جنسياً. وقد يؤدي العنف إلى فقدان الاهتمام بالمدرسة أو تعطيل الدراسة أو التسرب المبكر من المدرسة. وفي هندوراس، أبلغت 55% من الفتيات عن انقطاعهن عن المدرسة لوقت ما بسبب العنف الجسدي الذي يمارسه المعلمون، في حين أفادت 22% من الطالبات في ملاوي عن انقطاعهن عن المدرسة بسبب خضوعهن لتجارب جنسية غير مرغوب فيها (VACS, 2017). أما الضحايا الذين يختارون مواصلة دراستهم، فيعانون من تدني تحصيلهم العلمي بشكل شائع، حيث يحاولون تجنب اهتمام المعلمين والأقران (Ginestra, 2020b). ووفقاً لبيانات برنامج التقييم الدولي للطلاب لعام 2018، سجّل الطلاب الذين خضعوا للتنمر في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في المتوسط 21 نقطة أقل على القراءة مقارنةً بأقرانهم الذين لم يتعرضوا لذلك (OECD, 2019c).

واستحدثت البلدان قوانين وسياسات وبرامج ومبادرات لمكافحة العنف الجنساني المتصل بالمدرسة. وفي ناميبيا، استحدثت وزارة التعليم والفنون والثقافة، بدعم من اليونيسيف، إطاراً وطنياً للمدارس الآمنة في عام 2018 يشمل سبعة معايير للمساواة للتعلم والتدريس. ويشير أحدها إلى الوقاية من العنف وإيذاء النفس واتخاذ إجراءات لمكافحة هاتين الظاهرتين من خلال الحفاظ على السلامة في المدارس وتشجيع المجتمع المدرسي على الإبلاغ عن العنف. ولا بدّ من ترجمة الأطر الوطنية من هذا النوع إلى إجراءات محلية. غير أنّ التجارب من غانا وكينيا وموزامبيق تبين أنّ هذا الوضع غير متكافئ في كثير من الأحيان، لأنّ الافتقار إلى الوضوح في القوانين والبرامج يسهم في عدم حصول طاقم العمل في المدرسة على الأدوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف (UNESCO, UNGEI and UNICEF, 2019).

ويمكن أن تؤدي التغييرات في المناهج الدراسية إلى الوقاية من العنف القائم على نوع الجنس المتصل بالمدرسة والتصدي له. وعبر نقضها المعايير الجنسانية، قد تساعد على خلق ثقافة خالية من العنف. ويمكن لهذه التغييرات أن تشجّع الطلاب على التفكير في تحيزاتهم الجنسانية وأدوارهم في المجتمع ومساعدتهم على فهم مختلف الهويات الجنسانية. ويتم تطبيق برنامج Connect with Respect في مملكة إسواتيني وتايلند وتيمور-ليشتي وجمهورية تنزانيا المتحدة وفييت نام وزامبيا وزمبابوي. ويسعى البرنامج إلى دعم الطلاب في التصدي للممارسات المسيئة من خلال أنشطة تعلم عملية تشمل التفكير النقدي وحلقات التفكير في المجموعات الصغيرة وأنشطة لعب الأدوار (UNESCO, UNGEI and UNICEF, 2019). أما مشروع Lights4Violence، الذي تمّ تطويره في عام 2017 من قبل مجموعة من الجامعات في إيطاليا وبولندا والبرتغال ورومانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة، فيهدف إلى الوقاية من العنف القائم على نوع الجنس بين المراهقين من خلال تطوير مهارات التواصل وإدارة مشاعر الغضب وحل النزاعات بطرق غير عنيفة (Vives-Cases et al., 2019).

”
إنّ برنامج "الحق في اللعب" Right to Play، وهو برنامج مدرسي يطبّق في حيدر أباد، باكستان، يستخدم الرياضة والألعاب لتمكين الطلاب وذلك بهدف الحدّ من العنف في المدارس وتغيير المعايير الجنسانية. وقد نجح في تخفيض إيذاء الأقران بنسبة 33% بين الفتيان و59% بين الفتيات.

ويمكن أن تدرج التدابير في المناهج الدراسية القائمة وأن تُستخدم في الفصول الدراسية أو في الأنشطة اللاصفية. إنّ برنامج الحق في اللعب Right to Play، وهو برنامج مدرسي يطبق في حيدر أباد، باكستان، ويستخدم الرياضة والألعاب لتمكين الطلاب وذلك بهدف الحد من العنف في المدارس وتغيير المعايير الجنسانية. وحتى عام 2018، وصل البرنامج إلى 8 000 طفل في 40 مدرسة عامة، وأسفر عن انخفاض عدد ضحايا الأقران بنسبة 33% بين الفتيان و59% بين الفتيات. وانخفضت أعراض الاكتئاب بنسبة 10% بين الفتيات و7% بين الفتيان (Heslop et al., 2017).

“

”

ينبغي إشراك الطلاب وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية واتحادات المعلمين في التدريب لمساعدتهم على التفكير بشكل نقدي في مواقفهم وقيمهم تجاه المساواة بين الجنسين

“

من ناحية أخرى، يعتبر النفاذ إلى التثقيف الجنسي الشامل أساسياً لمنع العنف الجنساني المتصل بالمدسة. فالتثقيف الجنسي الشامل يعزّز المواقف التي تدعم المساواة بين الجنسين بين الطلاب، بما في ذلك فهم واحترام الهويات الجنسية الأخرى. كذلك فهو يحسّن المهارات الحياتية حيث يعلم الطلاب مناقشة شروط النشاط الجنسي، وفهم أهمية الموافقة، ومقاومة ضغط الأقران لممارسة العنف أو تقبله. وهو يغيّر مواقف المعلمين وأولياء الأمور من خلال إشراكهم في التدخلات المدرسية كما ويحسن من مستوى الإبلاغ عن حوادث العنف والتصدي لها من خلال توفير المعلومات عن العنف وشرح أهمية التنسيق مع المنظمات والخدمات الأخرى (Plan International UK and SDDirect, 2015). وبرنامج H، على سبيل المثال، هو تدخل طوّره منظمة Promundo غير الحكومية التي تتخذ من البرازيل مقراً لها. وهو يسعى إلى إشراك الشباب في تغيير المعايير غير المنصفة والعنيفة المتصلة بالذكورية من خلال التفكير النقدي والحوار حول المساواة بين الجنسين وذلك خلال اجتماعات تشاركية. ومنذ عام 2002، نُفذ البرنامج في 9 بلدان، في حين أُجرى 26 بلداً تدريباً أو أنشطة مستوحاة منه أو قام بتطبيق نسخة جزئية معدلة. وتشير التقييمات التي أُجريت في ثمانية بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا إلى حدوث تغييرات إيجابية في المواقف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وفي السلوكيات المبلّغ عنها ذاتياً مثل التواصل بين الزوجين والعنف واستخدام الواقي الذكري وتقديم الرعاية (Promundo et al., 2013).

وقد يصبح العنف مقبولاً كأمر طبيعي وكجزء من الحياة المدرسية من قبل الطلاب والسلطات مما يؤدي إلى عدم الإبلاغ عنه وعدم معاقبته. ويخشى الطلاب الإيذاء أو العقاب أو السخرية، وقد يميل المعلمون إلى عدم التشجيع على تقديم الشكاوى حمايةً لزملائهم (UNGEI et al., 2018). ويمكن لآليات الإبلاغ السرية والمستقلة التي يسهل الوصول إليها أن توفرّ للضحايا والشهود قنوات آمنة تسمح لهم بالإبلاغ عن حوادث العنف القائم على نوع الجنس. ويمكن أن تشمل هذه الآليات وجود مسؤول اتصال في المدرسة، ووضع صناديق لتقديم الاقتراحات، وإتاحة خطوط هاتفية للمساعدة، وخدمات تقديم المشورة بطريقة سرية، وطرق للإبلاغ عبر الإنترنت، مرتبطة بنظم قوية للإحالة والدعم (UNESCO, UNGEI and UNICEF, 2019).

واستحدث برنامج Zero Tolerance في نيبال صندوقاً لتقديم المقترحات يعتبر آلية إبلاغ تهدف إلى تشجيع الطلاب على إبلاغ السلطات بأي حادث. وقد سمح ذلك للطلاب بالشعور بمزيد من الراحة في مشاركة شواغلهم واقتراحاتهم، كما وسمح بتغيير عقلية المعلمين ومواقفهم تجاه الطلاب والممارسات التعليمية (USAID, 2018). وفي عام 2013، نفذت بيرو برنامج Si se ve (نعم أستطيع أن أرى)، الذي تضمّن منصةً إلكترونيةً وخطاً هاتفياً لتشجيع الإبلاغ عن العنف في المدارس. وبفضل هذه الأداة، بإمكان المدارس أن تتجنب توظيف معلمين تمت معاقبتهم لارتكابهم أي نوع من أنواع العنف. وفي الفترة بين 2013 و2018، استجاب البرنامج لأكثر من 26000 حالة عنف تم الإبلاغ عنها من 53000 مدرسة مشاركة (Peru Ministry of Education, 2019). من ناحية أخرى، سهّلت مقارنة مبتكرة في بيكين في السنغال عملية الإبلاغ وسمحت بربط الأطفال الضحايا بخدمات الحماية. وجرى تدريب أكثر من 700 متطوّع وتنظيمهم في شبكة متصلة بخدمات الرعاية الاجتماعية. وزاد البرنامج من عدد حالات حماية الأطفال المبلّغ عنها وأنشأ نظاماً للرصد في الوقت الحقيقي عن طريق لوحة متابعة إلكترونية (UNICEF, 2018b).

وعلى البرامج أيضاً أن تعلم الشباب التدخل عند وقوع حوادث العنف. وتشمل المقاربات التي تستهدف الأشخاص الذين يشاهدون العنف (ما يعرف بالمتفرجين) تدريباً على المهارات الحياتية لتمكينهم من رصد حوادث العنف والإبلاغ عنها وإشراك الآخرين في الاستجابة لها. وفي هونغ كونغ، الصين، ركّز مشروع التدريب الإيجابي للمراهقين من خلال البرامج الاجتماعية الشاملة على تعليم الطلاب الثانويين ليصبحوا متفرجين اجتماعيين مفيدين. وقد وُفّر أنشطة توعية حول التمرّن، ومساحة للتفكير الذاتي، وفرصاً للتمرّن على سلوكيات جديدة. واعتُبر وجود منظور جنساني في تصميم البرنامج أمراً أساسياً، حيث أنّ الفتيان هم أكثر عرضةً للتسرّب من هذه البرامج في المجتمعات التي تعتبر الرجل قدوةً لها (Tsang, Hui and Law, 2011).

وفي بعض الأحيان يقوم المعلمون باعتماد المعايير الجنسية السائدة في المجتمع وإعادة إنتاجها في الصفوف. لذلك، من المهم تدريب المعلمين على التفكير بشكل نقدي في مواقفهم وقيمهم المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتنمية حسهم بالتعاطف مع الطلاب. وينبغي إشراك الطلاب وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية واتحادات المعلمين في هذا التدريب. ويهدف برنامج نقابات التعليم "العمل على إنهاء العنف القائم على نوع الجنس المتصل بالمدسة" Take Action to End School-related Gender-based Violence، الذي ينفذ في إثيوبيا وأوغندا وجنوب أفريقيا وزامبيا وسيراليون وغامبيا وكينيا، إلى تمكين المعلمين من أن يصبحوا عناصر فاعلة في وضع حدّ للعنف في المدارس. وفي الفترة ما بين عامي 2016 و2018، تمّ الوصول إلى أكثر من 30000 مشارك من خلال ورش عمل توعوية في المدارس وفي اجتماعات النقابات (UNGEI et al., 2018).

ويجري وضع مدونات لقواعد السلوك. وفي سيراليون، وضعت الحكومة ونقابة المعلمين مدونة سلوك من خلال عقد مشاورات بين أصحاب المصلحة في جميع المناطق، مما أضفى الشرعية على المدونة كأداة لدعم مهنية المعلمين (UNESCO and UN Women, 2016). وتُفحّت مدونة سلوك المعلمين في جنوب أفريقيا لتحديد سبل التعامل مع مرتكبي العنف (UNGEI et al., 2018). وفي زامبيا، أطلقت وزارة التعليم العام قواعد معايير الممارسة للمعلمين في عام 2019. ويتوقع المعيار 1.5 من المعلمين أن يدعموا بناء بيئة مدرسية آمنة وشاملة وخالية من العنف القائم على نوع الجنس المرتبط بالمدرسة. كما ويتوقع منهم أن يكونوا قادرين على منع حوادث العنف في المدارس ورصدها والتصدي لها (Zambia Ministry of General Education and UNESCO, 2019).

ويمكن أن يؤدي تعديل أو تكييف البيئات المدرسية إلى منع العنف المدرسي وتحسين سلامة الطلاب. وبرنامج Shifting Boundaries هو برنامج أنشئ في عام 2010 استجابةً لارتفاع مستويات العنف الذي يحدث في إطار علاقة موعدة في صفوف المراهقات في المدارس في الولايات المتحدة. ويسعى البرنامج إلى رفع عدد وجود الموظفين في الأماكن التي يُحتمل أن يحدث فيها العنف، كما حددها الطلاب والمعلمون. وخلص تقييم أجري في نيويورك إلى أنّ البرنامج ساعد على الحد من الإيذاء الناتج عن العنف الجنسي في علاقات الموعدة بنسبة 50%، ومن العنف الجنسي الذي يرتكبه الأقران بنسبة 47%، والتحرّش الجنسي بنسبة 34% (Holditch Nolon et al., 2017).

وقد ساعد التقدم المحرز في التعرّف على العنف الجنساني المتصل بالمدرسة والتصدي له في السنوات الأخيرة على تطوير فهم أوسع للعنف في المدارس. ومن المهم إيلاء اهتمام أكبر للعنف الذي تمارسه الفتيات إزاء بعضهنّ وإزاء الفتيان وإعادة النظر في الاعتقاد السائد أنّ الإناث هن الضحايا والذكور هم الأشرار. كما ولا بد من المزيد من البحوث حول العنف المدرسي الموجه ضد الطلاب المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفة الجنسين، وبشأن التدخلات التي تسعى إلى التصدي له. من جهة أخرى، ينبغي تعزيز آليات الرصد والتقييم لتحسين فهم فعالية البرامج. وعندما تبدل الأنظمة التعليمية والمدارس جهوداً متضافرةً للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس، فإنها تسهم في الجهود المجتمعية الأوسع نطاقاً للقضاء على هذا العنف وتعزيز المساواة والاحترام. وعلى المدارس أن تكون مكاناً يشعر فيه الطلاب بالأمان والترحيب، وهو أمر غير ممكن إذا بقيت هذه المدارس أماكن ينتشر فيها العنف وعدم المساواة بين الجنسين (Ginestra, 2020b).

هذه قصة من قصص فتيات كثيرات كنّ أول من تخرج في أسرهن، وقد جمعها التقرير العالمي لرصد التعليم في إطار حملة **#أنا_أول_فتاة** (**#Iamthe1stgirl**) من أجل عرض التقدم الذي أحرز على صعيد المساواة بين الجنسين في مجال التعليم منذ صدور إعلان ومنهاج عمل بيجين قبل خمس وعشرين سنة خلت.

جيل الخريجين الأول:

غيفتي من غانا

كان أبي وأمي فلاحين في قرية صغيرة في صعيد غانا الشرقي. وأنا وشقيقتي الأصغر سنّاً مني الوحيدتان اللتان بقيتا على قيد الحياة من أربعة عشر طفلاً ولدتهم أمي، فيقبة إختوتي ماتوا وهم لم يتجاوزوا عامهم الأول. وتوفي أبي وأنا في سن الثانية عشرة من عمري، ولم نتزوج أمي من بعده. ولم تكن الحياة من غير والدي سهلة البتة، وقد اضطرت أختي إلى ترك المدرسة. ولكنني حصلتُ على شهادة جامعية وشهادة دراسات عليا في دراسات العمل.

وقد واجهتُ مشكلات مالية وثقافية وعاطفية كثيرة في سبيل تحقيق ذلك. ولكن أمي شجعتني ودعمتني وكذلك أختي وجميع المعلمين الذين علموني. وكان الحافز الرئيسي الذي ساعدني هو السعي إلى تقرير مصيري، وهو ما دفعني إلى مغادرة القرية. وأصبح لدي الآن وظيفة ثابتة، وتحسن وضعي الاجتماعي، وتحسنت نظرتي إلى العالم. وبتتُ قادرة على المساهمة في تنمية بلدي ومجتمعي المحلي. وساعدني التعليم أيضاً في الحفاظ على أسرة سليمة، فلدي أربعة أطفال حصل جميعهم على شهادات ماجستير وما زالوا يطمحون إلى تحقيق المزيد من الإنجازات. وأريدهم أن يبلغوا مراتب أعلى ويتمكنوا من إعالة أسرهم والمساهمة في النهوض بالمجتمع بوجه عام.

مجموعة من الفتيات مجتمعات في دائرة خلال حلقة عمل قروية يقودها الأقران لتوعية
الفتيات وتمكينهن، في سيلهيت، بنغلاديش.

حقوق الصورة: توم مريليون/منظمة إنقاذ الطفولة

لا بدّ من إقامة الشراكات لمكافحة المعايير الجنسانية غير المتكافئة في مجال التعليم

” إنّ المعايير الجنسانية ترسم شكل المعتقدات حول التصرفات التي تُعتبر ملائمة للنساء والرجال كما وأنها تحدد المواقف والسلوكيات. ومع أنّ المعايير قد تتغيّر، فإنّ المستفيدين من الوضع القائم غالباً ما يقاومون هذه التغييرات بشدّة (Harper, 2020a). وتعرض الفتيات والنساء للتمييز في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على مواقعهن وأدوارهن في المجتمع.

“

في آخر دراسة استقصائية عن القيم العالمية، اعتبر 8% من البالغين أنّ التمييز ضد الفتيات والنساء هو أهمّ مشكلة عالمية.

وتقدّم الدراسة الاستقصائية للقيم العالمية أدلّة على التمييز بين الجنسين وعلى تطوّر المعايير غير المتكافئة بين الجنسين. وفي حين أنّ التمييز ضد الفتيات والنساء يحتلّ المرتبة الأخيرة بين المشاكل العالمية الخمس الأكبر، بعد الفقر (58%) والبيئة (12%) والتعليم (12%) والصحة (10%)، اعتبر 8% من البالغين (10% من النساء و6% من الرجال) أنه المشكلة العالمية الأهم. وقد تراوحت النسب بين أقل من 1% في اليابان إلى 19% في باكستان.

وقد أحرز تقدّم لا يمكن إنكاره في السنوات الأربعين الماضية منذ اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكذلك في السنوات الـ 25 الماضية منذ صدور إعلان بيجين. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التقدم. كذلك، تتأكّل حقوق المرأة في بعض البلدان باسم العودة إلى القيم التقليدية (Roggeband and Krizsan, 2019; UN Women, 2020a). ولا تستهدف المواقف الجنسانية السلبية النساء فحسب بل أيضاً الهويات الجنسانية والتعبير عن نوع الجنس (الإطار 5). ويبين مؤشر المعايير الاجتماعية الجنسانية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استناداً إلى الدراسة الاستقصائية للقيم العالمية، أنّ نسبة الأشخاص الذين يعانون من تحيّز معتدل وكبير ضد المساواة بين الجنسين زادت بين عامي 2005 و2009 وبين 2010 و2014 في 15 بلداً من أصل 31. وقد ارتفعت نسبة الرجال الذين ليس لديهم أي تحيّز على أساس نوع الجنس في بلدان من بينها الأرجنتين وأستراليا وهولندا والولايات المتحدة، ولكنها انخفضت في الهند ورومانيا وجنوب أفريقيا والسويد. ويعتقد حوالي نصف الرجال والنساء على الصعيد العالمي أنّ الرجال هم قادة سياسيون أفضل، فيما يعتقد أكثر من 40% أنّ الرجال هم مسؤولون تنفيذيون أفضل في مجال الأعمال، و28% يعتقدون أنه من المبرر أن يضرب الرجال زوجاتهم (UNDP, 2020).

وأشدّ أشكال التمييز بين الجنسين تطرفاً هو الإجهاض الانتقائي القائم على جنس الجنين، الذي قد يكون أدى إلى انخفاض عدد المواليد الإناث بمقدار 45 مليون، معظمهم في الصين والهند، ولكن أيضاً في 10 بلدان أخرى، لا سيما في القوقاز (Chao et al., 2019). ولم تتحسن المواقف تجاه قتل الأجنة الإناث مع التعليم. وفي المنطق الحضري في الهند، ترتبط نسبة الأطفال الذكور إلى الإناث بين الجنسين ارتباطاً عكسياً بالقدرة على القراءة والكتابة والنشاط الاقتصادي للإناث. ويخلص تحليل لمواقف المرأة في باتنا، الهند، إلى أنّ النساء اللواتي وصلن إلى مرحلة تعليمية أدنى من التعليم العالي يبررن الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين على أنه قائم على الإكراه من جانب الزوج أو أهله، في حين أنّ النساء اللواتي حصلن التعليم العالي على الأقلّ يبررن ذلك على أنه خيارهن الشخصي ويقارنه بتنظيم الأسرة (Kumari, 2015). وقد يكون انخفاض الخصوبة المرغوب فيها بين النساء المتعلّقات في الهند قد أدى إلى ارتفاع رغبتهن في إنجاب طفل واحد وهو ولد (Jayachandran, 2017).

وعادةً ما تفترض التوقعات الاجتماعية أنه ليس على الرجال أن يتحملوا مسؤوليات الرعاية في الأسرة وأنه على المرأة أن تكتفي بالأدوار الإنجابية. وفي أوزبكستان، يعتقد 28% من البالغين أنه من غير المقبول أن تعمل المرأة خارج المنزل مقابل أجر. وفي جورجيا، أفاد 65% من البالغين بأنّ الأطفال يعانون إذا كانت الأم تعمل. في أذربيجان، يعتقد 79% أنه عندما تكون الوظائف نادرة، تحق للرجال أكثر من النساء (OECD, 2019d). وفي لبنان، صرّح 77% من طلاب المدارس الثانوية إنه على النساء أن يعملن في الغالب على أن يصبحن زوجات وأمّهات صالحات، بينما صرّح 66% منهم أن هناك العديد من الوظائف التي لا ينبغي أن تقوم بها المرأة (UNESCO and Université La Sagesse, 2012).

ووفقاً لتحليل إجري لمؤشر المؤسسات الاجتماعية ونوع الجنس التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فإنّ مستوى التمييز في المؤسسات الاجتماعية في 11 جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة ومنغوليا بلغ 24%. ومن آثار هذا التمييز هو التقليل من متوسط سنوات الدراسة للنساء بنسبة 16% (OECD, 2019d).

الإطار 7:

تسهّم المواقف السلبية إزاء الميل الجنسي والهوية الجنسية في معارضة التنقيف الجنسي الشامل في أوروبا وأمريكا اللاتينية

تواصل للرد على استفسارات المدارس في حالة حدوث مشاكل (Local Government Association, 2019).

وفي بيرو، أدى إدراج منظور جنساني بشكل صريح في المناهج الدراسية والمواد التعليمية، في وقت كان نفوذ الجماعات المحافظة يزداد، إلى نشوء نزاع سياسي وقانوني بشأن كيفية معالجة الحياة الجنسية والعلاقات الجنسية، مما أثر على عملية إنتاج المواد التعليمية. وقد أصلحت بيرو منهجها الدراسي الوطني في عام 2016، فأدمجت مقاربةً للمساواة بين الجنسين تستند إلى فكرة أن لكل شخص القدرة نفسها على التعلم والتطور بشكل كامل، بغض النظر عن هويته الجنسية. وتضمن المنهج بياناً مفاده أنه في حين ينظر إلى "المونث" و"المذكر" على أنهما قائمان على اختلاف بيولوجي، إلا أنهما في الواقع مفهومين يبنيهما الناس يوماً بعد يوم من خلال تفاعلاتهم (Ministry of Education, 2016).

وأكدت جمعية لأولياء الأمور هي Padres en Acción أن المنهج الدراسي يسوّق "الإيديولوجية جنسانية" ويهدم مفهوم الأسرة. ورفعت دعوى قضائية ضد وزارة التربية والتعليم بحجة أنه لم تتم استشارة الأسر خلال تطوير المناهج الدراسية، على الرغم من أن أنظمة البلاد لا تنص على مثل هذه المشاركة (Barea and Dador, 2018). وحكمت المحكمة الابتدائية المدنية في بيرو لصالح الجمعية وطلبت سحب الإشارة إلى المقاربة الجنسية في المناهج الدراسية. فأعدت الوزارة مؤقتاً العمل بمنهج عام 2009 (Peru Ministry of Education, 2017). ولكن في أبريل/نيسان 2019، أصدرت المحكمة العليا قراراً مفاده أن طلب الجمعية لا أساس له من الصحة وأنه ينبغي الإبقاء على المنهج الجديد من دون تعديل (OREI, 2019).

تؤثر المواقف السلبية من المساواة بين الجنسين أيضاً على المواقف من الميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنساني، ليس فقط في البلدان التي تعتبر فيها العلاقات بين المثليين غير قانونية، بل حتى في بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية التي تعتبر فيها هذه العلاقات قانونية.

وفقاً لمؤسسة القياس الأوروبية Eurobarometer، يعتقد 76% من البالغين في أوروبا أنه يحق للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين أن يتمتعوا بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الآخرون، ولكن هذه النسبة تنخفض إلى 39% في بلغاريا، و38% في رومانيا، و31% في سلوفاكيا (European Commission, 2019). أما بولندا فتحاول إقرار مشروع قانون من شأنه أن يجرّم التنقيف الجنسي (Amnesty International, 2020). وفي المملكة المتحدة، بعد أن صوت البرلمان لصالح السماح بإعطاء صفوف في موضوع الجنس والعلاقات في المدارس في عام 2019، انطلقت مظاهرات أمام مدرسة ابتدائية في برمنغهام أعطت دروساً عن العلاقات الجنسية المثلية. وبعد أن وقع نحو 400 من أولياء الأمور طلباً بوقف ذلك وهددوا بسحب أطفالهم من المدرسة، تم توقيف الصفوف (Stewart, 2019; The Economist, 2019; The Guardian, 2019). وانتشرت الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد واستهدفت العديد من المدارس. ولكن موقف مكتب معايير التعليم Ofsted كان داعماً للمنهج الدراسي، بحجة أنه على كافة الأطفال ان يتلقوا التنقيف حول العلاقات المثلية بغض النظر عن خلفيتهم الدينية (Freedman, 2020). ولأولياء الأمور الحق في سحب أطفالهم من دروس التنقيف حول الجنس والعلاقات ولكن على المدير أن يوافق على ذلك. وقد وضعت سلطات التعليم المحلية استراتيجيات لدعم المدارس. وقامت نوتغهام بتطوير معلومات لوسائل التواصل الاجتماعي، وتصميم استراتيجية

إنّ مواقف أولياء الأمور تؤثر على فرص تعليم الفتيات

لا تزال المواقف تجاه تعليم المرأة تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر ولكنها تتحسن بشكل عام. ووفقاً لمسح القيم العالمية، انخفضت نسبة أولياء الأمور الذين يعتقدون أنّ "التعليم الجامعي أهم بالنسبة إلى الفتيان منه بالنسبة إلى الفتيات" من 40% في عام 2001 إلى 11% في عام 2011 في المغرب ومن 29% في عام 2004 إلى 8% في عام 2013 في العراق. ولكن النسبة المئوية ارتفعت في مصر من 16% في عام 2001 إلى 26% في عام 2012.

وتؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية على مواقف أولياء الأمور من تعليم الفتيات (Opoku, 2020). وفي المناطق الريفية في العديد من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، يُتوقع من الفتيات أن يتزوجن ويقمن بأدوار منزلية، مما يعيق تعليمهن، على سبيل المثال بين الفتيات من الشعوب الأصلية في غواتيمالا والمكسيك (Bonfil, 2020). وفي سوكو تو في نيجيريا، يعتقد بعض أولياء الأمور أنّ السماح للفتيات بالالتحاق بالمدارس الثانوية يحول دون زواجهن (Onoyase, 2018). وفي ريف البنجاب في باكستان، صرّح أولياء الأمور الذين يبررون تمييزهم لصالح تعليم الفتيان أنّ تحصيل الفتيات لتعليم أعلى مستوى يجعلهن يترددن ويتحدّين الوضع القائم في المجتمع (Purewal and Hashmi, 2015). ولتغيير هذه المعايير الجنسية، على المؤسسات القانونية حماية حقوق الفتيات، وعلى التعليم أن يزود الجميع بالفرص والمهارات اللازمة للتفكير النقدي. ويتوقّف تحقيق ذلك على عوامل كثيرة، بما في ذلك وجود منظمات مجتمع مدني لتعزيز التغيير، والأطر التي تعمل فيها، وقوة إرادة الجهات المعنية لإحداث التغيير (Harper, 2020b). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمناصري المساواة بين الجنسين أن يوفرُوا الزخم اللازم للتغيير (الإطار 8).

لقد ولدت في مجتمع من السكان الأصليين ونشأت في إطار قوالب نمطية ومعايير جنسانية معينة، واختبرت أنواعاً مختلفة من العنف. وقد سمح لي التعليم أن أدرك أنه يمكن للعالم أن يكون مختلفاً وأنه يمكنني أيضاً مساعدة النساء والفتيات الأخريات ليصبح عالمهن مختلفاً.

تانيا، المكسيك

ويمكن أن تؤثر مواقف أولياء الأمور أيضاً على الخيارات المهنية للأطفال. وفي ألمانيا، يدعم أولياء الأمور من ذوي المركز الاجتماعي-الاقتصادي العالي بناتهم في اختيار مهنة تتعلق بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أو بالعلوم والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، ولكنهم لا يدعمون أبناءهم في اختيار مهنة تهيمن عليها الإناث، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى أن هذه المهنة تميل إلى أن تكون أقل أجراً (Helbig and Leuze, 2012). وقد أظهرت دراسة استقصائية أن 10% من أولياء الأمور يودون أن يعمل أبنائهم في المهنة التقنية و8% في الحرف اليدوية والصناعات ولكن 2% فقط يودون أن تعمل بناتهم بمهنة في هذه المجالات. وعلى عكس ذلك، يود 9% من أولياء الأمور أن تتولى بناتهم وظائف مكتبية و6% عملاً في مجال الطب، ولكن 3% و2%، على التوالي، يريدون رؤية أبنائهم في هذه المهنة. ويود الآباء من أبنائهم اختيار وظائف عالية الدخل تتيح فرصاً للتطور المهني، ولكنهم يعتبرون هذه الميزات أقل أهمية عندما يتعلق الأمر بالبنات (Speich, 2014).

وفي الإمارات العربية المتحدة، تستند خيارات المرأة المتعلقة بالتعليم العالي في المقام الأول إلى التشاور مع الأسرة وهي تتوافق مع تقاليد المجتمع الأبوي (Labib, 2020). وتندرج التصورات الاجتماعية والثقافية للمهنة المناسبة عموماً في فئتين رئيسيتين: تلك التي تعتبر مناسبة للمرأة، وتلك التي تحظى بتقدير كبير في المجتمع (Labib, 2019). وعادةً ما تكون الحياة المهنية للمرأة متماشية مع المعايير الثقافية والدينية ومع القواعد التي تتعلق بالحشمة وهي تسمح بالتوازن بين متطلبات العمل والأسرة وتندرج في بيئات عمل محمية. ولا يشجع أولياء الأمور بل يرفضون أن تعمل بناتهم في وظائف تنطوي على عمل جسدي وعلى قدر كبير من التفاعل مع الرجال، مثل الوظائف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهندسة المدنية أو الميكانيكية (Houjeir et al., 2019; Labib, 2019).

كما وقد تؤدي المعايير الجنسانية وتوقعات الأهل إلى انفصال الفتيات عن التعليم. وفي فيجي، يتوقع أولياء الأمور أن يكون الفتيات هم المعيلون وأن يساعدا الأسرة في زراعة المحاصيل التي تدرّ الأموال، وهذا ما يشجع الفتيات على عدم مواصلة دراستهم (Ali, 2020). وفي جامايكا، يقاوم الفتيات التعليم لأنهم يعتبرون ذلك هدفاً تسعى إليه الفتيات. وتتجلى هذه المقاومة في بعض الأحيان في رفضهم لتطوير كفاءتهم في القراءة بشكل كبير حيث يعتبرون أن هذا المجال حكر على الفتيات. وقد عبر أحد الفتيات عن ذلك بقوله "إن الرجال الحقيقيين لا يحبون القراءة" (Clarke, 2020).

ولا تنتشر التحيزات الجنسانية خارج المدرسة فحسب، بل تتعزز عن غير قصد داخل النظم التعليمية من خلال المناهج الدراسية والمواد والممارسات التعليمية والتعلمية والتفاعلات اليومية مع البالغين والأقران.

هذه قصة من قصص فتيات كثيرات كنّ أول من تخرج في أسرهن، وقد جمعها التقرير العالمي لرصد التعليم في إطار حملة #أنا_أول_فتاة (#iamthe1stgirl) من أجل عرض التقدم الذي أحرز على صعيد المساواة بين الجنسين في مجال التعليم منذ صدور إعلان ومنهاج عمل بيجين قبل خمس وعشرين سنة خلت.

جيل الخريجين الأول: أندريا من المكسيك

ولد أبي في بلدة صغيرة في واخاكا وكان رجلاً فقيراً، ثم ذهب إلى العاصمة مكسيكو ولم يكن لديه ما يكفي من الغذاء ولا المستوى الكافي من التعليم، فأخذ يعمل لئلا يتكبد تكاليف دراسته. ولم تتمكن أمي من إكمال دراستها، فبدأت العمل سكرتيرة في سن العشرين ثم أقامت أسرة. وتمكنت بفضل دعمهم غير المشروط والمنحة الدراسية التي حصلت عليها من التخرج من الجامعة، وأطمح الآن إلى الحصول على درجة الماجستير. ولم يتمكن أي من أعمامي أنفسهم أو أبنائهم من الحصول على وظيفة. وأؤمن بأن التعليم يمكن أن يحدث تغييراً جذرياً في المجتمع. وأدركت من خلال التعليم أن هناك عوالم أخرى وأن المعرفة ليست أمراً جامداً. فضلاً عن أنني تمكنت من خلال المعارف التي اكتسبتها من رد جزء بسيط للمجتمع ومساعدة والدي في تحقيق النجاح، ومشاركة بعض ما أعرفه مع عائلتي التي لا تزال تواجه ضائقة مالية.

الإطار 8:

يساعد مناصرو المساواة بين الجنسين على مكافحة المعايير المتحيزة في التعليم

وفي البرازيل، يترأس كريستيانا سيرديرا مختبراً بعد المدرسة يستضيف النقاشات والنشاطات التي تسعى إلى تعزيز الفهم حول وضع الطلاب المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ويعمل المختبر على وضع العوامل الجنسانية والعرقية والاجتماعية والاقتصادية في إطار حالي لمساعدة الطلاب على فهم التعقيدات التي يواجهها أقرانهم. ويقوم المختبر بتدريب المعلمين على تناول الهوية الجنسانية والتعبير عنها في فصولهم الدراسية. ويركز عمل سيرديرا على إبراز التنوع ليس كتهديد بل كفرصة للتعليم.

أما فيلما سالوج فهي مديرة مدرسة في غواتيمالا تقدم التعليم المجاني للفتيات المهمشات من الشعوب الأصلية. وهي لا توظف سوى مدرّسات من الشعوب الأصلية حيث أنها تؤمن بأن أفضل طريقة لتحفيز الطالبات هي أن تظهر لهنّ أنّه بمقدور الفتيات تحقيق النجاح المهني وأنّ تقربهنّ من نساء ناجحات يتحدثنّ لغات مختلفة ويدرسن الرياضيات ويحملن الشهادات الجامعية. وفي مجتمع يعطي الأولوية لتعليم الفتيان على حساب الفتيات، تلاحظ سالوج، وهي نفسها امرأة من السكان الأصليين من منطقة مهمشة، أنّ دعم والدها كان أساسياً لمسيرتها المهنية وتطورها.

وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، شاركت ليديا وبلبارد في تأسيس الفرع الوطني لشبكة أفريقية من الشباب الأفريقيات المتعلّمات، وهي المديرية الوطنية لحملة تعليم الإناث (CAMFED)، وهي منظمة غير حكومية دولية كبيرة. وتعمل ليديا على توفير القيادة لدعم الفتيات المهمشات وحثّهنّ على التعلّم والدفع بعجلة التغيير.

من جهة أخرى، يمكن أن تسمح المشورة العملية بتوجيه القرارات الحكومية بشأن التعليم الشامل للجميع. ففي زامبيا، أدركت باربرا شيلانغوا خلال مسيرتها التعليمية أنّ الحكومة تستمع إلى نصيحتها بشأن توفير فرص التعليم للفتيات اللواتي يضطررن إلى ترك المدرسة بسبب الحمل أو لمساعدة أسرهن في المنزل. فانتقلت من التعليم إلى العمل في صنع السياسات، ودافعت عن السياسات الهادفة إلى إزالة الحواجز التي تؤدي إلى إقصاء الأطفال.

ويمكن أن يكون للأشخاص الذين يُعتبرون قدوةً، ولا سيما القادة من النساء، أثر كبير على تعليم الفتيات. ولا يترجم تولي النساء المناصب القيادية تلقائياً تحسناً في وضع الفتيات، ولكن بمقدور القيادات النسائية تغيير المعايير الاجتماعية والجنسانية، سواء من خلال التشريعات والسياسات أو من خلال تقديم أمثلة مرئية عمّا يمكن للفتيات إنجازه والجنسين والشمول في التعليم هو عمل كلّ شخص في المجتمع. فكل من يدافع عن الحق في التعليم أو يوفر فرصاً للتعليم في الحالات التي لا تكون هذه الفرص متاحةً إنما يساهم في تحقيق هذين الهدفين. وفي نهاية المطاف، لتحقيق المساواة بين الجنسين، على الرجال والنساء على حد سواء أن يدعموا هذا الحق. وفي حين أنّ العديد من الفتيان والرجال قد يقاومون التغيير في العلاقات بين الجنسين، فإنّ آخرين قد يرحبون به، إذ يرون أنّ المساواة بين الجنسين مفيدة لرفاه مجتمعهم المحلي وتتماشى مع مبادئهم (Connell, 2011).

ويلعب أولياء الأمور الذين يدافعون عن حق أطفالهم في التعليم دور هام لا سيما بالنسبة إلى الفتيات. ففي أفغانستان، يقطع ميا خان 12 كيلومتراً على دراجته النارية كل يوم ليقل بناته إلى المدرسة ثم ينتظر موعد انتهاء المدرسة ليعود بهن إلى المنزل. فهو يريد أن يضمن حصولهن على فرص التعليم نفسها المتاحة لأبنائه. وعلى الرغم من أنه أمّي ويعتاش من عمله اليومي، فهو يعتبر أنّ تعليم بناته قيم بالنسبة إليهن وإلى مجتمعهن. ويأمل أن تصبح أحدهن طبيبةً حيث أنّ قريبته تعاني من نقص في الطبيبات.

من جهة أخرى، تعمل كريستينا هامبيرا وهي معلّمة في بوتسوانا على ضمان بقاء الفتيات والفتيان في المدرسة على الرغم من كلّ ما قد يجري لهم. وهي تعمل في مجال المناصرة لمساعدة أولياء الأمور الصغار في السن على إكمال تعليمهم، وقد سمح لها عملها في هذا المجال بأن تقدم المشورة لحكومة بلدها، وأن تجوب العالم دعماً لحملات المناصرة حول التعليم والحمل المبكر وغير المتوقع.

هذه قصة من قصص فتيات كثيرات كنّ أول من تخرج في أسرهن، وقد جمعها التقرير العالمي لرصد التعليم في إطار حملة **#أنا_أول_فتاة** (Iamthe1stgirl) من أجل عرض التقدم الذي أحرز على صعيد المساواة بين الجنسين في مجال التعليم منذ صدور إعلان ومنهاج عمل بيجين قبل خمس وعشرين سنة خلت.

جيل الخريجين الأول:

ميري أوتيينو من كينيا

اسمي ميري أوتيينو، وولدت في مقاطعة كيسومو في كينيا. وأنا المولودة البكر في أسرتي المكونة من 6 أفراد. وعشت طفولتي مع والديّ وأشقائي في قرية صغيرة في مقاطعة كيسومو. وكانت أمي ربة منزل وكان أبي خياطاً والمعيد الوحيد للعائلة. وتعلمت في مدرسة ابتدائية ريفية في كينيا، ولم يكن ذلك سهلاً، إذ كنت أمشي وأنا في سن الثامنة من عمري أربعة كيلومترات يومياً لأذهب إلى المدرسة وأعود منها. وكافحت خلال دراستي الابتدائية إذ كان عليّ أن أوفق بين واجباتي المدرسية والأعمال المنزلية. وكنْتُ اضطر للغياب عن المدرسة أحياناً لأننا لم نستطع دفع رسوم المدرسة.

وأصبحت جدتي الراحلة سيبروسا أنيانغو مرشدتي في تلك الفترة. فكانت ترشدني خلال دراستي وتدعمني مالياً وتتصحنني بشأن المسائل الحساسة مثل النظافة. وعلمتني كيف أعتني بنفسني وأقدر ذاتي وكيف أصبح امرأة متعلمة ومتمكنة. وأنهيتُ دراستي الابتدائية بنجاح، ولكني ما فتئت أواجه الصعوبات طوال فترة دراستي الثانوية. وكنْتُ اضطر للبقاء في المنزل في أحيان كثيرة لأن والدي لم يكن قادراً على دفع الرسوم المدرسية. ولكن عماتي وأعمامي كانوا يساعدوننا مالياً لحسن الحظ. ولم تكمل معظم زميلاتي الفتيات دراستهن الثانوية في ذلك الوقت، فغالبيتهم إما تزوجن وحملن أو تسربن من المدرسة. ولكنني بفضل دعم جدتي وإرشادها لم أنه دراستي الثانوية فحسب، بل أكملتُ دراستي العليا وحصلت في نهاية المطاف على درجة الدكتوراه في التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم. وتخرجتُ أيضاً من برنامج "إيكيدنا" العالمي للباحثين في مؤسسة بروكينغز.

وأصحتُ جدتي الراحلة سيبروسا أنيانغو مرشدتي في تلك الفترة. فكانت ترشدني خلال دراستي وتدعمني مالياً وتتصحنني بشأن المسائل الحساسة مثل النظافة. وعلمتني كيف أعتني بنفسني وأقدر ذاتي وكيف أصبح امرأة متعلمة ومتمكنة. وأنهيتُ دراستي الابتدائية بنجاح، ولكني ما فتئت أواجه الصعوبات طوال فترة دراستي الثانوية. وكنْتُ اضطر للبقاء في المنزل في أحيان كثيرة لأن والدي لم يكن قادراً على دفع الرسوم المدرسية. ولكن عماتي وأعمامي كانوا يساعدوننا مالياً لحسن الحظ. ولم تكمل معظم زميلاتي الفتيات دراستهن الثانوية في ذلك الوقت، فغالبيتهم إما تزوجن وحملن أو تسربن من المدرسة. ولكنني بفضل دعم جدتي وإرشادها لم أنه دراستي الثانوية فحسب، بل أكملتُ دراستي العليا وحصلت في نهاية المطاف على درجة الدكتوراه في التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم. وتخرجتُ أيضاً من برنامج "إيكيدنا" العالمي للباحثين في مؤسسة بروكينغز.

وأصحتُ جدتي الراحلة سيبروسا أنيانغو مرشدتي في تلك الفترة. فكانت ترشدني خلال دراستي وتدعمني مالياً وتتصحنني بشأن المسائل الحساسة مثل النظافة. وعلمتني كيف أعتني بنفسني وأقدر ذاتي وكيف أصبح امرأة متعلمة ومتمكنة. وأنهيتُ دراستي الابتدائية بنجاح، ولكني ما فتئت أواجه الصعوبات طوال فترة دراستي الثانوية. وكنْتُ اضطر للبقاء في المنزل في أحيان كثيرة لأن والدي لم يكن قادراً على دفع الرسوم المدرسية. ولكن عماتي وأعمامي كانوا يساعدوننا مالياً لحسن الحظ. ولم تكمل معظم زميلاتي الفتيات دراستهن الثانوية في ذلك الوقت، فغالبيتهم إما تزوجن وحملن أو تسربن من المدرسة. ولكنني بفضل دعم جدتي وإرشادها لم أنه دراستي الثانوية فحسب، بل أكملتُ دراستي العليا وحصلت في نهاية المطاف على درجة الدكتوراه في التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم. وتخرجتُ أيضاً من برنامج "إيكيدنا" العالمي للباحثين في مؤسسة بروكينغز.

وأصحتُ جدتي الراحلة سيبروسا أنيانغو مرشدتي في تلك الفترة. فكانت ترشدني خلال دراستي وتدعمني مالياً وتتصحنني بشأن المسائل الحساسة مثل النظافة. وعلمتني كيف أعتني بنفسني وأقدر ذاتي وكيف أصبح امرأة متعلمة ومتمكنة. وأنهيتُ دراستي الابتدائية بنجاح، ولكني ما فتئت أواجه الصعوبات طوال فترة دراستي الثانوية. وكنْتُ اضطر للبقاء في المنزل في أحيان كثيرة لأن والدي لم يكن قادراً على دفع الرسوم المدرسية. ولكن عماتي وأعمامي كانوا يساعدوننا مالياً لحسن الحظ. ولم تكمل معظم زميلاتي الفتيات دراستهن الثانوية في ذلك الوقت، فغالبيتهم إما تزوجن وحملن أو تسربن من المدرسة. ولكنني بفضل دعم جدتي وإرشادها لم أنه دراستي الثانوية فحسب، بل أكملتُ دراستي العليا وحصلت في نهاية المطاف على درجة الدكتوراه في التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم. وتخرجتُ أيضاً من برنامج "إيكيدنا" العالمي للباحثين في مؤسسة بروكينغز.

وأصحتُ جدتي الراحلة سيبروسا أنيانغو مرشدتي في تلك الفترة. فكانت ترشدني خلال دراستي وتدعمني مالياً وتتصحنني بشأن المسائل الحساسة مثل النظافة. وعلمتني كيف أعتني بنفسني وأقدر ذاتي وكيف أصبح امرأة متعلمة ومتمكنة. وأنهيتُ دراستي الابتدائية بنجاح، ولكني ما فتئت أواجه الصعوبات طوال فترة دراستي الثانوية. وكنْتُ اضطر للبقاء في المنزل في أحيان كثيرة لأن والدي لم يكن قادراً على دفع الرسوم المدرسية. ولكن عماتي وأعمامي كانوا يساعدوننا مالياً لحسن الحظ. ولم تكمل معظم زميلاتي الفتيات دراستهن الثانوية في ذلك الوقت، فغالبيتهم إما تزوجن وحملن أو تسربن من المدرسة. ولكنني بفضل دعم جدتي وإرشادها لم أنه دراستي الثانوية فحسب، بل أكملتُ دراستي العليا وحصلت في نهاية المطاف على درجة الدكتوراه في التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم. وتخرجتُ أيضاً من برنامج "إيكيدنا" العالمي للباحثين في مؤسسة بروكينغز.

وأصحتُ جدتي الراحلة سيبروسا أنيانغو مرشدتي في تلك الفترة. فكانت ترشدني خلال دراستي وتدعمني مالياً وتتصحنني بشأن المسائل الحساسة مثل النظافة. وعلمتني كيف أعتني بنفسني وأقدر ذاتي وكيف أصبح امرأة متعلمة ومتمكنة. وأنهيتُ دراستي الابتدائية بنجاح، ولكني ما فتئت أواجه الصعوبات طوال فترة دراستي الثانوية. وكنْتُ اضطر للبقاء في المنزل في أحيان كثيرة لأن والدي لم يكن قادراً على دفع الرسوم المدرسية. ولكن عماتي وأعمامي كانوا يساعدوننا مالياً لحسن الحظ. ولم تكمل معظم زميلاتي الفتيات دراستهن الثانوية في ذلك الوقت، فغالبيتهم إما تزوجن وحملن أو تسربن من المدرسة. ولكنني بفضل دعم جدتي وإرشادها لم أنه دراستي الثانوية فحسب، بل أكملتُ دراستي العليا وحصلت في نهاية المطاف على درجة الدكتوراه في التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم. وتخرجتُ أيضاً من برنامج "إيكيدنا" العالمي للباحثين في مؤسسة بروكينغز.

وأصحتُ جدتي الراحلة سيبروسا أنيانغو مرشدتي في تلك الفترة. فكانت ترشدني خلال دراستي وتدعمني مالياً وتتصحنني بشأن المسائل الحساسة مثل النظافة. وعلمتني كيف أعتني بنفسني وأقدر ذاتي وكيف أصبح امرأة متعلمة ومتمكنة. وأنهيتُ دراستي الابتدائية بنجاح، ولكني ما فتئت أواجه الصعوبات طوال فترة دراستي الثانوية. وكنْتُ اضطر للبقاء في المنزل في أحيان كثيرة لأن والدي لم يكن قادراً على دفع الرسوم المدرسية. ولكن عماتي وأعمامي كانوا يساعدوننا مالياً لحسن الحظ. ولم تكمل معظم زميلاتي الفتيات دراستهن الثانوية في ذلك الوقت، فغالبيتهم إما تزوجن وحملن أو تسربن من المدرسة. ولكنني بفضل دعم جدتي وإرشادها لم أنه دراستي الثانوية فحسب، بل أكملتُ دراستي العليا وحصلت في نهاية المطاف على درجة الدكتوراه في التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم. وتخرجتُ أيضاً من برنامج "إيكيدنا" العالمي للباحثين في مؤسسة بروكينغز.

سارة، البالغة من العمر 9 أعوام، في مدرسة تدعمها منظمة إنقاذ الطفولة في قرية نزحت إليها مع عائلتها غربي حلب، في شمال غرب سورية.

حقوق الصورة: منظمة إغاثة سورية



الخاتمة

لقد سُجّلت فقرة بين الأجيال في تعليم الفتيات. فبين عامي 1995 و2018، ارتفع عدد الأطفال والمراهقين والشباب في سن التعليم الابتدائي والثانوي بمقدار 190 مليون. غير أنّ الالتحاق بالمدارس زاد بمقدار 150 مليون فتى و180 مليون فتاة، مما أدى إلى ارتفاع المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم من 75% إلى 89% مع تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وفي التعليم العالي، ارتفعت نسبة النساء المسجلات لكل 100 رجل من 95 في عام 1995 إلى 114 في عام 2018. ولا تتفوق الفتيات على الفتيان في القراءة فحسب، بل أنهن لحقن بهم أيضاً في الرياضيات.

وقد قامت النظم التعليمية بتوسيع فرص التعلم لتشمل الفئات السكانية المحظوظة أولاً، في حين أنّ الفئات المهمشة وتلك التي تعاني من التمييز والاقصاء، كالفتيات وسكان المناطق الريفية والفقراء، لحقت بالركب في وقت لاحق. والفئات التي تعاني من أوجه حرمان متقاطعة تعاني أكثر من غيرها، كما أنّ مسارها التعليمي لم ينطلق حتى: فالتقرير يبيّن أنه في 20 بلداً على الأقل، لا تكمل أي شابة ريفية فقيرة تعليمها الثانوي، وهو هدف على كافة الشبان والشابات تحقيقه بحلول عام 2030. وتباين السرعة التي تمّ بها سد الفجوات التعليمية تبايناً كبيراً. ففي بعض الحالات كانت وتيرة التغيير غير مسبوق. وفي الهند مثلاً، كان نسبة الفتيات المسجلات في المدارس الابتدائية والثانوية 75 فتاة لكل 100 فتى في عام 1995، ولكن التكافؤ قد تحقق في عام 2009. وفي المغرب، لم يكن هناك سوى 30 امرأة مسجلة لكل 100 رجل عند صدور إعلان بيجين، في حين أنّ التكافؤ تحقق اليوم. وهذه التغييرات لا تحدث تلقائياً. فهناك عدة عوامل تفسّر السرعة التي تمّ بها سد الفجوة بين الجنسين في التعليم على الصعيد العالمي.

والبعض من هذه الآليات محلية: فالوصول على التعليم هو نقطة انطلاق للجيل القادم تسمح له بتحصيل مزيد من التعليم وتراكم الفوائد وتقاسمها على نطاق واسع. والتعليم الذي حصلته بعض النساء في الأجيال السابقة قد مكّنهن من إيصال صوتهن في قضايا الزواج والإنجاب مما أدى إلى تحوّل ديمغرافي نحو أسر أصغر حجماً. ولم تكتسب النساء المتعلّقات قوة فحسب، بل أصبحن قادرات أيضاً على اتخاذ قرارات أفضل في ما يخص بقاء أطفالهن وصحتهم. وقد ساعد ذلك على التعجيل بهذا التحوّل. وبوجود عدد أقل من الأطفال، يمكن للأسر أن تتحمل بسهولة أكبر تكاليف إرسال جميع أطفالها إلى المدرسة حتى أولئك الذين كانوا يعاملون بتمييز في السابق كالبنات. كما أنّ الأسرة الأصغر تعطي للمرأة إمكانية أكبر للعمل خارج المنزل. كذلك، يعزز العمل المدفوع موقف المرأة التفاوضي في الأسرة ويعطي الأسر مزيداً من الحوافز للاستثمار في تعليم كافة أطفالها. وتنتشر هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان وداخلها مما يؤدي إلى تغييرات ثقافية أوسع نطاقاً في المعايير الجنسانية. وقد أيدت حكومات كثيرة هذه التحوّلات الثقافية من خلال سن أطر تشريعية وسياساتية تقدمية تعزز المساواة بين الجنسين.

ولكنّ دوافع التقدم لم تكن بالضرورة هي العوامل الصحيحة. فتصرّف بعض الحكومات لم يكن نابغاً من اعترافها بواجبها الذي يقضي بترسيخ حق جميع الفتيات في التعليم أو بتعزيز التنمية الاجتماعية. وقد لا تكون بعض الأسر التي استثمرت في تعليم الفتيات مؤيدة لمبدأ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة بشكل كامل؛ بل قد يكون الدافع وراء دعمها لتعليم لفتيات احتمال أن يؤدي هذا التعليم إلى زواج أفضل أو إلى تحصيلها فرص عمل لكسب المال للأسرة. وفي عدد قليل من البلدان، قد يكون التقدم الظاهر الذي سجّله الفتيات نتيجة لبطء التقدم بالنسبة إلى الفتيان، لا سيما من ينتمون إلى الأسر الفقيرة، والذين تم سحبهم إلى سوق العمل.

والأهم من ذلك أنّ خلف الأرقام العالمية يتبيّن أنّ التقدم المحرز منذ عام 1995 لم يكن متوازياً. ولا تزال أوجه التفاوت قائمة بين البلدان وداخلها. ولا تزال الفتيات أكثر عرضةً للمعاناة من أشد أشكال الاقصاء. فهنّ، على سبيل المثال، يشكلن ثلاثة أرباع الأطفال الذين قد لا تطأ أقدامهم الفصول الدراسية قط. وأقل نسبة سجّلت للالتحاق هي 8 شابات لكل 10 شبان في التعليم الثانوي العالي في 9% من البلدان وفي التعليم العالي في 16% من البلدان. وستعاني المرأة من الهشاشة مزيداً في سياق وباء كورونا المستجد الذي يهدد بتعميق هوة عدم المساواة القائمة. وظلت النسبة المئوية للنساء من البالغين الأميين في العالم ثابتة عند حوالي 63% على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. فالمرأة تعاني من الحرمان في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل عندما يتعلق الأمر بالمهارات الرقمية، وهي شكل جديد من أشكال الأمية.

وتعاني 335 مليون طالبة من عدم توفّر الحد الأدنى من الاحتياجات من المياه والمرافق الصحية والنظافة. وقد لا تكون المدارس بيئات تعليمية آمنة للعديد من الفتيات الأخريات، لأنّ الفتيات أكثر عرضةً للتحرش والأذى والعنف إن كان لفظياً أو جنسياً. وغالباً ما لا تتلقّى الفتيات الحوامل الدعم والتشجيع على مواصلة تعليمهن. ويديم مضمون التعليم القوالب النمطية الجنسانية، ويصوّر الفتيات والنساء في أدوار سلبية. وإنّ عدم معالجة أوجه التحيز الاجتماعي والجنساني الضمنية والصريحة يعني أنّ بعض المعلمين قد لا يكونون يمتنعون بالتحضير الملانم لمساعدة الفتيات على التغلب على الحواجز. ونتيجةً لذلك، تبقى الخيارات المهنية اللاحقة محدودة. وعلى أي حال، من الواضح أنّ المرأة تحتل مناصب قيادية أقل في التعليم وفي أماكن أخرى.

التوصيات

لقد كُلف منتدى الجيل للمساواة، المقرر عقده في عام 2021، بوضع نص جديد يمكن أن يحل محل إعلان بيجين للجيل القادم من الفتيات والنساء. وقد تمّ تحديد ستة تحالفات للعمل تركّز على ست قضايا أي منهاضة العنف، والعدالة الاقتصادية والحقوق الاقتصادية، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والعدالة المناخية، والتكنولوجيا والابتكار، والحركات والقيادات النسوية. وقد لا يكون التعليم من بين مجالات عمل هذه التحالفات ولكن إلى جانب التمويل والمعايير الجنسانية والقوانين والسياسات والبيانات والتميز المتعدد الجوانب والتغيير المنهجي، تم اعتبار التعليم موضوعاً متقاطعاً بين كافة المجالات يساعد على تحقيق أهداف كلّ من تحالفات العمل الستة.

وإذ ننظر إلى إنجازات الجيل الأخير من الفتيات والنساء، نطرح السؤال التالي: "هل على المجتمع الدولي أن يغيّر أهدافه الاستراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين، في التعليم ومن خلاله - وإذا كان الجواب نعم فكيف سيتمّ ذلك؟" والحقيقة أنّ المسيرة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين هي عملية تسعى إلى ضمان الشمول. ولا بدّ من توجيه كافة مجالات النشاط البشري في كافة المجتمعات نحو توفير فرص متكافئة للفتيات وللنساء والرجال ومنع أي تمييز ضدهم. وقد شهدت السنوات الخمس والعشرين الماضية تقدماً في مجالات عديدة وركوداً في مجالات أخرى كما وشهدت للأسف تراجعاً أيضاً. ولا يزال جدول الأعمال الذي وُضع في بيجين ملائماً ليومنا هذا مع الفرق الوحيد وهو مدى تحقيق الأهداف: فقد قصرت المسافة نحو تحقيق المساواة في بعض المجالات والبلدان، بينما ظلّت على حالها في مجالات وبلدان أخرى. ويزيد التقدّم المحرز في بعض المجالات من جراءة جدول أعمال بيجين في المطالبة ببعض الأمور التي لم يكن تحقيقها واعداً من بضع سنوات. ولم يعد من الممكن قياس التقدّم من خلال تقييم سطحي للتكافؤ بين الجنسين.

ويقدم التقرير، الذي يعكس المسافات التي قطعت ويعبر عن السياق الحالي، ست توصيات للمساعدة في تركيز جهود التخطيط وتحضير الموازنات والتنفيذ والرصد لدعم العملية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم ومن خلاله للجيل الجديد. وتستند هذه التوصيات إلى الدعوة الواردة في التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020 التي تحثّ البلدان على توسيع نطاق فهمها للشمول في التعليم، وتبني التنوع في صفوف المتعلمين كمصدر قوّة. وينبغي أن تلبّي نظم التعليم احتياجات كافة الأطفال والشباب والكبار لتمكينهم من التعلّم وتحقيق إمكاناتهم. ولا شكّ في أنّ نوع الجنس، سواء كان خاصيةً مفردةً في مختلف أشكال تعبيرها عن هويتها، أو خاصيةً تقتصر بخصائص أخرى، مثل السن، والموقع، والفقر، والإعاقة، والأصل العرقي، واللغة، والدين، والهجرة أو التشريد، والميل الجنسي، والسجن، والمعتقدات والمواقف، لا ينبغي أن يؤدي إلى التمييز في المشاركة في التعليم أو في التجربة التعليمية.

على جميع الفتيات إكمال 12 سنةً على الأقل من التعليم. كذلك لا بد من تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المراحل التعليمية ومحو الأمية تماشياً مع التزامات الغايات 1-4 و 5-4 و 6-4 من أهداف التنمية المستدامة.

القضاء على التفاوت بين الجنسين في النفاذ إلى التعليم والمشاركة فيه وإكماله. إنّ نسبة الالتحاق بالتعليم هي 9 إناث لكلّ 10 ذكور في 4% من البلدان في المرحلة الابتدائية، وفي 9% في المرحلة الإعدادية، وفي 15% في المرحلة الثانوية العليا، وفي 21% في التعليم العالي. والتميز، الذي يظهر عن وعي أو الذي ينتج عن تمييز في الماضي، هو السبب الجذري للمشكلة التي تواجهها الفتيات والنساء في هذه البلدان، على عكس الحالة الأكثر شيوعاً في بلدان أخرى والتي تقلّ فيها نسبة الرجال في التعليم الثانوي الأعلى والتعليم العالي عن نسبة النساء. ولا بدّ من سد الثغرات عبر اتخاذ تدابير تمنع التسرّب المبكر من المدرسة، ولا سيما من خلال برامج المساعدة الاجتماعية والحماية الاجتماعية التي تستهدف الأسر المحرومة حيث الفتيات أكثر عرضةً للمعايير الجنسانية غير المتكافئة التي تحكمهنّ بالعمل في أدوار الرعاية والعمل المنزلي. ورغم أنّ سد الفجوات المتبقية بين الجنسين في التعليم غير كاف، فإنه شرط ضروري لتحقيق العدالة الاقتصادية.

على المرأة أن تتمتع بفرص متساوية في النفاذ إلى التعليم التقني والمهني وإلى التعليم العالي، تماشياً مع الالتزام الوارد في الغايتين 3-4 و 4-4 من أهداف التنمية المستدامة.

ضمان التمثيل المتوازن للفتيات والنساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. تقلّ نسبة الإناث في مجالات دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في التعليم العالي عن 15% في أكثر من ثلثي البلدان. وقد انخفضت نسبة الطالبات في التعليم التقني والمهني من 45% في عام 1995 إلى 42% في عام 2018، وهي تتسم بدرجة كبيرة بالفصل بين الجنسين حسب مجال الدراسة. كما أنّ النساء لا يسعين للعمل في مهن تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الرغم من أنّ الفتيات يحققن نتائج تضاهي على الأقلّ نتائج الفتيان في الرياضيات والعلوم في معظم البلدان. ويشير هذا التباين إلى الحاجة الماسة إلى اتخاذ تدابير فعّالة لضمان قيام المعلمين والمرشدين والمجتمع المدرسي بأسره بتوفير توجيه مهني براعي المنظور الجنساني لتفكيك الصور الزائفة للتكنولوجيا وصلتها بالثقافة النمطية الجنسانية. وهناك حاجة ماسة إلى برامج تعالج هذه الاختلالات لتعزيز مساهمة المرأة في التكنولوجيا والابتكار وذلك لتحقيق المساواة بين الجنسين ومنع نشوء فجوات بين الجنسين في مجال الإلمام الرقمي.

ينبغي أن يتضمّن تدريب المعارف والمهارات من أجل التنمية المستدامة المساواة بين الجنسين بما يتماشى مع الغاية 4.7 من أهداف التنمية المستدامة، وذلك بدءاً من السنوات الأولى وفقاً للهدف 4.2 من أهداف التنمية المستدامة.

إزالة القوالب النمطية والتعزيز الجنساني من مواد التعليم والتعلم. لا يزال التحيز الجنساني في الكتب المدرسية متفشياً. وقد بلغت نسبة الإناث في نصوص وصور الكتب المدرسية باللغة الإنكليزية في المدارس الثانوية 44% في ماليزيا واندونيسيا، و37% في بنغلاديش، و24% في مقاطعة البنجاب، باكستان. ولا تعاني الفتيات والنساء من تمثيل ناقص فحسب بل حتى عندما يظهرن في الكتب، غالباً ما يصورن في أوار تقليدية، مما يعكس بقاء التمييز على حاله لأن تغيير الكتب المدرسية عملية بطيئة حتى عندما يسعى المجتمع إلى التغيير. ومع ذلك، فإن الكتب المدرسية قد تكون الكتب الوحيدة المتاحة لبعض الأطفال، وهي بالتالي أدوات قوية لتعزيز حقوق المرأة. ولكن المرأة تظهر في هذه الكتب بأدوار سلبية وتبعية ومنزلية. ولذلك لا بد من قيادة قوية لوضع مواد تعليمية وتعلمية تراعي المنظور الجنساني كما ولا بد من ضمان إجراء تدقيق جنساني لهذه المواد بشكل دوري. وينبغي أن تكون عمليات تنقيح الكتب المدرسية شاملة وأن تكفل مشاركة المرأة والاستماع إلى آرائها على قدم المساواة. كما ويجب أن تستند أيضاً إلى البحوث وأن تصاحبها دورات تدريبية ذات صلة للأخصائيين في إعداد المناهج الدراسية والكتب المدرسية. ولا بد من أن يكون البعد الجنساني مذكوراً بشكل صريح في عمليات استئراج العروض والشروط المرجعية والعقود المتعلقة بصياغة مواد التعليم والتعلم. كما ويجب تدريب المعلمين على استخدام المواد التعليمية المراعية للمنظور الجنساني.

ينبغي أن تكون المرافق التعليمية مراعيةً للمنظور الجنساني وأن تكون بيانات التعلم آمنة وخاليةً من العنف وشاملةً وفعالةً للجميع بما يتماشى مع الالتزام الوارد في الغاية 4-أ من أهداف التنمية المستدامة.

جعل المدارس أماكن آمنة لجميع الفتيات والفتيان وخاليةً من العنف القائم على نوع الجنس. إن التعبير عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الجنسين يتجلى من خلال العنف القائم على نوع الجنس الذي يشكل تهديداً خطيراً للجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ويشكل العنف، في مظهره المتصلة بالمدرسة، عقبةً أمام تحقيق تعميم التعليم الثانوي كما ويديم المعايير غير المتساوية بين الجنسين. وتتطلب محاربه بناء أخلاقيات مدرسية شاملة، واحترام قواعد واضحة بشأن ما هو مقبول، وإعداد المعلمين والمدراء ليجروا مراجعةً نقديةً لمواقفهم وقيمهم وليكونوا على استعداد للدفاع عن المساواة بين الجنسين. كذلك، فإن محاربة العنف تتطلب إشراك المجتمع المحلي، ليس أقله من أجل تعزيز عملية الإبلاغ عن حوادث العنف والتصدي لها. ولا بد من تحسين مرافق الصرف الصحي لتعزيز مشاعر الخصوصية والسلامة.

الالتزام بتوفير تنقيح جنسي شامل في كافة المراحل التعليمية. بالإضافة إلى التحدي المتمثل في العنف القائم على نوع الجنس المتصل بالمدرسة، يشكل الزواج المبكر والحمل عقبات أخرى أمام تعميم التعليم الثانوي. ولا تزال معدلات الحمل المبكر مرتفعةً. ففي عام 2019، كانت 14% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنةً في العالم قد أنجبن طفلاً قبل سن 18 سنةً وتصل النسبة إلى 25% في أفريقيا جنوب الصحراء. ومن الضروري، وإن لم يكن كافياً، إلغاء القوانين التي تحظر صراحةً الفتيات الحوامل من الالتحاق بالمدارس أو جعل بيانات السياسات أكثر دعماً للفتيات الحوامل والأمهات الصغيرات. ولا بد من مواجهة المجتمعات التي تأوي التحيزات وتتغاضى عن زواج الأطفال وتسمح بالعنف. وستعين على الحكومات الالتزام بتطبيق التنقيح الجنسي الشامل الذي يعزز الاستقلالية الجسدية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ولكن لا بد أيضاً من أن تكون الحكومات مستعدةً لمواجهة تحديين. أولاً، لا يزال الكثير من الأشخاص يتبنون معتقدات خاطئة، لا تدعمها الأدلة، بشأن المحتوى التعليمي الذي يُد ملانماً. وهي معتقدات غالباً ما تغذيها وتروج لها المعارضة ومجموعات ممارسة الضغط المنظمة. وثانياً، لا بد للحكومات من أن تقوم بإدارة متطلبات متعددة ومتشعبة من حيث التمويل وتعليم المعلمين ومحتوى المناهج الدراسية والتقييم والرصد. كذلك عليها ضمان التعاون بين القطاعات، ولا سيما بين السلطات التعليمية والصحية.

ينبغي أن تتاح للمرأة فرص متساوية للوصول إلى مناصب إدارية وقيادية في التعليم. ولا بد من الالتزام بضمان توفير القدر الكافي من المعلمين المؤهلين تماشياً مع الغاية 4 - ج من أهداف التنمية المستدامة.

ضمان التمثيل المتوازن للمرأة في إدارة التعليم والمناصب القيادية. بينما تعاني بعض البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما في المناطق الريفية، من وجود عدد قليل جداً من النساء في التعليم، وهو إرث خلفه التمييز الماضي الذي طغى على تعليم الفتيات والذي يثبط الجيل الحالي من الفتيات، لا سيما في السياقات التي لا تزال تحت سيطرة أعراف تقليدية، فإن مهنة التعليم تتميز عموماً بالتأنيث. وهذا الفصل الجنساني يتناقض مع الالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين في سوق العمل. وكثيراً ما يرتبط بالتصورات الخاطئة على أن التعليم مهنة تناسب المرأة أكثر من الرجل وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إدامة المعايير غير المتساوية بين الجنسين في فرص العمل. وتتعرض هذه المعايير أيضاً في القيود التي تواجهها المرأة في الوصول إلى المناصب الإدارية والقيادية في التعليم. وفي 48 بلداً من البلدان المتوسطة الدخل والمرتفعة الدخل، تبلغ الفجوة بين الجنسين 20 نقطة مئوية في صفوف المعلمين والمدراء في المدارس الإعدادية. ومن شأن التدابير الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في الإدارة والقيادة التعليمية أن تدعم التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين في المناصب الإدارية والقيادية في قطاعات أخرى تماشياً مع الدعوة التي وجهها منتدى الجيل للمساواة للحركات والقيادات النسائية. كما وأن هذه التدابير تعكس أيضاً الدعوة إلى العمل النسائي من أجل العدالة المناخية، لأن التمثيل غير المتوازن في هيئات وعمليات صنع القرار الأساسية بشكل إحدى العقبات التي تحول دون ضمان استدامة هذه القرارات ذات الصلة وفعاليتها.

التقرير الجنساني

جيل جديد: 25 عاماً من الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم

يرصد التقرير الجنساني لعام 2020 التقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة البلوغ. ويعرض التقرير التقدم الذي تمّ ولكنّه يعرض أيضاً حالات الركود أو التراجع. ويوجه التقرير الانتباه إلى السياسات والممارسات الجيدة لحماية الحق في التعليم للجميع، وكذلك إلى المجالات التي لا بدّ من التطرّق إليها في سياق جائحة فيروس كورونا المستجد.

وبالتزامن مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وهو جدول أعمال يتمتع برؤية كاملة حول عملية تمكين المرأة، اعتمدته 189 حكومة في عام 1995، يستعرض التقرير الانتقال بين الأجيال في ما يخص التحصيل التعليمي. وهو يقيم تنفيذ استراتيجيات مختارة تمّ اعتمادها في بيجين، مسترشداً بدراسات حالات قطرية بشأن الحمل المبكر، والمشورة المدرسية، ومواد التعليم والتعلّم، والمرأة في المناصب الادارية والقيادية للتعليم، والعنف القائم على نوع الجنس المتصل بالمدرسة.

ومن خلال هذه النظرة العامة للتقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم ومن خلاله على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، يسلم التحليل الضوء على أن هذا التقدم لم يفد الجميع. فلا يزال العديد من الأشخاص متخلفين عن الركب، لا سيّما عندما يتقاطع نوع الجنس مع خصائص أخرى، مثل الفقر أو الموقع أو العرق أو الإعاقة. واستناداً إلى التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020، توضح هذه الطبعة كيف يمكن لمبدأ الشمول في التعليم أن يعزز المساواة بين الجنسين في التعليم وما بعده.

وتهدف التوصيات الموجهة نحو السياسات إلى توجيه أولئك الذين يعملون على وضع نص جديد خلال انعقاد منتدى الجيل للمساواة في عام 2021، قد يحل محلّ إعلان بيجين للجيل القادم من الفتيات والنساء.



9 789236 001043

UNGEI
United Nations Girls'
Education Initiative



التقرير
العالمي
لرصد التعليم



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة



أهداف
التنمية
المستدامة



4
الهدف
التعليم